



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

مكتبة مذبولي
Madbouly Bookshop



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

إيريك هوبزباوم العولمة والديمقراطية والإرهاب

نقله إلى العربية: أكرم حمدان ونزهت طيب



٢٥٥

١٧٩٦٥٩

العولمة والديمقراطية والإرهاب

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

Globalisation, Democracy And Terrorism

حقوق الترجمة العربية مرخص بها قانونياً من المؤلف

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

Copyright © Eric Hobsbawm, 2007

All rights reserved

العولمة والديمقراطية والإرهاب

تأليف

إيريك هوبزباوم

نقله إلى العربية

أكرم حمدان وتنزهت طيب



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 978-9953-87-801-0

جميع الحقوق محفوظة للدار العربية للعلوم ناشرون

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التتضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

7.....	مقدمة
	الفصل الأول
15.....	الحرب والسلام في القرن العشرين
	الفصل الثاني
27.....	الحرب والسلام والهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين
	الفصل الثالث
43.....	لماذا تختلف الهيمنة الأميركية عن الإمبراطورية البريطانية؟
	الفصل الرابع
65.....	حول نهاية الإمبراطوريات
	الفصل الخامس
73.....	الأمم والقومية في القرن الجديد
	الفصل السادس
83.....	آفاق الديمقراطية
	الفصل السابع
99.....	نشر الديمقراطية
	الفصل الثامن
103.....	الإرهاب
	الفصل التاسع
119.....	النظام العام في عصر العنف
	الفصل العاشر
131.....	الإمبراطورية لا تتفك أخذة في التوسع أكثر فأكثر

مقدمة

لم يشهد تاريخ الإنسانية كالقرن العشرين غرابة، بما حل فيه من كوارث، وجدد من اختراعات، ووقع من قدرة لدى البشر على تغيير وجه هذا الكوكب أو ربما إفساده، بل النفاذ من أقطار السماوات والأرض.

والكتاب الذي نقدمه اليوم للقارئ العربي يضم بين دفتيه عددًا من المقالات الممتعة لمؤرخ يعد من أشهر المؤرخين البريطانيين، إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، لا تُمكنُ المرءَ من رؤية ملامح ذلك القرن فحسب، بل تمضي به إلى تلة مشرفة يستطيع من عليها أن يلقي نظرة يستشرف بها آفاق المستقبل من الأيام، مما تمخض عنه ذلك القرن العجيب.

ولعل ما سيلفت نظر القارئ أن المؤرخ في مقالاته هذه، تجاوز كعادته الوصفَ إلى التحليل، والسرَد إلى التمهيص، والتعامل مع الأحداث منفصلة إلى تلمس أوجه الترابط بينها، ومصاغة الأشباه منها والنظائر، وبيان أثر كل منها في غيره، تسعفه في ذلك أدوات البحث الحديثة، وتدعم تحليلاته الإحصائيات والأرقام، فهو لم يقصر وظيفته على تذكر ما نسيه الآخرون أو تناسوه، أو رسم لوحة تاريخية لأحداث قرن خلا من الزمان، اتسم في جوانب كثيرة منه بالغلو والإفراط، مهما كانت تلك اللوحة مثيرة ومتنوعة ولافتة، ولكنه اختار لنفسه أن ينظر إلى الأحداث من مكان بعيد، أبعد ما يكون عن الحاضر، ليرى الأمور في سياقها الأرحب ومدادها الأطول، ويقدم صورة تفاعلية متكاملة، تراوح بين الماضي والحاضر والمستقبل، تستبطن ما يخبئه قابل الأيام. بما أسفر عنه غابرها، وتكشف ماضيها بعين حاضرها، في مزج بين مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

فقد حاول المؤرخ في هذه المقالات استقراء وضع العالم في مطلع الألفية الثالثة، وسبر بعض ما نواجهه اليوم من مشاكل سياسية رئيسية، وقد سبق أن نشر

منها من قبل عددًا، وبخاصة في كتابه الموسوم بـ "مختصر في تاريخ القرن العشرين" و"عصر التطرف" و"حديث في القرن الجديد مع أنطونيو بوليتو"، و"الأمم والقوميات".

وآثر المؤلف أن يركز في مجموع مقالاته هذه، ولاسيما ذات الطابع السياسي منها، على خمس مجالات تتطلب اليوم تفكيرًا واضحًا ونظرًا واعيًا، هي مسألة الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين، وماضي إمبراطوريات العالم ومستقبلها، وطبيعة القومية وسياقها المتقلب، وآفاق الديمقراطية الليبرالية، ومسألة العنف السياسي والإرهاب. فكل هذه أمور تجري على مسرح عالم يطغى عليه مستجدان مترابطان على نحو ما يجلي ذلك هوبزباوم، أولهما التسارع الضخم والمتواصل لقدرة الإنسان على تغيير وجه المعمورة بوسائل التقنية والنشاط الاقتصادي، والآخر العولمة وما جلبته معها من تداعيات على مصير العالم وسائر الشعوب.

ويرى المؤلف محققًا أن أول هذين الأمرين لم يتركا تأثيرًا ملموسًا حتى الساعة على وعي واتجاهات تفكير صناع القرار السياسي، فالوصول بالنمو الاقتصادي إلى أقصى ذروته لم ينفك يمثل أسمى أهداف الحكومات الراهنة، وليس ثمة من أفق حقيقي لأي خطوات فعلية في مواجهة أزمة الاحتباس الحراري الذي يتهدد العالم. ومن جهة أخرى، فمنذ الستينيات غدا للتقدم المتسارع للعولمة، أي تحول العالم إلى وحدة واحدة تشملها نشاطات متداخلة لا تعوقها الحدود المحلية، تأثير سياسي وثقافي كبير، ولاسيما في شكلها الحالي الطاغي وهو السوق الحرة العالمية المستعصية على السيطرة.

على أن الوجه السياسي للعولمة لم يحظ بتركيز خاص في هذا الكتاب لأسباب عدة، أهمها أن السياسة هي المجال الوحيد من النشاط البشري الذي تقلص فيه مؤشرات التأثير بالعولمة. ففي محاولات تعريف العولمة، لم يجد جدول KOF للعولمة (2007) صعوبة في إيجاد جداول لجريان الاقتصاد والمعلومات والاتصالات الشخصية والانتشار الثقافي -مثلًا عدد مطاعم ماكدونالدز ومحلات آيكيا بالنسبة لكل فرد- لكنه لم يجد مقياسا لـ "العولمة السياسية" أفضل من عدد السفارات في بلد ما، وعضويته في المنظمات العالمية، ومشاركته في مهمات مجلس الأمن الدولي.

مناقشة العولمة السياسية عموماً مسألة لا تقع ضمن حدود هذا الكتاب، غير أن ثمة ملاحظات ثلاث عامة عنها تمس موضوع الكتاب على نحو خاص. أولها، أن عولمة السوق الحرة التي باتت صبغة العصر جاءت بنمو ضخّم في الاقتصاد وجلبت معها فروقا اجتماعية على المستويين المحلي والدولي. وليس ثمة مؤشرات على أن هذا الفصل الطبقي سيتوقف داخل البلدان، رغم تقلص الفقر المدقع بشكل عام. هذا الصعود للفروق الطبقية، ولاسيما في ظروف عدم استقرار بالغ في الاقتصاد كتلك التي تمخضت عنها السوق الحرة العالمية في التسعينيات، هو الذي يفسر التوترات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي يمر بها القرن الجديد.

وقد جمع الكتاب بين دفتيه عشرة فصول، ناقش الكاتب في أولها مسألة السلم والحرب في القرن العشرين، قرن الحروب، الذي قسمه المؤلف من الناحية التاريخية إلى مراحل ثلاث، هي مرحلة الحرب العالمية التي تركزت على ألمانيا (1914 إلى 1945)، ومرحلة المواجهة بين القوتين العظميين (1945 إلى 1989)، ثم مرحلة ما بعد نهاية نظام القوة العالمي التقليدي.

وفي الفصل الثاني تناول قضية الحرب والسلم والهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتحدث عما يشهده هذا القرن من التحول التعليمي، نظراً لأن التأثير الاجتماعي والثقافي للتعليم العام لا يمكن فصله بسهولة عن التأثير الاجتماعي والثقافي للثورة المفاجئة التي لا مثيل لها قط في إعلام الاتصالات العام والشخصي الذي انخرطنا فيه جميعاً على ما يقول المؤرخ البريطاني.

الفصل الثالث هو فصل تاريخي ممتع قدم فيه المؤلف إجابة موسعة عن السؤال التالي: لماذا تختلف الهيمنة الأمريكية عن الإمبراطورية البريطانية؟ وقد وقف هوبزباوم موقفاً وسطاً بين من يؤيدون الإمبراطوريات ويرون أنّها قدمت الخير والنفع للعالم، وبين من يعادونها ويسوقون كل ما قيل في ذمها وتبيان مثالبها.

أما الفصل الرابع فكان معرضاً للحديث عن نهاية الإمبراطوريات، ويناقش فيما يناقشه في هذا الفصل دعوى أن الإمبراطوريات والاستعمار جلبت الحضارة للشعوب المتخلفة وأبدلتها بالممالك نظاماً، ويرى أن هذه الدعوى مشكوك في صحتها، إن لم تكن زائفة بالكلية. فمن القرن الثالث حتى القرن السابع عشر، كانت أغلب الإمبراطوريات خاضعة للغزو العسكري من قبل قبائل محاربة من

الأطراف الخارجية للحضارات الآسيوية والبحر متوسطة لم تأت إلى البلاد التي غزتها، والتي غالباً ما كانت أكثر منها رقيقاً، بأكثر من سيوفها، أو، إذا هي أرادت البقاء طويلاً، فبرغبة في استخدام البنى التحتية والخبرات الموجودة لدى من قامت هي بهزيمتهم. العرب وحدهم الذين حملوا معهم لغتهم المكتوبة ودينهم الجديد، هم الذين جاؤوا بشيء جديد. أما الأوروبيون الذين استعمروا الأمريكيتين وإفريقية والمهادئ فقد كانوا في الواقع متفوقين تقنياً على المجتمعات المحلية، رغم أنه حتى القرن التاسع عشر لم يكونوا متفوقين على الإسلامية منها والآسيوية على ما يذكر هوبزباوم.

ثم ينتقل الفصل الخامس للحديث عن الأمم والقومية في القرن الجديد، ويحلل العناصر المؤثرة فيها، وأهمها بدء حقبة من الاضطراب الدولي منذ سنة 1989، ويتعرض لنتائج نهاية الحرب الباردة والاتحاد السوفيتي، وهما القوتان اللتان كانت لهما أهمية كبرى في حفظ الاستقرار السياسي. أما العنصر الثاني الذي يتناوله المؤلف هنا، على أنه عنصر مؤثر في مشكلة الأمم والقومية، فهو التسارع المذهل لعملية العولمة في العقود الأخيرة، وما لذلك من آثار على حركة البشر وقدرتهم على التنقل. وفيه يطرح قضية عولمة الهجرة الدولية الجماعية، والتي غالباً ما تكون من الأماكن ذات الاقتصاد الضعيف إلى الأماكن ذات الاقتصاد القوي، إذ إن حجمها واضح على نحو خاص في حالة دول مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وهي دول لم تفرض قيوداً ذات بال على الهجرة. ويرى أنه لئن لم يكن الوقت بعد للحكم على تأثير هذه القدرة على التنقل بين الحدود، وفق المفاهيم القديمة للأمم والقومية، فإنه ما من شك سيكون لها تأثير ضخم. ويقرر هنا ملاحظة بيندكت أندرسون Benedict Anderson، أن الوثيقة الحاسمة لهوية القرن العشرين ليست هي شهادة ميلاد الدولة القومية، ولكن وثيقة الهوية الدولية، أي جواز السفر.

أما العنصر الثالث الذي يراه هوبزباوم مؤثراً في الأمم والقومية فهو رهاب الأجنبي، ذلك أنه ينطوي على قوة تأثيرية كبيرة، ويعكس الجوائح الاجتماعية والتفكك الأخلاقي الذي شهدته أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. ويرى أن هذه التركيبة تنطوي على طاقة تدميرية، ولاسيما في الأقطار

والمناطق الموحدة عرقياً وطائفيًا وثقافياً والتي لم تعدد على تدفق كبير من الأجانب. ثم يختم بسؤال لم يجب عليه: ما الذي سيحل محل القومية، إن كان ثمة شيء، نموذجاً عاماً للحكومة الشعبية في القرن الحادي والعشرين؟

ينطلق المؤلف من هذا الفصل إلى البحث في آفاق الديمقراطية، فهو وإن كان لا يسلم بالتعريف الشائع للديمقراطية، ويرى أن المؤرخين والمشتغلين بالعلوم السياسية لا يرون أن هذا هو المعنى الأصلي للديمقراطية، وأنه قطعاً ليس الوحيد، إلا أنه يرى أن الديمقراطية الليبرالية هي ما نواجهه اليوم بصورة ملموسة، وأن آفاقها تستحق أن يفرد لها هذا الفصل. ثم يدلف في الفصل السابع إلى البحث في مسألة نشر الديمقراطية، التي يرى أنها لن تنجح، لأنها تهدد وحدة القيم العالمية. فالقرن العشرين أظهر أن الدول لا تستطيع ببساطة صبغ العالم أو اختصار التحولات التاريخية، وبين أن ليس بوسعها التأثير في التغيير الاجتماعي بترحيل المؤسسات عبر الحدود. كما رأى هوبزباوم أن الجهود الرامية لنشر الديمقراطية أيضاً خطيرة من نواح أخرى غير مباشرة: من ذلك أنها تحمل لأولئك الذين لا يتمتعون بهذا النوع من الحكومة الفكرة الزائفة والتي مفادها أن الديمقراطية تسود فعلاً من يعيشون في ظلها. وتساءل هنا: لكن هل هذا صحيح؟ واتخذ من قرارات الحرب على العراق في دولتين من الدول التي تؤمن إيماناً قوياً بالديمقراطية، وهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، نموذجاً لرد ذلك الاعتقاد الخاطئ عن الديمقراطية، لأن الديمقراطية الانتخابية والهيئات التمثيلية لم يكن لها في تلك العملية إلا خلق المشاكل المعقدة المتسمة بالغش وتغطية الحقائق، كما يقول. لقد تم اتخاذ القرارات من قبل مجموعات صغيرة من الناس في الخفاء، على نحو لا يختلف كثيراً عن اتخاذها في البلاد غير الديمقراطية، فالديمقراطية الانتخابية، في نظره، ليست هي بالضرورة التي تضمن الحرية الفعالة للإعلام وحقوق المواطنين والقضاء المستقل.

الآن ينتقل الكاتب للحديث عن مشكلة العصر: الإرهاب، مستفتحاً مقالته بتساؤل عما إذا كانت طبيعة الإرهاب السياسي في أواخر القرن العشرين قد تغيرت. وهنا يبدأ بظاهرة التزايد غير المتوقع للعنف في جزيرة كانت إلى وقت قريب آمنة مطمئنة، وهي سريلانكا، التي كانت قبل السبعينيات، قياساً بالمعايير الآسيوية، جزيرة نادرة من حيث التمدن مثل كوستاريكا وأوروغواي (قبل

السبعينيات) في أمريكا اللاتينية، ولكنها باتت اليوم تغرق في بحر من الدماء. ويرى المؤلف أن سريلانكا إن هي إلا مثال واحد على ما عرفه العنف السياسي في أواخر القرن العشرين من تزايد وتحولات. لكنه يرى في تزايد ظاهرة القتل العشوائي بوصفه صورة من صور إرهاب الجماعات الصغيرة وما لاقت من تسويغ نظري مثلاً آخر.

ويرى أن المقالة لا تتسع لتفسير هذه الظواهر، ولكنه يقرر ألا علاقة بين العنف الاجتماعي العام والعنف السياسي، لأن بعض أسوأ العنف السياسي يمكن أن يقع في بلدان لم تعرف قط أياً من النوعين، لا العنف السياسي ولا العنف الاجتماعي، كسريلانكا أو أوروغواي. ويرى أن الخطاب الليبرالي أخفق على الدوام في إدراك أن مجتمعات لا يمكن أن يقوم من دون قدر من العنف السياسي، حتى في الشكل شبه الرمزي للمحتجين أو المظاهرات الحاشدة، وأن ذلك العنف له مراحل وقواعد، كما يعرف كل عضو في المجتمعات التي يشكل فيها جزءاً من نسيج العلاقات الاجتماعية، وكما يحاول الصليب الأحمر الدولي دائماً أن يذكر براءة القرن العشرين من المحاربين. ويتناول في هذا الفصل نماذج الإرهاب التي عرفها القرن العشرون، ويركز منها على نموذج "الانتحاري" الذي أرجعه أصلاً إلى عهد الثورة الإيرانية سنة 1979، إذ حمل عقيدتها القوية التي تمثلت في المذهب الشيعي، وربطها بمفهوم الشهادة، فقد تم توظيف هذا النموذج بادئ الأمر سنة 1983 توظيفاً فعالاً ضد الأمريكيين من قبل حزب الله في لبنان. كما غدت فاعليته واضحة بانتشاره عبر الأصقاع، وصولاً إلى ثمر التاميل سنة 1987، ثم إلى حماس في فلسطين سنة 1993، ثم بتبني القاعدة وغيرها من "المتشددين" الإسلاميين في كشمير والشيخان له بين سني 1998 و2000 كما يلاحظ الكاتب.

الفصل التاسع يناقش قضية هامة، هي قضية النظام العام في عصر العنف، ويرى أن حفظ النظام العام في هذا العصر بات أكثر صعوبة باعتراف الحكومات. ويرد ذلك إلى ارتقاء قبضة الدولة القومية، وانتشار الأسلحة الخفيفة، وما شهدته المجتمعات من تحولات اجتماعية قربتها من مشاهد العنف والجريمة. ويختم بأن الإرهاب يتطلب مجهودات خاصة، لكن من المهم ألا نبخع أنفسنا من أجله.

فمنظرياً، إن بلداً لم يفقد أعصابه خلال ثلاثين سنة من المشاكل الأيرلندية عليه ألا يفقدها الآن. أما عملياً، فإن الخطر الحقيقي للإرهاب لا يكمن فيما تمثله ثُلل مجهولة الهوية من المتطرفين من خطر، ولكن فيما تثيره أعمالهم من خوف غير معقول، تشجعه اليوم وسائل الإعلام والحكومات على السواء. هذا واحد من الأخطار الكبرى التي نعيشها في هذا الزمان، هو بلا ريب أكبر من المجموعات الإرهابية الصغيرة نفسها.

أما الفصل العاشر والأخير فيخصصه هوبزباوم للحديث عن الإمبراطورية الأمريكية التي يرى أنها لا تنفك آخذة في التوسع، وأنها تختلف عن سابقتها البريطانية من نواح عدة، أولها أن الولايات المتحدة بلد هائل يقطنه أحد أكبر الشعوب في العالم، ولا يزال عدد سكانه في ازدياد مطرد، خلافاً للاتحاد الأوروبي، نظراً لما تتدفق عليه من هجرة تكاد تكون غير محدودة. ويرى أن هناك فروقاً في الأسلوب أيضاً، فالإمبراطورية البريطانية في أوج عظمتها احتلت ربع وجه المعمورة وقامت بإدارته. أما الولايات المتحدة فلم تمارس الاستعمار إلا فترة وجيزة خلال الموضة الدولية للاستعمار الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

لقد عملت الولايات المتحدة عوضاً عن ذلك مع الدول التابعة لها والتي تدور في فلكها، ولاسيما في الفضاء الغربي حيث لم يكن لها منافسون. وخلافاً لبريطانيا، فقد ابتدعت أمريكا سياسة للتدخل المسلح في هذه الدول خلال القرن العشرين. يفسر الكاتب بعد ذلك السياسة التي تسلكها واشنطن، ويرى أنها تبدو لجميع المراقبين من الخارج من الجنون بحيث يصعب فهم المقصود بها. لكن من الواضح أن ما في عقول النخبة التي تتحكم الآن في صنع القرار، أو على الأقل بيدها نصف صنع القرار في واشنطن هو جعل الشعب يؤمن بفكرة التفوق العالمي عبر القوة العسكرية. وهدفها من وراء ذلك لا يزال يكتنفه الغموض.

يختم الكاتب هنا بالسؤال: هل سيكتب لهذه القوة "الجديدة" النجاح؟ لكن يبدو أن العالم من جهة نظر المؤرخ البريطاني من التعقيد اليوم بحيث لا يتأتى لأية دولة مفردة فرض سيطرتها عليه. ويرى أنه إذا ما استثنينا ما تملكه الولايات

المتحدة من تفوق عسكري في الآلة الحربية العالية التقنية، فإنّ ما تعتمد عليه من أصول أخذ في التآكل، أو مآله إلى التآكل والاضمحلال. فافتصادها رغم حجمه الكبير، يشكل نصيباً آخذاً في التقلص من الاقتصاد العالمي. كما أنّها باتت مكشوفة على المدى القصير وعلى المدى الطويل معاً.

الحرب والسلم في القرن العشرين

لم يشهد التاريخ قرناً أكثر دموية من القرن العشرين، فقد قُدر عدد من قتلوا فيما وقع فيه من حروب، أو بسببها، بنحو 187 مليوناً، أي ما يعادل أكثر من عشر سكان المعمورة في سنة 1913⁽¹⁾. ولو نظرنا إلى القرن على أنه ابتداء سنة 1914، لرأينا قرناً مشحوناً بحروب متصلة، لم تتخللها إلا فترات قصيرة مرت دون نزاعات مسلحة منظمة في بقعة هنا أو هناك. ولا غرو، فقد شملته حروب عالمية، أي حروب بين دول إقليمية أو حلفاء دول. فالفترة ما بين سنتي 1914 و1945 يمكن عدها فترة "حرب السنين الثلاثين"، التي لم يتخللها إلا انقطاع يسير في العشرينيات، بين الانسحاب النهائي لليابانيين من الشرق الأقصى السوفيتي سنة 1922، وبدء الهجوم الياباني على منشوريا سنة 1931. فقد أعقب هذا أربعون سنة من الحرب الباردة، انطبق عليها تعريف الفيلسوف الكبير توماس هوبز للحرب بأنها لا تكمن في "المعركة وحدها أو في القتال، ولكن في حقبة من الزمان يكون معلوماً فيها أن العزم متوجه نحو المعركة". فهي مسألة معرفة إلى أي مدى شكلت الأعمال التي كان للقوات المسلحة للولايات المتحدة فيها طرف منذ نهاية الحرب الباردة في مناطق مختلفة من العالم استمراراً لفترة الحرب العالمية. وليس ثمة من شك أن سنوات التسعينيات كانت مليئة بالنزاعات الرسمية وغير الرسمية، في أوروبا وأفريقيا وغربي آسيا ووسطها. فالعالم كله لم ينعم بالسلم منذ سنة 1914 وحتى الآن. غير أنه لا يمكننا أن نتعامل مع القرن على أنه وحدة واحدة، لا من حيث التاريخ ولا من حيث الجغرافيا. فتاريخياً، ينقسم القرن إلى ثلاث مراحل: مرحلة

(1) زد برزيزنسكي، خارج عن السيطرة.. الاضطراب العالمي في مستهل القرن الحادي والعشرين *out of control: global turmoil on the eve of the 21st century* (نيويورك، 1993)، تقييم السكان من الاقتصاد العالمي.. منظور ألفي *The World Economy: A millennial perspective* لأنجاس مكاديسون، (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 2001)، 241.

الحرب العالمية التي تركزت على ألمانيا (1914 إلى 1945)، ومرحلة المواجهة بين القوتين العظميين (1945 إلى 1989)، ثم مرحلة ما بعد نهاية نظام القوة العالمي التقليدي. وسوف أسمى هذه المراحل: أ، ب، ج. أما جغرافياً، فتأثير العمليات العسكرية كان إلى حد بعيد غير متكافئ، فباستثناء حرب تشاكو (1932-1935) لم تكن هناك حروب معتبرة بين دول، كقسيم للحروب الأهلية، في الشرق الغربي (الأميركتين) خلال القرن العشرين، إذ لم تتعرض حدود هذه المناطق لعمليات جيوش معادية، مما جعل تفجيرات مركز التجارة العالمي والبنتاغون يوم 11 سبتمبر 2001 تمثل صدمة قوية.

ومنذ سنة 1945 اختفت الحروب بين الدول أيضاً في أوروبا، التي كانت حتى تلك السنة منطقة المعارك الرئيسية. وعلى الرغم من عودة الحرب في المرحلة (ج) إلى جنوب شرقي أوروبا، فإنه يبدو من المستبعد جداً أن تقع في سائر أنحاء القارة. ومن جهة أخرى، فخلال الفترة (ب) ظلت حروب ما بين الدول حاضرة في الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، وإن لم تكن بالضرورة منفصلة عن المواجهة العالمية، كما اندلعت حروب كبرى من المواجهة العالمية في شرقي وجنوب شرقي آسيا (كوريا وإندونيسيا). وفي الوقت نفسه، فإن مناطق مثل بلاد جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى التي لم تتأثر نسبياً بالحرب في الفترة (أ) - باستثناء إثيوبيا التي وقعت أخيراً للاستعمار الإيطالي سنة 1936/1935 - باتت مسرحاً لنزاع مسلح خلال الفترة (ب)، وشهدت مشاهد كبرى من المذابح والمعاناة في الفترة (ج).

لقد اتسمت الحرب في القرن العشرين بسمتين كانت أولاهما أقل وضوحاً من الأخرى. ففي مطلع القرن الحادي والعشرين نجد أنفسنا في عالم لم تعد فيه العمليات المسلحة في أيدي الحكومات أو وكلائها الرسميين، كما أن القوى المتصارعة فيه لا تجمع بينها صفات ولا أوضاع ولا أهداف مشتركة، سوى الرغبة في استخدام العنف. كما أن طغيان الحروب بين الدول على صورة الحرب في الفترتين (أ) و(ب) همّش الحروب الأهلية أو غيرها من النزاعات المسلحة ضمن حدود الدول أو الإمبراطوريات القائمة. حتى الحروب الأهلية في مناطق الإمبراطورية الروسية بعد ثورة أكتوبر، وتلك التي وقعت إثر انهيار الإمبراطورية الصينية يمكن إدراجها ضمن النزاعات الدولية، من حيث إنها كانت شديدة

الاتصال بها. ومن جهة أخرى، ربما لم تشهد أميركا اللاتينية جيوشاً تعبر الحدود خلال القرن العشرين، ولكنها كانت مسرحاً لحروب أهلية كبرى، في المكسيك بعد سنة 1911 على سبيل المثال، وفي كولومبيا منذ سنة 1948، وفي بقاع شتى من بلدان وسط أميركا خلال الفترة (ب). وليس من المقرر عموماً أن عدد الحروب الدولية قد انخفض انخفاضاً مطرداً إلى حد ما منذ منتصف الستينيات، عندما أصبحت النزاعات الداخلية أكثر شيوعاً مما يخاض بين الدول من حروب، فقد واصل عدد النزاعات الواقعة ضمن حدود الدولة الواحدة ارتفاعه على نحو حاد حتى استقر في التسعينيات⁽²⁾.

على أن ما بات مألوفاً على نحو أكبر هو تلاشي التمييز في الحرب بين المقاتلين وغير المقاتلين. فالحربان العالميتان في النصف الأول من القرن شملتا جميع سكان البلاد المتحاربة، ولم ينج من أذاهما المقاتلون ولا غير المقاتلين. إلا أنه عبر القرن تحول عبء الحرب على نحو متزايد من القوات المسلحة إلى المدنيين، الذين لم يصبحوا ضحاياها فحسب، ولكنهم غدّوا هدف العمليات العسكرية أو العسكرية السياسية. فالفرق بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كبير، إذ لم يشتمل عدد قتلى الأولى إلا على 5% من المدنيين، في حين ارتفعت هذه النسبة في الثانية إلى 36%. أما اليوم، فإنه يفترض أن 80 إلى 90% ممن يتضررون من الحرب هم من المدنيين. وقد ازدادت هذه النسبة منذ نهاية الحرب الباردة، لأن معظم العمليات العسكرية منذ ذلك الحين لم تنفذها جيوش نظامية، ولكن جماعات صغيرة من العساكر النظامية وغير النظامية، مستخدمة في كثير من الأحيان أسلحة متطورة ومحمية من وقوع خسائر بشرية في صفوف مقاتليها. ولئن كانت الأسلحة المتطورة جعلت من الممكن في بعض الحالات إعادة التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، ومن ثم بين المقاتلين وغير المقاتلين، فما من شك أن الضحايا الأساسيين للحروب سوف يظلون من المدنيين.

أضف إلى ذلك أن معاناة المدنيين ليست متناسبة طردياً مع كثافة العمليات العسكرية، فحرب الأسبوعين بين الهند وباكستان بشأن استقلال بنغلاديش سنة

(2) انظر: الاتجاهات العالمية لعام 2000 2000، *Globale Trends*، لستيفانغ أنتونكلنغ وفرايدن: حقائق وتحليلات وتكهنات، (فرنكفورت أم مين، 1999). ص 420، جدول 1.

1971 كانت في نظر العسكريين مسألة بسيطة، لكنها خلفت عشرة ملايين لاجئ. كما أن ما دار من صراع بين الوحدات المقاتلة في أفريقيا خلال التسعينيات لم يشارك فيه على أكثر تقدير سوى بضعة آلاف مقاتل أكثرهم من ضعاف التسليح، ولكنه خلف عند بلوغه الذروة ما يقارب سبعة ملايين لاجئ، وهو عدد أكبر بكثير مما وقع من تشريد في أي وقت إبان الحرب الباردة، عندما كانت القارة مسرحاً لحروب بالوكالة بين القوى العظمى⁽³⁾.

وليست هذه الظاهرة حكراً على المناطق الفقيرة أو النائية، فإن أثر الحرب على حياة المدنيين يظهر جلياً -من بعض الوجوه- بالعملة وبالا اعتماد المتزايد للعالم على سبل الاتصالات المتواصل، والخدمات التقنية، والشحن والإمدادات. ذلك أن انقطاعاً قصيراً نسبياً لهذا السبل، كإغلاق الخطوط الجوية الأميركية إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على سبيل المثال، يمكن أن تكون له آثار بالغة، إن لم تكن مستديمة، على الاقتصاد العالمي.

ولو أن الفرق بين الحرب والسلم ظل واضحاً كما كان يفترض أن يكون في مستهل القرن، أيام وضعت معاهدة هيبغ لسنة 1899 و1907 أسساً لقواعد الحرب، لكانت الكتابة عن الحرب والسلم في القرن العشرين أيسر، فقد كان يفترض ألا تقع النزاعات إلا بين دول ذات سيادة، وفي حالة وقوعها داخل حدود دولة بعينها، فبين جماعات نالت اعترافاً كافياً بحيازة وضعية المحارب من دول أخرى ذات سيادة. كما كان يفترض أن يكون ثمة خط فاصل واضح بين الحرب والسلم، من خلال إعلان للحرب لدى البدء ومعاهدة للسلام عند النهاية. أما العمليات العسكرية فكان يفترض فيها أن تميز بوضوح بين المقاتلين، من خلال زيهم العسكري أو أي أمارات أخرى تدل على انتمائهم لقوة ما مسلحة ومنظمة، وبين سواهم من المدنيين غير المقاتلين. كان يفترض في الحرب أن تكون بين المقاتلين، أما غير المقاتلين فكان ينبغي أن تقدم لهم الحماية زمن الحرب على قدر الوسع والإمكان. ولئن لم يكن خافياً أن هذه المعاهدة لم تشمل جميع النزاعات الأهلية والدولية، ولا سيما تلك الناجمة عن التوسع الإمبريالي للدول الغربية في مناطق غير

(3) بيانات من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، وضع اللاجئين في العالم عام 2000: خمسون عاماً من أعمال الإصلاح الاجتماعي (أكسفورد، 2000).

واقعة تحت سلطة دول ذات سيادة معترف بها دولياً، رغم أن بعض هذه النزاعات -وليس جميعها بالتأكيد- كانت بالفعل "حروباً"، وأنها لم تشمل حالات التمرد الكبرى ضد دول قائمة، كالتمرد الهندي (Indian Mutiny)، ولا الأعمال المسلحة المتكررة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدول أو السلطات الإمبريالية التي كانت تحكمها، كما شهدته جبال أفغانستان والمغرب من غارات وعداء دموي، فإنها ظلت تشكل أسساً للتعامل إبان الحرب العالمية الأولى، بخلاف القرن العشرين الذي اختلط فيه الحابل بالنابل، واختفى فيه ما كان يفصل بين حالتي الحرب والسلم من خط واضح وراء ضباب التشوش والتداخل.

أولاً، الخط الفاصل بين النزاعات الواقعة بين الدول والنزاعات الواقعة ضمن حدود دولة واحدة، أي بين الحروب الدولية والأهلية، غدا مشوشاً، لأن القرن العشرين لم يتسم بالحروب فحسب، ولكن بالانقلابات وإنهيار الإمبراطوريات. فالانقلابات أو صراعات التحرر ضمن دولة ما أُلقت بكلكها على الأوضاع الدولية، ولاسيما خلال الحرب الباردة. وفي المقابل، فقد أصبح من الشائع بعد الثورة الروسية تدخّل الدول في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول التي لم ترض عنها، على الأقل حينما بدا الأمر لا مخاطرة فيه، وهو ما زال قائماً إلى الآن.

ثانياً، لم يعد ثمة تمييز واضح بين السلم والحرب، فباستثناء بعض المناطق هنا وهناك، فإن الحرب العالمية الثانية لم تبدأ بإعلان للحرب ولا هي انتهت باتفاقيات سلام. فقد أعقبتها فترة كان من الصعب جداً تحديد ما إذا كانت فترة حرب أم فترة سلام، بالمفهوم القديم، مما أدى إلى ابتداع وصف جديد لها هو وصف "الحرب الباردة". وهذا التشوش في الأمور منذ الحرب الباردة يبدو واضحاً في الوضع السراهن في الشرق الأوسط. فقبل حرب العراق، لم يكن أيٌّ من وصفي "الحرب" و"السلام" يصدق على الوضع في العراق منذ نهاية حرب الخليج، إذ كان البلد يتعرض للقصف على نحو شبه يومي من قبل قوات أجنبية. كما أن أيّاً من الوصفين لا يصدق على العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولا بين إسرائيل وجارتها لبنان وسوريا. ولئن كان ذلك هو الميراث المشؤوم للحروب العالمية في القرن العشرين، فإنه أيضاً ميراث ما بات ينمو باطراد من آلة الدعاية العريضة، كما أنه ميراث فترة مواجهة بين أيديولوجيات مفعمة بالحماسة اتسمت بعدم التكافؤ

وجلّبت للحروب عنصراً صليبيّاً كالذي عُرف في النزاعات الدينية في العصور الغابرة. هذه النزاعات -خلافاً للحروب التقليدية لنظام القوة العالمي- كانت على نحو متزايد توجه إلى نهايات غير قابلة للنقاش مثل "استسلام غير مشروط". ولما كانت الحروب والانتصارات معاً ينظر إليها بالجملة، فقد تم رفض أي سقف تفرضه المعاهدات المقبولة للقرنين الثامن والتاسع عشر، بما في ذلك الإعلانات الرسمية للحرب. وكذلك كان الأمر في كل ما من شأنه وضع قيود على إمضاء القوة المنتصرة إرادتها. وقد بينت التجارب أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في معاهدات السلام يمكن نقضها بسهولة.

وقد ازداد الوضع تعقيداً في السنوات الأخيرة بما أصبح شائعاً من جنوح الخطاب العام إلى إطلاق مصطلح "الحرب" على ما تقوم به القوات الرسمية من عمليات ضد مختلف المجموعات الإجرامية، دولية كانت أم قومية، نحو قولهم: "الحرب ضد المافيا" أو "الحرب ضد تجارة المخدرات". فالقتال للسيطرة على مثل هذه المنظمات أو الشبكات، بما فيها المجموعات الإرهابية الصغيرة، أو حتى للتخلص منها، ليس مختلفاً عن العمليات الكبرى للحروب فحسب، ولكنه يخلط بين أعمال صنفين من القوى المسلحة: أحدهما، وتُسمّى "الجنود"، موجه لقتال قوات مسلحة أخرى بهدف إلحاق الهزيمة بها. والآخر، ونسمة "الشرطة"، وظيفته الحفاظ على القدر المطلوب من القانون والنظام العام ضمن كيان سياسي قائم، عادة ما يكون دولة. فالنصر الذي ليس له بالضرورة لازمة أخلاقية، هو هدف القوة الأولى، بينما يكمن هدف القوة الأخرى في تقديم مخالفتي القانون إلى العدالة، وهو أمر له لازمة أخلاقية.

لكن هذا التمييز أسهل في النظرية منه في التطبيق، فالقتل العمد إذا ارتكبه جندي في معركة لا يكون في حد ذاته كسراً للقانون، خلافاً للقتل العمد في جميع الدول الإقليمية القائمة. ولكن ماذا لو أن أحد أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي عدّ نفسه محارباً، رغم أن القانون الرسمي للمملكة المتحدة يعده قاتلاً؟ وهل كانت العمليات في إيرلندا الشمالية حرباً، كما يراها الجيش الجمهوري الإيرلندي، أم كانت محاولة في وجه مخالفتي القانون حفاظاً على الحكومة النظامية في إحدى مقاطعات المملكة المتحدة؟ إننا بالنظر إلى كون القوة التي ووجه بها الجيش

الجمهوري الإيرلندي لمدة ثلاثين سنة أو ما يقاربها لم تقتصر على الشرطة المحلية فحسب، بل كانت كذلك جيشاً وطنياً، ندرك أن المسألة إنما كانت حرباً، وإن خيضت على طريقة عمليات الشرطة، على نحو يقلل عدد الضحايا ولا يؤدي إلى إفساد حياة المقاطعة. وقد توصل الطرفان في نهاية المطاف إلى حل عبر المفاوضات، ولكنه حل لم يأت إلى الآن بسلام، وإنما قصاره أنه أدى إلى غياب مطوّل لمظاهر القتال. هذه هي تعقيدات الحرب والسلام في مطلع القرن الجديد وما يلفهما من لبس واختلاط. وخير ما يمثلها ما تشارك فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها في الوقت الراهن من عمليات عسكرية وغيرها.

تشهد هذه الآونة - كما شهد القرن العشرون كله - غياباً تاماً لأي سلطة عالمية بوسعها السيطرة على الخلافات المسلحة أو إيجاد حلول لها ناجعة. فالعولمة تقدمت في كل شيء تقريباً، اقتصادياً، وتقنياً، وثقافياً، وحتى لغوياً، ما عدا شيئاً واحداً بقيت الدول الإقليمية هي السلطات الوحيدة المتنفذة فيه، وهو المسألة السياسية والعسكرية. ولئن كان تعداد الدول رسمياً حوالي مائتي دولة، فإن ما له منها اعتبار من الناحية العملية قلة قليلة، تأتي الولايات المتحدة على رأسها من حيث القوة. ومع ذلك، فإنه ما من دولة أو إمبراطورية بلغت من حيث سعة الرقعة أو الغنى أو القوة حدّاً يجعلها تسيطر سيطرة تامة على العالم السياسي، بله وصولها إلى تفوق سياسي وعسكري على العالم، ذلك أن العالم كبير جداً ومعقد وجمعي. وعليه فليس ثمة احتمال أن تتمكن الولايات المتحدة، ولا أي قوة لدولة مفردة محتملة، من بسط سيطرة ممتدة على الزمان، حتى لو هي أرادت ذلك.

فالقوة العظمى المفردة لا يمكن أن تعوض عن غياب السلطات العالمية، ولا سيما مع الافتقار إلى معاهدات متعلقة بنزع السلاح الدولي مثلاً، أو الحد من الأسلحة، تكون من القوة بحيث تقبل قبولاً طوعياً من قبل الدول الكبرى على أنها ملزمة. ومع أن بعض هذه السلطات موجودة فعلاً، ولا سيما الأمم المتحدة، وبعض الهيئات التقنية والمالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبعض المحاكم الدولية، فإنه لا يحظى أي منها بأي سلطة فعلية سوى ما تمنحه إياه الاتفاقيات الموقعة بين الدول، أو بفضل مساندة الدول القوية، أو ما تقبله الدول طوعاً. ولا يبدو أن هذا الوضع المؤسف سيتغير في الأفق المنظور.

ونظراً لأن الدول هي فقط من يستخدم القوة، فإن المؤسسات الدولية معرضة لأن تصبح عديمة التأثير أو تفقد شرعيتها العالمية عندما تحاول التعاطي مع مخالفات كجرائم الحرب مثلاً⁽⁴⁾. حتى عندما تقام المحاكم العالمية باتفاقية عامة (مثلاً المحكمة الجنائية الدولية التي أنشأها ميثاق روما في 17 يوليو 1998) فلن تكون أحكامها مقبولة بالضرورة بوصفها شرعية وملزمة، إذا أهملتها الدول القوية. إن حلفاً من الدول القوية يمكن أن يكون من القوة بحيث يضمن مثول بعض المخالفين من الدول الأضعف أمام هذه المحاكم، ربما للحد من بشاعة النزاعات المسلحة في مناطق معينة. وعلى كل، فهذا نموذج للاستخدام التقليدي للقوة والتأثير ضمن نظام دولي، وليس نموذجاً لاستخدام القانون الدولي⁽⁵⁾.

وعلى أي حال، فثمة فرق كبير بين القرنين العشرين والحادي والعشرين، فقد اختستف فكرة أن الحروب إنما تقوم في عالم مقسم إلى مناطق إقليمية تحت سلطة حكومات فاعلة تحتكر أدوات القوة العامة ووسائل الإكراه. فلم تنطبق يوماً على البلاد التي تتعرض لثورات، أو للدويلات الناجمة عن تفكك الإمبراطوريات. لكن حتى عهد قريب، نجد أن معظم الأنظمة الثورية أو أنظمة ما بعد الاستعمار -الصين ما بين سنتي 1911 و1949 هي الاستثناء الأكبر- ظهرت بسرعة إلى حد ما كأنظمة ودول خليفة متفاوتة في التنظيم والفاعلية.

على مر السنوات الثلاثين الماضية، أو ما يقاربها، فقدت الدولة الإقليمية، لأسباب شتى، احتكارها التقليدي للقوة المسلحة وكثيراً مما كانت تنعم به سابقاً من بأس واستقرار، كما فقدت على نحو متزايد المعنى الأساسي للشرعية، أو على الأقل، للأداء المقبول الذي يخول الحكومات بفرض أعباء كالضرائب والتجنيد الإجباري على المواطنين الراغبين. فالآلة الحربية متاحة الآن على نحو واسع

(4) أفضل دليل لذلك هو جرائم الحرب لروي غوتمان وديفيد ريف (طبعات): ما الذي ينبغي أن يعرفه الجمهور؟ *Crimes of War: What the Public Should Know* (نيويورك ولندن، 1999).

(5) وتتطبق هذه الحالة أيضاً عندما تقبل بعض الدول، منفردة، القانون الدولي الإنساني، وتؤكد من جانب أحادي حقها في تطبيقه على مواطنين من دول أخرى في محاكمها الوطنية، كما وقع في المحاكم الإسبانية، مدعومة من مجلس اللوردات البريطاني، في قضية الجنرال بينوشيه.

للجماعات الخاصة، وكذلك وسائل تمويل الحروب غير الدولية، مما غير حالة التوازن بين المنظمات التابعة للدولة وغير التابعة لها.

لقد باتت النزاعات المسلحة داخل الدول أكثر جدية، كما أنها يمكن أن تتواصل لعقود دون أي استشراف للنصر أو التسوية، كما هو الحال في كشمير، وأنغولا، وسريلانكا، والشيشان، وكولومبيا. وفي الحالات العسيرة، كما في أنحاء من أفريقيا، فقد تلاشى الدولة كلياً، أو لعلها، كما في كولومبيا، تفقد سيطرتها على أجزاء من أراضيها. حتى في الدول القوية المستقرة، لم يكن من السهل أن تتخلص الدولة من جماعات مسلحة صغيرة غير رسمية، مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي في بريطانيا وحركة إيتا في إسبانيا. وتظهر جدية هذا الوضع من حقيقة أن الدولة الأكثر قوة في العالم تشعر إذا تعرضت لهجوم إرهابي باضطرابها لشن حرب رسمية ضد منظمة أو شبكة دولية غير حكومية صغيرة لا تتمتع بجيش معترف به ولا لها أراض.

كيف تؤثر هذه التغييرات على التوازن بين الحرب والسلم في القرن القادم؟ لا أريد أن أبدأ إلى الخرص والتخمين عما يمكن أن يقع من حروب، أو ما سينجم عنها من نتائج. إلا أن تركيبة النزاع المسلح وطرق التسويات قد تغيرت تغيراً كبيراً بتحول النظام العالمي للدول ذات السيادة.

فتفكك الاتحاد السوفيتي يعني أن نظام القوة العظمى الذي حكم العلاقات الدولية لقرنين من الزمان تقريباً، والذي مارس بعض السيطرة على النزاعات بين الدول، مع بعض الاستثناءات، لم يعد له وجود، مما أراح عقبة كبرى من وجه الحروب بين الدول والتدخل المسلح لبعض الدول في شؤون غيرها، ذلك أن الحدود الأجنبية لم تكن تتعرض لاحتراق قوات مسلحة إبان الحرب الباردة. فالنظام الدولي لم يكن مستقراً استقراراً حقيقياً حتى في ذلك الوقت نتيجة لتضاعف أعداد الدول الصغيرة والضعيفة أحياناً والتي كانت مع ذلك أعضاء ذوي سيادة في الأمم المتحدة رسمياً. وقد زاد تفكك الاتحاد السوفيتي والأنظمة الشيوعية الأوروبية من عدم الاستقرار هذا على نحو واضح. وسوف تزداد التوجهات الانفصالية على تفاوت قوتها في الدول القومية المستقرة إلى الآن كبريطانيا وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا. وفي نفس الوقت، فإن عدد اللاعبين الخصوصيين في المشهد الدولي قد

تضعاف، وفي ظل هذه الظروف، فليس من المثير للدهشة ما وقع من زيادة في الحروب والتدخلات المسلحة العابرة للحدود منذ نهاية الحرب الباردة.

ما الآليات المتوفرة لضبط مثل هذه النزاعات وتسويتها؟ إن ما تقدمه الوثائق لا يبشر بخير، ذلك أن أيًا من النزاعات المسلحة التي وقعت في التسعينيات لم ينته بتسوية مستقرة، لأن بقاء مؤسسات الحرب الباردة وفرضياتها وخطاها أبقى التخوفات القديمة حية، مما أدى إلى تفاقم ما وقع في جنوب شرقي أوروبا من تفكك بعد شيوعي، وزاد من صعوبة تسوية أوضاع المنطقة التي عرفت يوماً باسم يوغسلافيا.

وإذا أردنا تطوير وسيلة لضبط النزاعات المسلحة فإن علينا التخلص من فرضيات الحرب الباردة هذه، أيديولوجية كانت أم سياسية. لقد بات من المؤكد أن الولايات المتحدة أخفقت - وسوف تخفق لا ريب - في فرض نظام عالمي جديد (من أي نوع كان) عن طريق قوة أحادية، مهما بلغت قوة علاقاتها في الوقت الحاضر، وحتى لو أعانها على ذلك قومٌ آخرون (في حلف قصير العمر لا محالة). ذلك أن النظام الدولي سوف يبقى جماعياً، وسوف يعتمد نظامه على قدرة بضع دول كبرى على الاتفاق فيما بينها، ولو لم تكن أي من هذه الدول تتمتع بغلبة عسكرية. فقد بات واضحاً مبلغ اعتماد ما تقوم به الولايات المتحدة من أعمال عسكرية دولية على موافقة الدول الأخرى، وإن كانت موافقة يتم التفاوض عليها، كما أنه بات من الواضح أن التسوية السياسية للحروب، حتى تلك التي تشارك فيها الولايات المتحدة، سوف تتم عن طريق المفاوضات، ولن تفرض فرضاً أحادي الجانب، إذ إن حقبة الحروب المنتهية بتسليم غير مشروط ولّت إلى غير ما رجعة في المستقبل المنظور.

إن دور الهيئات الدولية القائمة، ولاسيما الأمم المتحدة، يجب أيضاً أن يعاد النظر فيه، فرغم أن هذه الهيئات حاضرة في كل حين، وأنه عادة ما يتم استدعاؤها، فإنه لا دور محدد لها في فض النزاعات، وإستراتيجيتها وعملياتها على السدوم تحت رحمة السياسات القوية المتغيرة. وعليه فإن غياب وسيط دولي يتسم فعلاً بالحياد والقدرة على التصرف دون إذن مسبق من مجلس الأمن، هو أكبر خلل في نظام إدارة النزاعات.

فمنذ نهاية الحرب الباردة كانت إدارة الحرب والسلام تُرتجل ارتجالاً، وفي أحسن الأحوال، كما حصل في البلقان، تم إيقاف النزاعات المسلحة بواسطة تدخل خارجي مسلح، كما تم حفظ ما نجم من وضع لدى نهاية الاعتداءات بواسطة جيوش أطراف ثالثة. وقد تم تطبيق هذا النوع من التدخل الطويل الأمد لسنوات عديدة من قبل دول قوية بمفردها فيما يقع تحت تأثيرها من محيط (كسوريا في لبنان على سبيل المثال). أما على شكل عمل جماعي، فلم يطبق إلا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها - أحياناً تحت رعاية الأمم المتحدة، وأحياناً بدونها - والنتيجة كانت إلى الآن غير مرضية لجميع الأطراف. فهي تلزم القوى المتدخلة بحفظ القوات إلى أجل غير مسمى، وبتكلفة غير متكافئة، في مناطق ليس لها فيها مصالح معينة ولا ترجع منها بفائدة مرجوة. كما أنها تجعلها تعتمد على سلبية الشعوب المحتلة التي لا سبيل إلى ضمائها، فلو وقعت مقاومة مسلحة، وجب استبدال أعداد أكبر من القوات المسلحة بالموجود من قوات حفظ السلام الصغيرة. أما البلدان الفقيرة والضعيفة فربما لا يروقها هذا الضرب من التدخل وتشعر معه باستياء، إذ إنه يذكرها بأيام الاستعمار والوصايات، ولا سيما عندما يغدو قدر كبير من الاقتصاد المحلي عالة على القوات المحتلة. على أنه يبقى من غير الجلي ما إذا كان مثل هذه التدخلات سيتمخض عن نموذج عام لضبط النزاعات المسلحة في المستقبل.

إن التوازن بين الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين لن يعتمد على ابتداع آليات أكثر تأثيراً للمفاوضات وفض النزاعات، ولكن على الاستقرار الداخلي وتجنب النزاعات المسلحة. فإن ما أدى سابقاً إلى نزاعات مسلحة من خصومات واحتكاكات بين الدول القائمة ليس من شأنه أن يؤدي إليها في أيامنا هذه، مع بعض الاستثناءات هنا وهناك. فالخلافات الحادة بين الحكومات على الحدود الدولية، على سبيل المثال، باتت أقل نسبياً، ومن جهة أخرى، فمن السهل أن تتحول النزاعات الداخلية إلى نزاعات عنيفة، ولكن الخطر الأهم للحرب يكمن في تورط دول أو قوى عسكرية خارجية فيها.

على أن الدول التي تتمتع باقتصادات مستقرة وتوزيع للثروة على السكان عادل نسبياً ستكون أقل عرضة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية من الدول

الفقيرة التي ينخر جسدها قدر كبير من عدم المساواة والاضطرابات الاقتصادية. ذلك أن ما يقع من ازدياد مهول في عدم المساواة، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، سواء كان داخل دولة ما أم بين عدد من الدول، سيقبل من فرص السلام. ومع ذلك، فإن تجنب العنف الداخلي المسلح، أو السيطرة عليه، يتوقف قبل ذلك على ما تتمتع به الحكومات الوطنية من قوى وأداء فعال، وما تتسم به من شرعية في عيون الأغلبية من شعوبها. فلا حكومة تستطيع اليوم أن تمنى نفسها بوجود شعب مدني غير مسلح، أو بدرجة من النظام العام كتلك التي عرفت أجزء كبيرة من أوروبا منذ أمد طويل. كما لا تستطيع أي حكومة اليوم أن تتجاهل أو تستبعد الأقليات المسلحة الداخلية.

ومع ذلك فإن العالم ينقسم على نحو متزايد بين دول قادرة على إدارة أراضيها ومواطنيها إدارة جيدة - حتى عندما تُواجه، كالمملكة المتحدة سابقاً، بعقود من الأعمال المسلحة التي يقوم بها عدو داخلي - وبين عدد متزايد من المناطق المحاطة بمحدود دولية معترف بها رسمياً، مع حكومات وطنية تتراوح بين ضعيفة وفاسدة إلى عديمة الوجود أصلاً. فهذه المناطق إن هي إلا بؤر لتفريخ الصراعات الداخلية الدموية والنزاعات الدولية، وما وسط أفريقيا عنا ببعيد. ومع ذلك فليس ثمة رؤية قريبة لتحسن يدوم في مثل هذه الأصقاع، كما أن زيادة إضعاف الحكومة المركزية في الدول غير المستقرة، أو زيادة بلقنة خريطة العالم، سوف يزيد - بلا شك - من أخطار النزاع المسلح.

تكهن مؤقت: ليس من المتوقع أن تكون الحرب في القرن الحادي والعشرين بشعةً بشاعة الحرب في القرن العشرين من حيث ما تودي به من أرواح، لكن العنف المسلح الذي تنجم عنه خسارة ومعاناة غير متكافئتين سوف يظل - في شطر كبير من العالم - طاغياً لا سبيل للتخلص منه، بل أحياناً يكون وبائياً.. إن رؤية لقرن يعمه السلام لا تزال بعيدة المنال.

الحرب والسلم والهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين

موضوعي هو الحرب والسلم والهيمنة، لكنني سأتناول مشاكل الحاضر بعين الماضي، ففعل المؤرخين. إننا لن نستطيع الحديث عن المستقبل السياسي للعالم إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار أننا نعيش زمناً تسارعت فيه خطى التاريخ، أو عملية التغيير في حياة البشر ومجتمعاتهم وتأثيرهم على البيئة العالمية، تسارعاً مذهلاً، فباتت تتقدم بسرعة تُهدد النوع الإنساني والطبيعة معاً، وتدفعهما معاً إلى هاوية ما لها من قرار. فعندما انهار جدار برلين، أعلن كاتب أميركي متهور نهاية التاريخ، لذا فإنني أتردد في استعمال عبارة تمت تخطيطها على الملأ. ومع ذلك، ففي منتصف القرن الماضي عبرنا مرحلة جديدة من تاريخ العالم خُتمت بها حقبة من التاريخ كما عرفناه خلال عشرة آلاف سنة مضت، أو قل إن شئت: منذ ابتداء فن الزراعة القارة.. لقد بتنا لا ندرى إلى أين نحن ماضون.

حاولتُ أن أستعرض الخطوط الرئيسية لهذا التحول الدرامي المفاجئ في تاريخ العالم في كتابي تاريخ "القرن العشرين القصير". إن التحولات التقنية والإنتاجية واضحة، وحسبك أن تنظر إلى سرعة ثورة الاتصالات، التي كادت تلغي الوقت والمسافات، فقد كان عمر الإنترنت بالكاد عشر سنوات عام 2004. وقد اخترت أيضاً أربعة جوانب اجتماعية لهذا التحول ذات صلة بالمستقبل الدولي، وهي الانحطاط والأفول السريع لفن الفلاحة، التي شملت حتى القرن التاسع عشر القسطنطينية الأكبر من النوع الإنساني وشكّلت أسس اقتصاده وينبوع ثروته، ثم ما صاحب ذلك من نشوء المجتمع المدني، ولاسيما المدن العملاقة التي يقطنها أناس تقدر أعدادهم بعشرات الملايين، ثم استبدال عالم من الاتصالات العالمية المقروءة والمكتوبة باليد أو الآلة بعالم من الاتصالات الشفهية، وأخيراً ما شهده وضع المرأة من تحول.

إن تناقص أعداد العاملين في الزراعة واضح في العالم المتقدم، فقد أصبحت الأرقام اليوم تشير إلى 4% من السكان في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و2% في الولايات المتحدة، كما أن ذلك مؤكد في أنحاء أخرى من العالم. وفي أوساط الستينيات، كان لا يزال هناك خمس دول في أوروبا يعمل أكثر من نصف سكانها في هذا الحقل، و11 دولة في الأمريكيتين، و18 في آسيا، وجميع دول أفريقيا باستثناء ليبيا وتونس وجنوب أفريقيا. أما اليوم، فالوضع مختلف كلياً، فلأغراض عملية لا يوجد الآن بلد في أوروبا أو الأمريكيتين يعمل أكثر من نصف سكانه في الزراعة، ومثل ذلك صحيح في العالم الإسلامي. حتى باكستان انخفض معدل العاملين فيها في حقل الزراعة تحت مؤشر الـ50%، بينما انتقلت تركيا من عدد فلاحي يمثل ثلاثة أرباع السكان إلى الثلث. حتى المعقل الأكبر للزراعة الفلاحية في جنوب شرقي آسيا تم كسره في عدة أماكن: فقد انخفض معدل المزارعين في إندونيسيا من 67 إلى 44%، وفي الفلبين من 53 إلى 37%، وفي تايلند من 82 إلى 46%، وفي ماليزيا من 51 إلى 18%. ووصولاً إلى سنة 2006 فإننا نجد أنه حتى الصين التي كان 85% من سكانها مزارعين سنة 1950، قد انخفض المعدل فيها إلى 50% أو نحوها. وإذا ما استثنينا معظم أفريقيا ما تحت الصحراء، فإن الدول الوحيدة التي ظلت في الواقع محافظة على المجتمعات الزراعية -قل أكثر من 60% من عدد السكان سنة 2000- هي في الإمبراطوريات الإنجليزية والفرنسية السابقة بجنوب آسيا، الهند وبنغلاديش وميانمار والبلاد الهندوسينية.

لكن إلى متى سيبقى هذا الوضع قائماً في ظل ما يشهده التصنيع من تسارع؟ ففي أواخر الستينيات، شكل المجتمع الزراعي نصف السكان في تايلوان وكوريا الجنوبية، أما اليوم فقد انخفض ذلك الرقم إلى 8% في تايلوان و10% في كوريا الجنوبية. وخلال عقود قليلة لن تعود كما كانت الإنسانية منذ خلقت، مخلوقات يتسم أفرادها على نحو كبير بالاجتماع والصيد وإنتاج الغذاء.

كما أننا لن نعود أيضاً لمخلوقات ريفية أساساً؛ ففي سنة 1900 كان 16% من سكان العالم يعيشون في المدن، وفي سنة 1950 ارتفع ذلك الرقم إلى ما يناهز 26%،

أما اليوم فيكاد يكون دون النصف (48%)⁽¹⁾. إن الريف في البلدان المتقدمة وأنحاء كثيرة من العالم -حتى في المناطق ذات الإنتاج الزراعي- هو صحراء خضراء لا يكاد يرى فيها الإنسان خارج سيارته أو بيته الصغير. لكن التقدير الاستقرائي هنا يغدو أكثر صعوبة. صحيح أن الدول المتقدمة القديمة متمدنة تمدناً كبيراً، لكنها لم تعد نموذجاً للتمدن المعاصر، الذي يأخذ شكلاً الحرص على الفرار من الريف إلى ما دعوته من قبل المدن العملاقة. فالذي يحصل للمدن في العالم المتقدم، حتى تلك التي تنمو اسماً لا حقيقة، هو تمدن المناطق المحيطة بمركزها أو مراكزها الأصلية. ولا يوجد اليوم في أوروبا وأميركا الشمالية إلا عشرة من أكبر خمسين مدينة في العالم، واثنان من مدن العالم الثمانية عشرة التي يبلغ تعداد سكانها عشرة ملايين أو يزيد. ولو استثنينا مدينة بورتو في البرتغال، فإن المدن المليونية الأسرع نمواً توجد في آسيا (عشرون)، وأفريقيا (ست)، وأميركا اللاتينية (خمس). وهذه العملية -مهما كانت نتائجها الأخرى- تحدث تغييراً كبيراً في التوازن السياسي بين جماعات سكانية مدنية شديدة الكثافة وريفية ممتدة جغرافياً، خصوصاً في بلدان تمثلها جماعات أو رؤساء منتخبون.

سوف أتحدث قليلاً عن التحول التعليمي، نظراً لأن التأثير الاجتماعي والثقافي للتعليم العام لا يمكن فصله بسهولة عن التأثير الاجتماعي والثقافي للثورة المفاجئة التي لا مثيل لها قط في إعلام الاتصالات العام والشخصي الذي انخرطنا فيه جميعاً. دعني أشير إلى حقيقة مهمة ذات صلة بموضوعنا. يوجد اليوم عشرون بلداً فيها أكثر من 55% من المجموعات ذات الأعمار المعنية تواصل تعليمها بعد المرحلة الإعدادية، لكن جميع هذه البلدان -مع استثناء وحيد هو كورنيا الجنوبية- واقعة في أوروبا (الدول الرأسمالية القديمة وما بعد الشيوعية) وأميركا الشمالية وأستراليا. إن العالم المتقدم القديم ما يزال قادراً على توليد ثروة بشرية تتميز بمزية كبرى على الدول الجديدة الوافدة في القرن الحادي والعشرين. لكن السؤال المطروح هو: متى يمكن لآسيا، وخصوصاً الهند والصين، اللحاق بالركب؟

(1) *De Jericho a' Mexico: Ville et economies dans l'histoire* (1) ليول باريوش: الحياة في المكسيك.. البلاد والاقتصادات في التاريخ، (باريس، 1985) ص 634.

لا أريد أن أقول أي شيء هنا عن أعظم تغيير اجتماعي مفرد في القرن الماضي، سوى ملاحظة واحدة تدعم ما قلته آنفاً، وهي أن أفضل مقياس لتحرير المرأة هو درجة لحاقها بالرجال في مضمار التعليم أو حتى تفوقها عليهم. ولا أجدني محتاجاً لأن أقول إنه ما زالت توجد أنحاء من العالم في الهند حيث لا تزال المرأة متأخرة جداً.

بعد هذه النظرة الشمولية على ما شهده نصف القرن الماضي أو نحوه من تحولات غير مسبقة، دعني أرقبُ عن كثب العوامل المؤثرة في الحرب والسلام والقوة في مستهل القرن الحادي والعشرين، مشيراً إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون الاتجاهات العامة دلائل على الحقائق العملية. فمن الثابت على سبيل المثال أن سكان العالم خلال القرن العشرين (خارج الأميركيتين) لم يعودوا محكومين على نحو كبير، كما كانوا من قبل، من أعلى لأسفل، عن طريق أمراء يتوارثون الحكم أو وكلاء لقوى خارجية. لقد أمسوا اليوم في مجموعة من دول مستقلة نالت حكوماتها شرعيتها عبر الرجوع إلى "الشعب" أو "الأمة"، وفي أغلب الحالات -بما في ذلك ما يدعى بالأنظمة التوتاليتارية- تنال تأكيداً لشرعيتها عبر انتخابات حقيقية أو مزيفة أو استفتاءات عامة، أو حفلات دورية لجمهور عريض ترمز إلى الترابط بين السلطة و"الشعب". وبوجه أو بآخر، تغير الناس من رعايا إلى مواطنين في القرن العشرين، ليس الرجال فحسب بل النساء أيضاً. لكن كم يقربنا هذا من الحقيقة اليوم، ومعظم الحكومات لديها تشكيلة من دساتير ديمقراطية ليبرالية مع انتخابات حرة -رغم أنها تتخللها أحياناً فترات من الحكم العسكري- يدعى أنها مؤقتة لكنها دامت في كثير من الأحيان لفترات طويلة؟ إنه يقربنا كثيراً.

ومع ذلك فثمة اتجاه عام واحد يمكن ملاحظته ربما عبر معظم أرجاء المعمورة، ذلك هو التغيير في موقع الدولة الإقليمية المستقلة نفسها، التي غدت خلال القرن العشرين الوحدة السياسية والدستورية الأساسية التي يعيش فيها الناس. ففي موطنها الأصلي، في منطقة شمال الأطلسي، ارتكزت الدولة على بضعة أمور تم ابتداعها منذ الثورة الفرنسية، فقد احتكرت وسائل القوة والإكراه، كالجيوش والرجال المسلحين والسجون، ومارست -عبر سلطة مركزية وما يتصل بها من وكلاء- سيطرة متزايدة على جميع ما كان يجري على أراضيها، نظراً لما باتت

تمتع به من قدرة متزايدة على التحري وجمع المعلومات. كما اتسع نطاق نشاطها وتأثيرها على الحياة اليومية لمواطنيها، وازداد نجاحها في حشد الجموع من سكانها وتحريكهم بدعوى ولائهم للدولة والأمة. وقد وصلت هذه المرحلة من تطور الدولة إلى ذروتها من نحو أربعين سنة.

ولتنظر من ناحية إلى "دولة الرفاه" التي عرفت أوروبا في السبعينيات، والتي بلغ فيها "الاستهلاك العام" - أعني ما يصرف من إجمالي الإنتاج القومي للأغراض العامة وليس للاستخدام الخاص أو بهدف الاستثمار - ما بين 20 إلى 30% تقريباً. أضف إلى ذلك ما بات لدى المواطنين من استعداد لتقبل فرض الضرائب عليهم من قبل السلطات العامة، من أجل تحصيل مثل هذه المبالغ الهائلة. وليس ذلك فحسب، بل أيضاً استعدادهم للقتال والموت بالملايين "في سبيل وطنهم" خلال ما شهدته القرن الماضي من حروب كبرى، عبر انضمامهم إلى صفوف الجيش. وقد ظل هذا الصعود في وضع الدولة الحديثة مستمراً لما يزيد عن قرنين من الزمان حتى السبعينيات، يمضي بصرف النظر عن الأيديولوجية والنظام السياسي، تحرياً كان أم ديمو-اجتماعياً أم شيوعياً أم فاشياً.

لكن هذا لم يعد هو الحال، فقد بات هذا الاتجاه يشهد تراجعاً ملموساً، لأن العالم غدا اليوم يشهد اقتصاداً عالمياً سريع التعولم يعتمد على شركات عابرة للحدود تحتهد وسعها في سبيل العيش بعيداً عن طائلة قانون الدولة وما تفرضه من ضرائب، مما يحدُّ على نحو كبير من قدرة الحكومات - حتى الكبيرة منها - على السيطرة على اقتصادها القومي. بل إن الدول باتت - نظراً لما أمسى مسيطراً من مبدأ السوق الحرة - تتخلى عن كثير مما كانت تمارسه من أنشطة تقليدية مباشرة، كالخدمات البريدية والشرطة والسجون وحتى أجزاء حيوية من قواتها المسلحة، لصالح متعاقدين من شركات ربحية خاصة. وآية ذلك أن عدد من يعملون الآن في العراق من هؤلاء "المتعاقدين المسلحين" يُقدَّر بثلاثين ألفاً أو يزيدون⁽²⁾. ونظراً لهذا التطور وما غمر العالم من سيل من الأسلحة الصغيرة الفعالة خلال الحرب الباردة، فإن القوة المسلحة لم تعد محتكرة من قِبَل الدول ووكلائها، فحتى الدول القوية

(2) العراق، الجيوش الأميركية الخاصة "Iraq, America's private Armies"، لباتريك رادن
كيف، في مراجعة نيويورك للكتب، 12 أغسطس 2004، صفحات 48 إلى 50.

المستقرة كبريطانيا وإسبانيا والهند تعلمت العيش لمدد طويلة، في وقت من الأوقات، مع حركات معارضة مسلحة ذات بأس شديد، إن لم تكن تمثل تهديداً حقيقياً للدولة. لقد رأينا -لأسباب عديدة- ما حل بدول كبرى كانت أعضاء في الأمم المتحدة من تفكك سريع، أغلبها وليس جميعها مما نجم عن تفكك إمبراطوريات القرن العشرين، وهي دول ليس فيها إلا حكومات بالاسم فقط، عاجزة عن إدارة كثير من أراضي دولها وسكانها، أو حتى مؤسساتها نفسها، أو ممارسة سيطرة فعلية عليها.

وقريب من هذا إثارةً للدهشة ما شهدته قبول شرعية الدول من تراجع وتردُّ، وما يديه السكان من قبول طوعي بالالتزام تجاه السلطات الحاكمة وما تفرضه عليهم من قوانين، سواء بوصفهم مواطنين أم بوصفهم رعايا. فبدون استعداد الجماهير العريضة لقبول أي قوة مستقرة فعلياً للدولة على أنها شرعية، لمعظم الوقت، ولو كانت حفنة نسبية من الأجانب، لما كان بمقدور حقبة إمبريالية في القرنين التاسع عشر والعشرين أن توجد. فالقوى الأجنبية كانت تخسر فقط في تلك البقاع التي لم يكن يوجد فيها مثل هذا الاستعداد، كما في أفغانستان وكردستان. لكنَّ زمنَ خنوع الناس في وجه القوة قد ولى، ولو كانت ذات تفوق عسكري كاسح، كما يبدو جلياً في حالة العراق، كما ولى معه زمن عودة الإمبراطوريات. أضف إلى ذلك أن استكانة المواطنين آخذة هي أيضاً في الزوال بنفس السرعة. إنني أشك شكاً قوياً فيما إذا كانت أي دولة اليوم تقدر على خوض حروب كبرى بجيوش نظامية مستعدة للقتال والموت "في سبيل وطنها" حتى النهاية المريعة. إن قلة من الدول الغربية تستطيع الاعتماد - كما استطاع يوماً معظم ما يسمى "الدول النامية" - على السكان الحريصين على النظام والملتزمين بالقانون، باستثناء المتوقع من الجماعات الإجرامية أو غيرها على هاشم النظام الاجتماعي. إن التطور الرهيب في وسائل إبقاء المواطنين تحت الرقابة على الدوام، تقنية أم غير ذلك، ككاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، وتسجيل المكالمات الهاتفية، والوصول إلى المعلومات الشخصية والحواسيب الخاصة، لم يزد بالضرورة من فاعلية الدولة والقانون، وإن كان قد حدَّ من حرية المواطنين وضيق عليهم.

كل هذا كان يجري في حقبة من العولمة المتسارعة تسارعاً مذهلاً، مما يؤدي إلى بروز تباين إقليمي في جميع أنحاء المعمورة، ذلك أن العولمة بمحض طبيعتها تنتج نمواً لا توازن فيه ولا تساوق. إنها كذلك تُبرز على نحو واضح التناقض بين ما يخضع للعولمة وضغوط التعبير العالمي (global standardisation) لجوانب من الحياة المعاصرة، كالعلوم والتقنية والاقتصاد وعدد من البنى التحتية التقنية، والمؤسسات الثقافية، وإن كانت بدرجة أقل، وبين ما لا يخضع للعولمة، ولا سيما الدولة والسياسة. فالعولمة على سبيل المثال، تؤدي منطقياً إلى تدفق متزايد لهجرة العمالة من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية، ولكن هذا ينتج توتراً سياسياً واجتماعياً في كثير من الدول المستقبلية، والتي غالباً ما تكون من الدول الغنية الواقعة في منطقة شمال الأطلسي القديمة، على الرغم من أن هذه الحركة متواضعة بالمقاييس العالمية، ذلك أنه حتى اليوم لا يعيش إلا 3% من سكان العالم خارج البلدان التي ولدوا فيها. وبخلاف حركة رؤوس الأموال والسلع والاتصالات البالغة الانسياب، فإن الدول والسياسة تمكنت حتى الآن من وضع عقبات حقيقية في طريق هجرة العمالة.

على أن أخطر ما نجم عن العولمة الاقتصادية من اختلال جديد في التوازن، باستثناء ما وقع في الاقتصادات السوفيتية والأوروبية الشرقية القديمة في التسعينيات من تفكيك سريع للتصنيع، هو التحول المتزايد لمركز الجذب للاقتصاد العالمي من المنطقة المحيطة بشمال الأطلسي إلى مناطق في آسيا. ولئن كان هذا التحول لا يزال في مراحله المبكرة، فإنه يمضي بخطى متسارعة. ولا ريب أن ما شهده الاقتصاد العالمي من نمو خلال السنوات العشر الماضية تم سحب قدر كبير منه من قبل المحركات الآسيوية، ولاسيما عبر نسبة النمو غير العادية التي حققها الإنتاج الصناعي في الصين، والتي شهدت ارتفاعاً بنسبة 30% سنة 2003 مقارنة بنسبة 3% للعالم وأقل من 0.5% في أميركا الشمالية وألمانيا. ومن الواضح أن هذا لم يغير بعدُ الوزن النسبي لآسيا وشمال الأطلسي القديم، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان فيما بينها ما زالت تشكل 70% من إجمالي الإنتاج المحلي، ولكن مجرد حجم آسيا قد بدأ ملموساً يُشعر بنفسه. أما من ناحية القدرة الشرائية فإن جنوب شرق آسيا وجنوبها وشرقها تمثل أصلاً سوقاً أكبر من الولايات المتحدة

بثلثين. على أن السؤال المركزي الذي يطرح نفسه فيما يخص التوقعات الدولية للقرن الحادي والعشرين -وسأعود إليه فيما سيأتي من قول- هو: كيف سيؤثر هذا التحول العالمي على القوة النسبية لاقتصاد الولايات المتحدة؟

دعني الآن أقرب أكثر من مسألة الحرب والسلام وإمكانية قيام نظام دولي في القرن الجديد. يبدو لأول وهلة أن توقعات السلم العالمي في القرن الحالي أعلى منها في القرن العشرين، نظراً للعدد غير المسبوق لما وقع فيه من حروب عالمية وإزهاق للأرواح على مستوى مهول. ومع ذلك فقد أظهر استطلاع للرأي أجري في بريطانيا العظمى وتمت فيه المقارنة بين إجابات البريطانيين سنة 2004 عن أسئلة طُرحت ابتداء سنة 1954، أن الخوف من حرب عالمية جديدة هو اليوم في الواقع أكبر منه حينئذ⁽³⁾. والسبب الأكبر لذلك الخوف يعود إلى الحقيقة التي تزداد تأكيداً وهي أننا نعيش حقبة يعاني العالم فيها من نزاع مسلح لا فكاك منه، عادة ما يجري داخل حدود الدولة الواحدة ولكن دائرته تتوسع بفعل التدخل الأجنبي. إن تأثير مثل هذه النزاعات على المدنيين الذين باتوا على نحو مطرد ضحاياها الرئيسيين -وإن كانت صغيرة بالمقاييس العسكرية للقرن العشرين- هائل الحجم طويل البقاء. فمئذ سقط جدار برلين أصبحنا من جديد نعيش حقبة تطهير عرقي وتهجير قسري لأعداد كبيرة من البشر، كما ثبت في أنحاء شتى من أفريقيا وجنوب شرقي أوروبا وآسيا. فقد قدر عدد اللاجئين داخل بلدانهم وخارجها في نهاية سنة 2003 بنحو 38 مليوناً، وهو عدد يقترب من الأعداد الهائلة ممن وقع تهجيرهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولنضرب لذلك مثلاً واحداً بسيطاً: لم يكن عدد من قُضوا في ساح الوغى في ميانمار (بورما سابقاً) يزيد عن خمسمائة في سنة 2000، لكن عدد من طاهم "التهجير الداخلي"، ولا سيما بسبب أعمال جيش ميانمار، كان نحواً من مليون⁽⁴⁾. والحالة العراقية تؤكد حقيقة أن الحروب الصغيرة، بمقاييس القرن العشرين، تخلف نكبات هائلة.

(3) جريدة ديلي ميل *Daily Mail* (لندن)، 22 نوفمبر 2004، ص 19.

(4) الدول في صراع مسلح عام 2000 *States in Armed Conflict 2000*، لمارغاريتا سولينبرغ (طبعة)، (أبسال 2001)، واستبدال داخلي: نظرة عامة عالمية عن الاتجاهات والتطورات عام 2003 *Internal Displacement: A Global Overview of Trends and Developments 2003* (http://www.idpproject.org/global_overview.htm) in 2003.

لقد أخذ النمط النموذجي لما كان ينشب بين الدول من حروب في القرن العشرين ينحسر انحساراً سريعاً، فليس ثمة حرب تقليدية تجري بين الدول في هذا الوقت، على الرغم من أن مثل هذه النزاعات لا يمكن إقصاؤها في مناطق شتى في أفريقيا وآسيا، أو في أي دولة مهددة استقرارها أو تماسكها الداخلي. ومن ناحية أخرى، فإن خطر نشوب حرب عالمية كبرى - قد يعثها عدم رغبة الولايات المتحدة الأميركية في قبول بروز الصين كقوة عظمى منافسة - لم ينحسر، وإن لم يكن وشيكاً. ولئن كانت فرص تجنب نشوب مثل هذه الحرب اليوم أفضل مما كانت عليه فرص تجنب الحرب العالمية الثانية سنة 1929، فإن انبعاثها يبقى احتمالاً حقيقياً خلال العقود القليلة القادمة.

حتى بدون حروب تقليدية بين الدول، كبيرة كانت أم صغيرة، فإن بعض المراقبين الواقعيين يتوقعون اليوم أن يجلب قرننا عالماً خالياً من الحضور الدائم للعنف والجيش. وعلى أي حال، دعنا نجاهد الخوف اللاعقلاني الذي تحاول أن تستغله حكومات مثل حكومة الرئيس بوش ورئيس الوزراء بليز لتسويغ سياسة إمبراطورية عالمية. ليس ثمة ما يمكن أن نسميه "حرباً على الإرهاب" إلا من وجه مجازي، فقط ضد فاعلين سياسيين يستخدمون ما هو تكتيك، وليس برنامجاً. وتكتيك، فالإرهاب لا يفرق بين مذهب وبريء، وهو غير مقبول أخلاقياً، سواء استخدمته مجموعات غير رسمية أم دول. الصليب الأحمر الدولي يعترف بالمد المتزايد للبربرية لأنه يشجب الفريقين المتناحرين في حرب العراق. كما أن هناك خوفاً شديداً من إمكانية استخدام الأسلحة البيولوجية من قبل مجموعات إرهابية صغيرة، ولكن للأسف، هناك خوف أقل بكثير من الأخطار الأكبر التي لا يمكن توقعها، والتي تُفرض لو خرجت القدرة على احتكار عمليات الحياة - بما في ذلك الحياة الإنسانية - عن السيطرة، وهو ما سوف يقع لا محالة. وعلى أي حال، فإن الخطر الحقيقي الذي يتهدد الاستقرار العالمي، أو أي دولة مستقرة، والذي تشككه الشبكات الإرهابية الإسلامية التي أعلنت الولايات المتحدة ضدها حربها العالمية، أو مجموع الحركات الإرهابية العاملة على الساحة الآن، لا قيمة له. فرغم أنهم يقتلون أعداداً من الناس أكبر بكثير من سابقهم، فإن ما يمثلونه من خطر على الحياة يبقى إحصائياً محدوداً جداً، ولو قورنوا ببشاعة الجيوش فإنهم لا يكادون يُذكرون. وما

دامت هذه الجماعات لا تستطيع الوصول إلى السلاح النووي وهو ما لا يستبعد، ولكنه ليس محتملاً في الأفق القريب أيضاً، فإن الإرهاب سيؤول إلى سكون، وليس إلى هستيريا.

ومع ذلك، فإن الاضطراب العالمي حقيقي، وكذلك احتمالية مجيء قرن آخر من النزاع المسلح والتكبات الإنسانية. فهل يمكن لهذا أن يوضع تحت ضرب من السيطرة العالمية من جديد، كما كان الأمر دوماً باستثناء ثلاثين سنة خلال السنوات الـ 175 من ووترلو إلى انهيار الاتحاد السوفيتي؟

إن المشكلة اليوم أكثر صعوبة لسببين: أولهما أن ما خلفته عولمة السوق الحرة التي خرجت عن السيطرة من تفاوتات باتت أسرع نمواً بكثير من ذي قبل، يشكل حواضن طبيعية للظلم والاضطرابات. فقد لوحظ أخيراً أنه "من غير المتوقع أن يكون بوسع حتى أكثر المؤسسات العسكرية تقدماً السيطرة على الوضع في حال حدوث انهيار عام في النظام القانوني"⁽⁵⁾، وأزمة الدول التي أشرت إليها آنفاً تجعل هذا أقرب احتمالاً مما كان عليه يوماً ما. والثاني، أنه لم يعد ثمة نظام دولي لقوة عظمى جماعية يقف في وجه اندلاع حرب عالمية، باستثناء عمر النكبة الممتد بين سنتي 1914 و1945. فقد اعتمد هذا النظام على ما يرجع إلى الاتفاقيات التي وضعت نهاية لحرب السنوات الثلاثين التي شهدتها القرن السابع عشر من عالم من الدول كانت علاقاتها تحكم بقوانين أهمها عدم تدخّل أي دولة في الشؤون الداخلية لغيرها، وكذلك على التفريق الحاد بين السلم والحرب. وكلا هذين الأمرين غير قائم اليوم.

كما أن هذا النظام اعتمد أيضاً على حقيقة أن عالماً مؤلفاً من قوة جماعية، حتى في "التقسيم الأول" الصغير للدول -يوم غدا العالم حفنة من "القوى الكبرى"- يجتزل بعد سنة 1945 في قوتين عظميين، لم تتمكن أي منهما من تحقيق انتصار مطلق، فقد ثبت على الدوام أنه حتى الهيمنة الإقليمية خارج كثير من الفضاء الغربي كانت مؤقتة. لقد قضت نهاية الاتحاد السوفيتي وما باتت تتمتع به الولايات المتحدة الأميركية من تفوق كاسح في قوتها العسكرية على نظام القوة

(5) "رؤية بديلة للأمن العالمي" *An Alternative vision of Global Security* لجون ستيمبرانر ونانسي جالاغر، في دايدالوس، صيف 2004، ص 84.

هذا. وفوق ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة منذ سنة 2002 أنهت رسمياً ما كانت ملتزمة به من اتفاقيات، وكذلك المعاهدات التي كان يتكئ عليها النظام العالمي معتمدة على تفوق سيدوم في آلتها الحربية الضاربة ذات التقنية العالية، جعلها الدولة الوحيدة القادرة على القيام بعمليات عسكرية في أي جزء من العالم في مدد قصيرة.

إن المنظرين الأميركيين ومؤيديهم يرون هذا مفتاحاً لحقبة جديدة من السلام العالمي والنمو الاقتصادي في ظل إمبراطورية أميركية عالمية ذات يد عليا، يقارنونها -خطأ- بسلام بريطانيا إبان الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر. وإنما قلت خطأ، لأن الإمبراطوريات تاريخياً لم تجلب سلاماً ولا استقراراً للعالم المحاور لها، كعالم مميز عن أراضيها هي. ولو كان ثمة من شيء منحها البقاء، فهو غياب النزاعات العالمية الكبرى، كما كان حال الإمبراطورية البريطانية. أما النوايا الحسنة للغزاة وما سيجلبونه معهم من نفع عميم وخير، فأمر لا مكان لها إلا في ثنايا الكلمات الرنانة والخطب. فلطالما سوغت الإمبراطوريات وجودها -وقد كانت أحياناً صادقة- سواء بدعوى نشر "تصورهم" للحضارة والدين في البلاد المتخلفة، أو "تصورهم" للحرية لضحايا ظلم "غيرهم"، أو اليوم بوصفهم أبطال حقوق الإنسان. على أنه كان للإمبراطوريات بعض الثمار الطيبة بلا ريب، فدعوى أن الإمبريالية جلبت رؤى حديثة إلى عالم متخلف -والتي لا صلاحية لها اليوم- لم تكن باطلة بالكلية في القرن التاسع عشر. ومع ذلك فإن الادعاء بأنها سرعت النمو الاقتصادي في المستعمرات الإمبريالية على نحو كبير هو ادعاء واهٍ، على الأقل خارج مناطق المستعمرات الواقعة خارج الفضاء الأوروبي. فبين سنوات 1820 و1950 تضاعف إجمالي الناتج القومي لكل فرد من أفراد دول أوروبا الغربية الاثنتي عشرة أربعة أضعاف ونصف، بينما في الهند ومصر يكاد لا يكون قد ازداد شيئاً⁽⁶⁾. أما عن الديمقراطية، فكلنا يعلم أن الإمبراطوريات القوية أبقتها داخل حدودها، أما الإمبراطوريات الآفلة فقد أخرجت منها أقل قدر ممكن.

(6) الاقتصاد العالمي من 1820 إلى 1992 *L'economie Mondiale 1820-1992*، لأنغوس ماديسون، تحليل وإحصائيات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 1995)، صفحات 20 إلى 21. الأرقام الخاصة بمصر من عام 1900 فقط.

لكن السؤال الحقيقي هو: هل يمكن نجاح مشروع سيطرة دولة واحدة على العالم، وهو أمر ليس له سابقة في التاريخ؟ وهل في وسع التفوق العسكري الأميركي الذي لا جدال فيه أن ينهض بهذا المشروع ويمدّه بأسباب البقاء؟ والجواب على ذلك: كلا، فالسلاح كثيراً ما أسس إمبراطوريات، ولكن توفير أسباب بقاء هذه الإمبراطوريات يحتاج إلى أكثر من السلاح. ولعل قولاً مأثوراً يرجع إلى نابليون يلخص ذلك: "يمكنك فعل ما تشاء بالحرب سوى الجلوس عليها"، ولاسيما اليوم، إذ حتى القوة العسكرية المهولة لم تعد تنتج بنفسها قبولاً ضمناً. بل إن أكثر الإمبراطوريات التاريخية حكمت حكماً غير مباشر، عبر نخب محلية غالباً ما كانت تدير مؤسسات محلية. فعندما تفقد الجيوش قدرتها على استقطاب أعداد كافية من الأنصار والمتعاونين من بين رعاياها فإنها لا تعود كافية. وقد أدرك الفرنسيون أنه حتى مليون مستوطن من البيض، وجيش احتلال قوامه 800 ألف جندي، وهزيمة عسكرية "للمتمردين" عبر مذابح وتعذيب مقنن، كل ذلك لم يكن كافياً لإبقاء الجزائر فرنسية.

لكن لماذا علينا أن نسأل هذا السؤال؟ وهذا يقودني إلى الأحجية التي أريد أن أختم بها محاضرتي. لماذا تخلت الولايات المتحدة عن السياسة التي حافظت على هيمنة حقيقية على الشطر الأكبر من المعمورة -وهو الجزء غير الشيوعي وغير المحايد- بعد سنة 1945؟ فمقدرتها على ممارسة هذه الهيمنة لم تعتمد على تدمير أعدائها أو إجبار المناطق التابعة لها على السير في خطها عبر الاستعمال المباشر للقوة. فباللجوء إلى هذه الآليات كان يومئذ منوطاً بالخوف من وقوع انتحار نووي، والقوة العسكرية الأميركية كانت متناسبة مع الهيمنة فقط من حيث كان ينظر إليها بوصفها أفضل من غيرها من القوى العسكرية، بمعنى أنه أثناء الحرب الباردة رغبت أوروبا الناتو في تلقي الدعم منها في مواجهة القوة المسلحة للاتحاد السوفيتي.

لم تعتمد الهيمنة الأميركية في النصف الثاني من القرن الماضي على القنابل، بل على قدر مهول مما كانت تنعم به من الثروة، وما لعبه اقتصادها العملاق من دور مركزي في العالم، ولاسيما في العقود التالية لسنة 1945. فمن الناحية السياسية، اعتمدت على إجماع عام في الشمال الغربي على أن مجتمعاتهم كانت أفضل من تلك

التي كانت خاضعة للأنظمة الشيوعية، أما في المناطق التي لم يقع فيها مثل هذا الإجماع، فعلى تحالفات مع نخب وجيوش حاكمة تخشى أن ينقلب الناس عليها. ومن الناحية الثقافية اعتمدت على جاذبية المجتمع الاستهلاكي الذي ابتدعته الولايات المتحدة وعاشته وروّجت له، إلى جانب الغزو الهوليودي للعالم. ومن الناحية الأيديولوجية، فقد أفادت الولايات المتحدة بلا ريب بوصفها البطل ونموذج "الحرية" مقابل "الطغيان"، فيما سوى بعض المناطق التي دعمت فيها الولايات المتحدة أعداء الحرية.

كل ذلك مكن الولايات المتحدة من تخطي نهاية الحرب الباردة، فلم لا يبحث الآخرون عن قيادة للقوة العظمى التي مثلت ما باتت تتبناه الآن معظم الدول الأخرى، من الديمقراطية الانتخابية إلى أعظم القوى الاقتصادية، الملتزمة أيديولوجية الليبرالية الحديثة التي كانت تكتسح العالم؟ فتأثيرها، وتأثير منظريها ومديريها التنفيذيين كان مهولاً. وقد ظل اقتصادها من الضخامة بحيث ينتج ثروة هائلة، رغم أنه يفقد ببطء دوره المركزي في العالم ولم يعد مسيطراً في الصناعة، أو حتى منذ الثمانينيات، في الاستثمارات الخارجية المباشرة*. والذين طبقوا سياستها الإمبريالية كانوا على الدوام حريصين على تغطية حقيقة تفوقها على حلفائها فيما سُمّي "حلف الإرادة" الحقيقي بمسحوق تجميل. فقد عرفوا أن الولايات المتحدة، حتى بعد نهاية الاتحاد السوفيتي، لم تكن وحيدة على الساحة العالمية. ولكنهم كانوا مدركين أيضاً أنهم يلعبون اللعبة العالمية بأوراق هم من يسطرها وتحت ظروف كانت في صالحهم، وأنه لم تكن لتظهر دولة منافسة من حيث القوة والمصالح العالمية. حرب الخليج الأولى التي نالت دعماً حقيقياً من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والرد السريع على أحداث 11 سبتمبر 2001 أظهر قوة مركز الولايات المتحدة ما بعد الاتحاد السوفيتي.

إن جنون العظمة الذي أصيبت به سياسة الولايات المتحدة بعد الأحداث هو الذي كان له الأثر الأكبر في تدمير الأسس السياسية والأيديولوجية لتأثيرها السابق الذي كان مبنياً على الهيمنة، وأوصد أمامها أبواب تقوية تراث حقبة الحرب الباردة، ولم يخلف لها سوى قوة عسكرية مخيفة لا تنكر، وإن لم يكن لها أساس منطقي. فالولايات المتحدة التي تعيش شبه عزلة دولية، باتت -ربما للمرة

الأولى في تاريخها- موضعَ بغض معظم الحكومات والشعوب على السواء. والقوة العسكرية تؤكد مدى حساسية اقتصاد الولايات المتحدة الذي يغطي ما يقع في ميزانيته التجارية من عجز ضخّم مستثمرون آسيويون بدأت رغبتهم الاقتصادية في دعم الدولار المتهالك تنفذ سريعاً. كما أنّها تؤكد التأثير الاقتصادي للاتحاد الأوروبي واليابان وشرقي آسيا وحتى الكتلة المنظمة من المنتجين الأوليين في دول العالم الثالث. وكذلك لم يعد بمقدور الولايات المتحدة التفاوض مع الزبائن في منظمة التجارة العالمية. في الواقع، أليس الخطاب العدواني نفسه المبرر بما تتعرض له أميركا من "تهديدات مزعومة" يوحى بشعور غير آمن لمستقبلها العالمي؟

إنني بصراحة لا أملك تفسيراً لكون ما وقع في الولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر 2001 مكن جماعة من مجانين الساسة من تحقيق مخططات طالما آمنوا بها تمكنهم وحدهم من الأداء المنفرد للتفوق العالمي. وأعتقد أنّ ذلك يشير إلى أزمة متفاقمة داخل مجتمع الولايات المتحدة، تجد تعبيراً في أعماق انقسام سياسي وثقافي داخل ذلك البلد منذ الحرب الأهلية، وانقسام جغرافي بين اقتصاد معولم في المناطق التي تلي ساحلي البلد مباشرة، وبين ما وراءهما من المناطق الشاسعة الممتعة والمدن المنفتحة ثقافياً وبقية المناطق.

اليوم، يحاول نظام يميني متطرف تحريك "الأميركيين الصادقين" ضد قوة شريرة خارجية وضد عالم لا يعترف بفرادة الولايات المتحدة واستعلائها وقدرها الواضح. ما يجب علينا إدراكه أن السياسة العالمية الأميركية موجهة نحو الداخل وليس الخارج، مهما كان تأثيرها على بقية العالم عظيماً ومكلفاً. فالولايات المتحدة ليست مصمّمة لتنتج إمبراطورية ولا هيمنة فعالة. كلا ولم يكن مبدأ رامسفيلد الداعي إلى شن حروب خاطفة ضد الضعفاء يعقبها انسحاب سريع مقصوداً منه غزو فعال للعالم. لا أقول إن هذا يجعلها أقل خطورة، بل على العكس، كما بات الآن مؤكداً، فإنه ينشر الاضطراب والضبابية والعدوان وما لم يكن في الحسبان من عواقب مدمرة. والمهم أن الخطر الأكثر وضوحاً للحروب اليوم منشؤه أطماع عالمية لحكومة في واشنطن، واضح أنها غير عقلانية وخارجة عن السيطرة.

كيف سنعيش في هذا العالم المتفجر الخطير الذي لا تساوق فيه ولا مساواة وسط تحولات كبرى في الشرائح الاجتماعية والسياسية على الصعيدين الدولي والوطني؟ لو أنني كنت أتكلم في لندن، لحذرت المفكرين الغربيين المتحررين (الليبراليين)، مهما كان يسوؤهم ما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاكات في أنحاء شتى من العالم، من خداع أنفسهم بأن يصدقوا أن التدخلات المسلحة الأميركية في الخارج تتوافق معهم من ناحية الدوافع، أو أنها يمكن أن تأتي بما يرجون من نتائج. أرجو ألا يكون ذلك ضرورة في دلهي. أما بالنسبة للحكومات، فأفضل الدول الأخرى يمكنها فعل ذلك لتظهر عزلة القوة العالمية الأميركية، ومن ثم حدود هذه القوة، من خلال الرفض الحازم واللبق للمشاركة في أي مبادرات أخرى تقدمها واشنطن يمكن أن تؤدي إلى ضربات عسكرية، ولاسيما في الشرق الأوسط وشرقي آسيا.

إن أكثر مهمات السياسة الدولية ضرورة وإلحاحاً هو إعطاء الولايات المتحدة أفضل فرصة للإرعاء والتخلي عن جنون العظمة والتعقل في سياستها الخارجية. لأنه سواء علينا أحببنا أم لم نحب، فالولايات المتحدة سوف تبقى قوة عظمى، بل قوة إمبريالية، حتى فيما بات مؤكداً أنه فترة انحدار اقتصادي نسبي لها. إن ما نرجوه فقط هو أن تكون أقل خطورة.

لماذا تختلف الهيمنة الأميركية عن الإمبراطورية البريطانية؟

التاريخ كما يقال هو الخطاب، ذلك أنه لا يمكن فهم التاريخ إلا بفهم اللغة التي يفكر بها الناس، وبها يتكلمون ويتخذون قراراتهم. بل إن من بين المؤرخين الذين يستهويهم ما يسمى "الدائرة اللغوية المفرغة" من يذهب إلى أن ما تنطوي عليه كلمات عصر من العصور من أفكار ومفاهيم هو ما يفسر ما وقع في ذلك العصر ولماذا. غير أنه في الأزمنة التي نعيشها، وكذلك موضوع المحاضرة الماسية (Massey lecture) التي ألقيتها، ما ينبغي أن يكون كافياً لبث الريبة في نفوسنا تجاه هذه الافتراضات. فكلاهما مشيع بما سماه الفيلسوف توماس هوبز (Thomas Hobbes) "الخطبة الجوفاء" (insignificant speech) -أي التي لا معنى لها- وما تنطوي عليه من كنيات، وما سماه جورج أورويل (George Orwell) "الكلام الحديد" (newspeak)، وتحديداً الخطبة التي يراد منها قصداً التضليل من خلال تقديم وصف مضلل. لكن ما لم تتغير الحقائق نفسها، فلا يقوى تغيير الأسماء مهما كان على تغييرها، أو كما يقال: لا مُشاحة في الاصطلاح.

وفيما يجري في هذه الأيام من نقاشات حول الإمبراطورية أمثلة جيدة في هذا السياق، حتى لو تركنا جانباً البعد الدعائي أو النفاق الواضح في الأدبيات. فهذه النقاشات تدور حول ما تتضمنه دعاوى حكومة الولايات المتحدة للتفوق العالمي. فأما أولئك الذين تستهويهم الفكرة فحجتهم أن الإمبراطوريات حسنة، وأما من لا تقنعهم الفكرة فيذهبون لحشد كل ما قيل من الحجج المناوئة للاستعمار عبر تاريخ طويل. لكن هذه الدعاوى وما يضادها لا تعالج التاريخ الحقيقي للإمبراطوريات، بقدر ما تحاول أن تلبس أسماء قديمة لتطورات تاريخية لا تتطابق بالضرورة مع حقائق قديمة، وهو على كل حال أمر مقبول في المنطق التاريخي.

إن النقاشات المعاصرة كثيراً ما تتسم بالضبابية، لأن الكلمات الأشد تبساً عما تسعى له الولايات المتحدة من التفوق العالمي هي كلمتا "الإمبراطورية" و"الاستعمار"، اللتين تتناقضان تناقضاً صريحاً مع التعريف الذاتي السياسي التقليدي للولايات المتحدة، وقد أصبحنا محطّ بغض عالمي في القرن العشرين. كما أنّهما تتعارضان مع بعض ما في النظام القيمي السياسي للولايات المتحدة من معتقدات إيجابية تغطي بنفس القدر من القبول على الصعيدين المحلي والدولي، مثل "تقرير المصير" و"القانون". ثم لا يغيّنّ عنك أن عصبة الأمم والأمم المتحدة كلتيهما إنما كانتا أساساً مشروعين انطلقا برغبة رؤساء الولايات المتحدة وتحت ضغطهم ورعايتهم. ومن الإشكال أيضاً أنه ليس ثمة سابقة تاريخية لما تحاول الولايات المتحدة تأسيسه من تفوق عالمي، إذ من الواضح لأي مؤرخ معتبر ولكل ذي بصيرة من المراقبين للمشهد العالمي أن مصير هذا المشروع سوف يكون الإخفاق، أكاد أقول: لا ريب في ذلك. إن أكثر منظري مدرسة الإمبريالية الجديدة أُلعية، وهو المؤرخ الممتاز نيل فيرغوسن (Niall Ferguson)، لا يرتاب في هذا الإخفاق المحتمل، مع أنه -خلفاً لي- يأسف له⁽¹⁾.

ثمة تطورات أربعة تكمن خلف المحاولات المعاصرة لإحياء إمبراطورية عالمية كنموذج للقرن الحادي والعشرين. أولها، التسارع المذهل للعولمة منذ الستينيات وما تسببت به من توترات بين الجوانب الاقتصادية والتقنية والثقافية وغيرها من جوانب هذه الحركة، وبين الجانب الأوحده من النشاط الإنساني الذي أثبت إلى الآن ممانعة لها، وهو السياسة. فالعولمة في نموذج رأسمالية السوق الحرة، الذي بات الآن طاغياً، جلبت أيضاً زيادة رهيبة في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي قد تؤدي إلى انفجار على الصعيدين الداخلي والدولي.

الثاني، هو انهيار توازن القوى الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، الذي كان حائلاً دون نشوب حرب عالمية ووقوع أجزاء كبيرة من العالم في الفوضى وغياب السلطة. ولئن كانت نهاية الاتحاد السوفيتي قد قضت على هذا التوازن، فإنني أعتقد أنه ربما بدأ في التآكل منذ أواخر السبعينيات، وصولاً إلى سنة 2002 إذ تنصل

(1) النصب الضخم: نهوض وسقوط الإمبراطورية الأميركية *Colossus: the rise and fall of the American Empire*، لنيال فيرغوسن (لندن، 2005).

الرئيس بوش رسمياً من القوانين الأساسية لهذا النظام الذي أنشئ في القرن السابع عشر، ولاسيما القانون القاضي بأن على الدول ذات السيادة أن تحترم الحدود فيما بينها، وألا تتدخل في الشؤون الداخلية لغيرها. أما وقد غاب توازن القوى العظمى، فأنى للعالم أن يحظى باستقرار سياسي؟ وبلغة أكثر عمومية، ماذا يمكن أن تكون تركيبة نظام عالمي مكيف لجمع من القوى لم يبق منها إلا واحدة في نهاية القرن؟

والثالث، هو ما حل بما تسمى الدولة القومية ذات السيادة، التي غدت في النصف الثاني من القرن العشرين النموذج العالمي للحكومة، من ضعف في قدرتها على السيطرة على ما يجري على أراضيها. فقد دخل العالم في حقبة الدول غير الكفوءة، بل في كثير من الأحيان، الدول الآيلة للسقوط أو حتى الساقطة. وقد تفاقمت هذه الأزمة أيضاً منذ السبعينيات، عندما فرض على دول ذات بأس شديد واستقرار مثل المملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا أن تتعايش لعقود مع مجموعات مسلحة مثل جيش التحرير الإيرلندي ومنظمة إيتا وانفصالي كورسيكان، وهي جماعات لم تتمكن هذه الدول من القضاء عليها. وقد بلغ عدد الدول ذات السيادة التي وقعت فيها حروب أهلية مسلحة بين سنتي 2001 و2004 - كما جاء في إحصائية أبسال- 31 دولة⁽²⁾.

وأما الرابع، فهو عودة النكبات الإنسانية العامة، بما في ذلك التهجير الشامل للشعوب والتطهير العرقي، ثم ما عاد مع ذلك من الخوف العام. لقد عشنا عودة ظهور ما يشبه الموت الأسود الذي انتشر في العصور الوسطى في وباء الإيدز، وما أصاب العالم من خشية الانتشار المحتمل "لإنفلونزا الطيور" التي لم تقتل إلى اليوم إلا بضع عشرات من البشر، كما شهدنا ما يعادل المستيريا الدينية في نغمة كثير مما يدور من نقاشات عامة حول تأثير التغير الحراري العالمي. لقد رجعت الحرب والحرب الأهلية حتى إلى أوروبا، فما نشب من الحروب منذ سقوط جدار برلين أكثر مما نشب إبان فترة الحرب الباردة جمعاء، وعلى الرغم من أن أعداد المقاتلين

(2) مشروع بيانات الصراع الخاصة بأبسالا، Uppsala conflict data Project، لأبسالا (صراعات مسلحة من 1945 إلى 2004) لدى prio.no/cwp/Armedconflict. تم الرجوع إليها يوم 17 يونيو 2006.

وما يقع فيهم من قتل وإصابات صغيرة مقارنة بالأعداد الهائلة لما وقع في حروب القرن العشرين، فإن التأثير الواقع على السكان غير المقاتلين لا يتناسب مطلقاً مع حجم هذه الحروب. ففي نهاية سنة 2004 قدر عدد النازحين بنحو أربعين مليون نازح، سواء خارج بلدانهم أو داخلها، وهو ما بات يقع اليوم على نحو متزايد⁽³⁾. وهذا العدد يقارب عدد من شُرِدوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن ما باتت تشهده بعض المناطق من الخراب والدمار والتشريد، وما بات يعرض الآن على شاشات التلفزيون في بيوتنا من صور ما يقع من ذلك فور وقوعه، له أثر عام أعمق بكثير وأقرب تأثيراً على البلدان الغنية. ودونك ردة الفعل على ما حدث في حروب البلقان في التسعينيات، فقد كان شعور الناس في البلدان الغنية أن شيئاً ما يجب أن يصنع تجاه الأوضاع المتفاقمة التي تردى فيها كثير من المناطق الفقيرة.

وبالجملة، فقد بات العالم على نحو متزايد يطالب بحلول تتجاوز الحدود القومية لمشاكل تتجاوز الحدود القومية، أو لمشاكل عابرة للحدود. لكن لم تكن هناك سلطات عالمية لها قدرة على اتخاذ قرارات بهذا الشأن، بله امتلاك القدرة على تنفيذها، ذلك أن العولمة تقف عاجزة عندما يتعلق الأمر بالسياسة، محلية كانت أم دولية. فالأمم المتحدة لا تتمتع بسلطة أو قوة مستقلة، ولكنها تعتمد على القرارات الجماعية للدول، ويمكن شلها بواسطة حق الفيتو المطلق الذي تتمتع به خمس من هذه الدول. وحتى المنظمات الدولية والمالية التي وجدت بعد سنة 1945، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لا تستطيع فعل شيء إلا تحت رعاية قوة عظمى (ما يدعى بإجماع واشنطن). أما المنظمة الوحيدة المستثناة من ذلك، وهي منظمة الغات (GATT) التي عرفت منذ سنة 1995 بمنظمة التجارة العالمية (WTO)، فقد وجدت في الدول المعارضة عقبة كبيرة في وجه أي اتفاق. وعليه، فالمتنفذون الحقيقيون هم الدول فحسب. أما من ناحية القيام بعمليات عسكرية ذات شأن على مستوى عالمي، فليس ثمة في الوقت الحاضر إلا دولة واحدة لديها القدرة على ذلك، هي الولايات المتحدة.

(3) مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، وضع اللاجئين في العالم: انتقال البشر في الألفية الجديدة (أكسفورد 2006)، عنوان 7، شكل 7-1.

وقد قيل قديماً إنه "لم يزل خير ما يدافع به عن الإمبراطوريات هو أنّها تصون النظام"⁽⁴⁾. فمن الطبيعي إذن، في عالم لا ينفكُ آخذاً في الفوضى والاضطرابات، الحلم بوجود قوة ما يكون بمقدورها إرساء النظام وجلب الاستقرار، وما الإمبراطورية إلا اسم ذاك الحلم، فهي أسطورة تاريخية. إن الإمبراطورية الأميركية في أمانيتها لتؤسس "سلاماً أميركياً"، إنما تستلهم نموذج السلام البريطاني، أي فترة من العولمة والسلام العالمي في القرن التاسع عشر اتسمت بهيمنة الإمبراطورية البريطانية التي اقتفت بدورها آثار السلام الروماني إبان الإمبراطورية الرومانية. لكن هذا هراء، فلو كان للمصطلح "السلام" (Paix) من معنى معين في هذا السياق، فهو دعوى نشر السلام ضمن حدود إمبراطورية، وليس بين دول العالم. وحتى عندئذ فإنها تكون زائفة إلى حد كبير، فإن الإمبراطوريات عبر التاريخ قلما توقفت عن القيام بعمليات عسكرية على أراضيها، كما أنها كانت بلا ريب تقوم بذلك على حدودها طيلة الوقت. ومثل هذه العمليات فحسب هي التي لم يكن لها في الغالب تأثير سيئ على المواطنين المدنيين. في الحقبة الاستعمارية للقرنين التاسع عشر والعشرين، لم يعدّ الناس الحروب ضد غير البيض أو غيرهم من الطبقات الدونية - ممن وصفهم كبلنغ (Kipling) بأنهم "دون" بلا قانون"⁽⁵⁾ - حروباً رسمية تنطبق عليها القواعد الاعتيادية للحروب. يتساءل هيو ستراتشان (Hew Strachan) بحق: إلى أين كان السجناء يساقون في النزاعات الاستعمارية البريطانية، باستثناء حرب البوير (التي كان ينظر إليها على أنها حرب بين البيض)؟ ما الإجراءات القضائية التي كانت تُتبع؟⁽⁶⁾ ولذلك فإن عصابات الرئيس بوش من "المقاتلين غير القانونيين" في أفغانستان والعراق، الذين لا تنطبق عليهم القوانين ولا معاهدات جنيف، ليست بدعاً من الأمر، بل لها سابقون استعماريون.

إن السلام العالمي، وحتى الإقليمي، لم يكن في متناول قوة جميع الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ حتى الآن، كما أنه حتماً فوق قوة جميع القوى العظمى في

(4) فيرغوسن، في المصنف المذكور، ص 28.

(5) لعل كبلنغ يقصد هنا الألمان، إذ لا يتوقع منه أن ينتقص الملونين الذين ولد فيهم وتكلم لغتهم وعاش طفولته بينهم. وعلاقة الإمبراطورية البريطانية برعاياها كانت بالغة التعقيد ولا يمكن

بحال أن تختزل في عبارة كبلنغ هذه. (المترجم)

(6) ملحق التايمز الأدبي Times Literary Supplement TLS، (لندن)، 29 يوليو 2005.

العصور الحديثة. ولو كانت أميركا اللاتينية هي الجزء الوحيد من العالم الذي يتمتع إلى حد بعيد بحصانة ضد حروب عالمية كبرى لما يقارب 200 عام، فإن ذلك ليس راجعاً إلى مبدأ مونور، الذي كان "لعمود من الزمان.. أكثر بقليل من خدعة أميركي"⁽⁷⁾، ولا إلى قوة الولايات المتحدة العسكرية، التي لم تكن يوماً في موضع ضاغط مباشرة على أي من دول أميركا الجنوبية. فحتى وقت كتابته، كان يستخدم من قبيل العادة فقط في الدول المقزّمة في وسط أميركا وجزر الكاريبي، وحتى هناك ليس دائماً بطريقة مباشرة.

لقد وقع التدخل العسكري، بما في ذلك محاولات فرض "تغيير النظام"، في المكسيك، أو بالأحرى فيما تبقى منها بعد حرب سنة 1848، بين سنتي 1913 و1915 تحت رئاسة الرئيس ولسون⁽⁸⁾. وقد تلا ذلك ما وُصف بـ "برنامج الاستعمار الأخلاقي" الذي "وضع وزن الولايات المتحدة خلف الجهد المتواصل، وأحياناً المخادع، لإجبار الشعب المكسيكي على القبول بشروطه المجحفة"⁽⁹⁾. لكن واشنطن قررت منذ ذلك الحين، وكانت حكيمة في ذلك القرار، ألا تقوم بألاعيب مسلحة يقودها البنتاغون مع القطر الكبير الوحيد الموجود في حديقته الكاريبية الخلفية. إن القوة العسكرية للولايات المتحدة لم تكن هي التي جلبت السيطرة الأميركية على الفضاء الغربي.

فبريطانيا بالطبع، كما يفهم من عبارة "العزلة الرائعة" كانت دائماً على علم بأنه ليس بمقدورها السيطرة على نظام القوة الدولية الذي كانت هي نفسها جزءاً منه، كما أنه لم يكن لها وجود عسكري ذو أهمية فوق أراضي القارة الأوروبية. لقد أفادت الإمبراطورية البريطانية بما إفادة من القرن الذي عمه السلام بين القوى، ولكنها لم تكن هي التي صنعتها.

يمكن تلخيص العلاقات بين الإمبراطوريات والحرب والسلام كما يأتي: الإمبراطوريات بنيت أساساً، كالإمبراطورية البريطانية، بالعنف والحروب. وفي

(7) فيرغوسن، في المصنف المذكور، ص 42.

(8) الحرب السرية في المكسيك *The Secret War in Mexico*، لفريدريك كاتز: أوروبا والولايات المتحدة والثورة المكسيكية (شيكاغو ولندن، 1981).

(9) المكسيك من الثورة إلى التطور *Mexico, Revolution to Evolution*، ليوارد إف كلاين (أكسفورد ونيويورك وتورنتو، 1962) ص 141.

المقابل، فإن الحرب -عادة بين الإمبراطوريات المتنافسة، كما أشار نيل فيرغوسن محقاً- هي التي أعانت الإمبراطوريات ومهدت السبيل لنشوتها. لقد ثبت أن الانتصار في الحروب الكبيرة لا يقل إضراراً بالإمبراطوريات عن الهزيمة فيها، وهو درس يمكن أن تتعلمه واشنطن من تاريخ الإمبراطورية البريطانية التي لم يكن السلام العالمي من صنعها، ولكنه هو الذي منحها فرصة البقاء. وذلك الكتاب البديع الموسوم بعنوان "جيوش منسية" يعطي صورة حية عن كيفية انهيار القوة الأوروبية والهيمنة في جنوب شرقي آسيا -والتي كانت في ظاهرها شديدة الروعة والإحكام- في ظرف أسابيع بين سنتي 1941 و1942⁽¹⁰⁾.

ولو تركنا جانباً إسبانيا إبان القرن السادس عشر، وربما هولندا إبان القرن السابع عشر، فإن بريطانيا من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين، والولايات المتحدة منذئذ هما المثالان الوحيدان للإمبراطوريات العالمية الحقيقية، التي كان لها مصادر قوة وآفاق سياسة عالمية وليس محض إقليمية، كما ظهر في تفوق الأسطول البحري البريطاني خلال القرن التاسع عشر، وتفوق القوات الجوية الأميركية خلال القرن الحادي والعشرين، تدعمها شبكة عالمية مما يلزم من القواعد العسكرية. لكن هذا لم يكن كافياً في الماضي، كما أنه لا يكفي اليوم، لأن الإمبراطوريات لا تعتمد على الانتصارات العسكرية أو على الأمن فحسب، ولكن على السيطرة المستدامة. ومن ناحية أخرى، فإن بريطانيا إبان القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين تمتعتا بمصادر قوة لم تتح لغيرهما مما سبقها من الإمبراطوريات، بل لم يكن لتتاح لهما، في ظل غياب العولمة الاقتصادية الحديثة، فقد سيطرتا على اقتصاد العالم الصناعي. وقد وصلنا إلى ذلك ليس بسبب حجم عدتهما الإنتاجية بوصفهما "ورشتي العالم"، فالولايات المتحدة في ذروتها في العشرينيات ثم بعد الحرب العالمية الثانية مثلت نحو 40% من إنتاج العالم الصناعي⁽¹¹⁾، كما أنها ظلت الأكبر في سنة 2005، رغم أنها لم تتجاوز 22.4%

(10) جيوش منسية *Forgotten Armies*، لكريستوفر بايلي وتيم هاربر: سقوط آسيا البريطانية من عام 1941 إلى عام 1945 (لندن، 2004).

(11) التصنيع والتجارة الخارجية *Industrialization and Foreign Trade*، عن عصبة الأمم (جنيف، 1943)، ص 13.

من "القيمة التصنيعية المضافة"⁽¹²⁾. وكلتا الدولتين صنعت هذا كنماذج اقتصادية ورواد تقنيين وتنظيميين، وواضعي توجهات، كما أنّهما صنعتا ذلك كمراكز لنظام العالم للسيولة الاقتصادية والسلعية، والدول التي كانت سياساتها الاقتصادية والتجارية تحدد على نحو كبير شكل هذه السيولة.

وقد مارست كلتا الدولتين بالطبع تأثيراً ثقافياً غير متناسب، بسبب عالمية اللغة الإنجليزية مثلاً. لكن الهيمنة الثقافية لم تكن يوماً دليلاً على قوة إمبريالية، ولا هي اعتمدت عليها كثيراً، وإلا فإن إيطاليا، التي لم تكن موحدة ولا حول لها ولا طُول، لم يكن لها لتسيطر على الحياة الموسيقية والفن في العالم منذ القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر. أضف إلى ذلك أنه حيثما تبقى القوة الثقافية بعد ذهاب ربح الدول التي كانت تروج لها وزوال بهرجها - كما حصل في الإمبراطورية الرومانية أو المملكة الفرنسية - فإنّها لن تتعدى كونها أثراً من الماضي، شأن نظام الرتب العسكرية الفرنسية أو النظام المترى.

يجب أن نفرق بين الآثار الثقافية المباشرة لحكم استعماري مباشر وتلك الناجمة عن الهيمنة الاقتصادية، كما علينا أن نفرق أيضاً بين الاثنين معاً وبين التطورات بعد الاستعمارية المستقلة. فانتشار لعبة البيسبول والكريكت إنما كان ظاهرة استعمارية، لأن هاتين اللعبتين لا تلعبان إلا حيثما عسكر يوماً الجنود البريطانيون أو القوات البحرية الأميركية. لكن هذا لا يفسر انتصار الرياضات العالمية الحقيقية كالسوكر والتنس ولعبة رجال الأعمال، الغولف. فقد كانت جميعها من المبتكرات البريطانية في القرن التاسع عشر، عملياً مثل جميع الرياضات الممارسة عالمياً، بما في ذلك رياضة تسلق حبال الألب والتزلج. على أن بعض الرياضات، كسباق الخيول الأصيل، ربما يعود الفضل في تنظيمها وشيوعها عالمياً إلى ما كانت تتمتع به الطبقة الحاكمة السريطانية إبان القرن التاسع عشر من أبهة فرضت أيضاً نط لباس الرجال من الطبقة العليا على العالم⁽¹³⁾، تماماً كما فعلت أبهة باريس مع ألبسة السيدات من الطبقة العليا. أما أصول الألعاب الأخرى، ولاسيما السوكر، فترجع إلى ما شهدته القرن التاسع عشر

(12) تحديث بحث منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO رقم 1 (فيينا، يناير 2006)، جدول ص 5.

(13) الجنس والخَلل *Sex and Suits*، لأن هولاندر: تطور الزي الحديث (نيويورك، 1994).

من الانتشار العالمي للبريطانيين الذين كانوا يطلبون للعمل في الشركات البريطانية في الخارج. لكن غيرها من الرياضات، كالغولف مثلاً، يرجع إلى النصيب غير العادل للاسكتلنديين في التطور الإمبريالي والاقتصادي، ولكنهم مع ذلك طالما زرعوا أصولهم التاريخية. إنه لمن السخف أن ينظر إلى مباريات كأس العالم القادمة للسوكر على أنها نموذج "للقوة الناعمة" لبريطانيا.

أتحول الآن إلى الاختلافات الجوهرية بين الدولتين، وأولها وضوحاً هو الحجم المحتمل للسكان. فالجزر مثل بريطانيا لها حدود ثابتة، إذ لم يكن لبريطانيا تخوم بالمفهوم الأميركي، فقد كانت بريطانيا جزءاً من القارة الأوروبية في بعض المناسبات، في الحقبة الرومانية، بعد الفتح النورمندي، وكذلك لبعض الوقت، عندما تزوجت ماري تيودور من فيليب ملك إسبانيا، لكنها لم تكن قط قاعدة مثل تلك الإمبراطورية. وعندما أنتجت بلدان بريطانيا أعداداً فائضة من السكان، هاجر هؤلاء إلى أماكن أخرى أو أسسوا مستوطنات لهم فيما وراء البحار. وعليه فقد غدت الجزر البريطانية مصدراً أساسياً للمهاجرين. ولقد كانت الولايات المتحدة -ولا تزال- مستقبلية وليست مرسلة للمهاجرين، فقد ملأت مساحاتها الفارغة من شعبها المتزايد الأعداد ومن المهاجرين القادمين من الخارج، والذين كان معظمهم حتى الثمانينيات من شمالي أوروبا الغربية وغربي وسطها، ومن روسيا (باستثناء منطقة المستوطنات اليهودية The Pale of Jewish Settlements) فهي الإمبراطورية الكبرى الوحيدة التي لم تؤسس لهجرة جماعية ذات شأن لرعاياها. وخلافاً لروسيا منذ تفككها سنة 1991 فإن الولايات المتحدة ليس فيها هذه الظاهرة، فمهاجروها يشكلون نسبة من السكان الأصليين في أي من بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أقل من أولئك الموجودين في أي بلد آخر من بلاد المنظمة، باستثناء اليابان⁽¹⁴⁾.

إنه يبدو لي أن الإمبراطورية الأميركية هي المنتج الجانبي المنطقي لهذا النمط من التوسع عبر قارة ما، فالولايات المتحدة الشابة شهدت جمهوريتها تشترك في

(14) "إحصاء المهاجرين والمغتربين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: منظور جديد" لجين-كريستوف ديمونت وجورج ليميتز، في أوراق عمل التوظيف الاجتماعي والهجرة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD رقم 25 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 2003 و2006).

الحدود مع جميع الشمال الأمريكي. أما المستوطنون الذين جاؤوا إليها بأنماط أوروبية من كثافة التجمعات السكانية الزراعية فقد رأوا كثيراً منها بلا حدود وغير منستفع به. ونظراً للتطهير السريع وغير المقصود للسكان الأصليين بسبب تأثير الأمراض الأوروبية، فسرعان ما غدا كثير منها كذلك. ومع ذلك، فالمرء يتعجب اليوم كيف أن "فكرة التخوم" (frontier thesis) الشهيرة لفريدريك جاكسون تيرنر (Frederick Jacson Turner) حول صناعة التاريخ الأمريكي لم تجد لها مكاناً قط لدى الأمريكيين الأصليين الذين كانوا موجودين بوضوح شديد في أميركا فينيمور كوبر (Fenimore Cooper) (15).

إن أميركا الشمالية لم تكن قط "أرضاً بكرًا" (16)، لكن استبدال النمط الأوروبي للاقتصاد للسكان الأصليين والاستعمال المفرط للأراضي في الحالتين تضمن التخلص من السكان الأصليين، وحتى لو ترك جانباً معتقد المستعمرين بأن الله قد منحهم البلاد خالصة لهم من دون الناس. وبعد كل هذا، فإن الدستور الأمريكي استثنى الأمريكيين الأصليين تحديداً من الجسم السياسي "للشعب الذي يتمتع بحق ميلاد بركات الحرية" (17). وبالطبع فإن الإقصاء الفعال لم يكن إلا حيث كان السكان الأصليون قلة، كما كانت الحال في أميركا الشمالية وأستراليا. أما حيث لم يكونوا كذلك، كما كانت الحال في الجزائر، وجنوب أفريقيا والمكسيك وفلسطين، كما تبين لاحقاً، فقد اضطرت جماعات المستوطنين -ولو كانت أعدادهم أكبر- للتعايش مع أعداد ضخمة من السكان الأصليين، أو بالأحرى فوقهم.

ومرة أخرى، خلافاً لبريطانيا وجميع الدول الأوروبية الأخرى، فإن الولايات المتحدة لم ترفض نفسها ككيان واحد في نظام دولي يتألف من قوى سياسية متنافسة. ذلك كان تحديداً النظام الذي ادعى مبدأ الحياد (Monroe doctrine) استثناءه من

(15) "الطريقة الغربية لإعداد الدول في العهد الثوري" *Western state-making in the Revolutionary Era* لأف جي تيرنر، في المراجعة التاريخية الأميركية الأولى *American Historical Review I*، 1 أكتوبر 1895، صفحات 70 وما بعدها.

(16) الأرض البكر، *Virgin Land* لهنري ناش سميث: الغرب الأمريكي بوصفه رمزاً وأسطورة (نيويورك، 1957).

(17) قصة الحرية الأميركية، *The story of American freedom*، لإريك فورنر، (لندن وباسينجستوك وأكسفورد، 1998)، ص 38.

الفضاء الغربي. وضمن ذلك الفضاء من الولايات المستقلة لم يكن لولايات المتحدة منافس، كما لم يكن لديها مفهوم للاستقلال عن الاستعمار، ذلك أن جميع أجزاء القارة الأمريكية الشمالية كانت ستدخل ضمن الولايات المتحدة عاجلاً أم آجلاً، حتى كندا التي حاولت الانفصال عن الإمبراطورية البريطانية ولكنها أخفقت. لذا فقد واجهت مشاكل في ضم المناطق المتاخمة ذات الصبغة المعادية، غالباً لأنها لم تكن مستعمرة أو قابلة للاستعمار من قبل الإنجلوز البيض- بورتوريكو، كوبا، والبلاد التابعة للهادي على سبيل المثال. وضمن هذه المناطق لم تتحول إلا هاواي إلى دولة. جنوب مستقل مستبعد، يُشغل لتعميق الفرق بين شعب حر وآخر غير حر، وللانخراط في النظام التجاري العالمي البريطاني، من المرجح أن يصبح أقرب إلى إمبراطورية أوروبية، لكن المنتصر كان هو الشمال: منطقة حرة، مؤمنة بحماية إنتاجها الوطني، ومعتمدة في سبيل تطوره على سوق محلية غير محدودة.

وكما كانت، فملاح شكل الإمبراطورية الأمريكية خارج أراضيها القارية لم تكن لتكون مثل الكومنولث البريطاني ولا مثل الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية. فلم تستطع اعتبار المستعمرات (dominions) -أقصد الانفصال التدريجي لمناطق استيطان البيض، مع سكان أصليين محليين أو بدوهم (كندا، أستراليا، نيوزيلندا، وحتى جنوب أفريقيا)- لأنها لم ترسل مستوطنين إلى الخارج. وعلى أي حال، فنظراً لأن الشمال انتصر في الحرب الأهلية، فإن استقلال أي جزء من الاتحاد لم يعد ممكناً من الناحية القانونية والسياسية، ولا على الأجندة الأيديولوجية. ولم يكن الشكل المميز لقوة الولايات المتحدة خارج أراضيها استعمارياً، ولا حكماً غير مباشر ضمن إطار استعماري لحكم مباشر، ولكن نظام دول تابعة أو مدعنة. كل هذا كان الأكثر أهمية لأن القوة الاستعمارية للولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية لم تكن عالمية، بل إقليمية فحسب، محدودة على نحو فعال بالكاريبي والمحيط الهادي. لذلك لم تكن قط قادرة على الحصول على شبكة قواعد عسكرية مملوكة لها بالكلية مقارنة بالشبكة البريطانية التي لا يزال أكثرها موجوداً رغم أنها فقدت الآن أهميتها القديمة. إلى اليوم بعض القواعد المهمة للقوة الأمريكية في الخارج هي من الناحية التقنية على أراضي دول أخرى يمكن أن تحظر استخدامها (مثل أوزبكستان).

ثاني هذه الاختلافات الجوهرية، أن الولايات المتحدة وليدة ثورة (انقلاب) ربعا كما قالت حنا أرندت، وليدة أكثر الانقلابات بقاء في تاريخ الانقلابات في العصر الحديث، التي توججها آمال علمانية لفلسفة التنوير في القرن الثامن عشر⁽¹⁸⁾. ولو كان لها أن تحرز مهمة استعمارية (imperial mission)، فستكون مرتكزة على البعد المسيحي الذي يتضمنه إيمانها الأساسي بأن مجتمعها الحر كان متفوقاً على جميع من سواه، وأن قدره أن يكون النموذج العالمي. وسياستها، كما رآها دو توكوفيل، ستكون حتماً جمهورية مناهضة للنخبوية. لقد شهدت إنجلترا واسكتلندا انقلاباتهما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لكن تلك الانقلابات لم تستمر، وتأثيرها أعيد امتصاصه في نظام رأسمالي تحديتي لكنه طبقي حُكم حتى فترة متقدمة من القرن العشرين بشبكات أقرباء من الطبقة الحاكمة من ملاك الأراضي. وكان من الميسور إدماج إمبراطورية استعمارية في هذا الإطار، كما كانت في إيرلندا. لقد كان لدى بريطانيا إيمان راسخ بتفوقها على غيرها من المجتمعات، لكن لم يكن لها قط إيمان مسيحي أو رغبة في تحويل غيرها من الشعوب إلى طرق الحكم البريطانية، ولا حتى إلى أقرب شيء لتقليد قومي أيديولوجي، هو تحديد البروتستانتية المناهضة للكاتوليكية. فلم تُبنَ الإمبراطورية البريطانية بواسطة التبشيريين ولا من أجلهم، كلابل في ولايتها الأساسية، الهند، ثبطت الإمبراطورية نشاطات التبشيريين تثبيطاً.

ثالثاً، منذ كتاب الدومسدي (Domesday Book) كانت مملكة إنجلترا، التي سميت بعد سنة 1707 بريطانيا، مبنية حول مركز قوي من القانون والحكومة التي كانت تسيّر أقدم دولة قومية في أوروبا. فالحرية والقانون والطبقة الاجتماعية خطت يداً بيد مع سلطة دولة فريدة الاستقلال، "الملك في مجلس الشعب". ولا يغيب عنك أنه في سنة 1707 دخلت إنجلترا في اتحاد مع اسكتلندا تحت حكومة واحدة مركزية، لم تكن على شكل فدرالية، رغم أن اسكتلندا ظلت منفصلة عن إنجلترا في جميع أمورها الأخرى، كالقانون ودين الدولة والتركيبة الإدارية والتعليم وحتى طريقة نطق لغتها. أما في الولايات المتحدة، فالحرية خصيم الحكومة المركزية - بل خصيم أي سلطة دولة - التي هي على كل حال مشلولة بسبب انفصال

(18) حول الثورة *On Revolution*، لحنا أرندت (نيويورك ولندن 1963).

السلطات. قارن تاريخ حدود الولايات المتحدة بالتاريخ البريطاني نفسه في مثلها الكندي. إن أبطال الغرب الأمريكي هم رجال مسلحون يضعون قانونهم الخاص في منطقة لا قانون فيها على طريقة الممثل الأمريكي جون وين، وأبطال الغرب الكندي هم شرطة الخيالة الملكية (الماونتييز) وهي قوات شرطة فدرالية مسلحة أنشئت سنة 1873 لحفظ قانون الدولة. والأهم من ذلك أن قرار شمال أميركا البريطاني لعام 1876 الذي أنشأ ولاية كندا إنما نصَّ على أن هدفه هو "السلام والنظام والحكومة الجيدة" وليس "الحياة والحرية وطلب السعادة".

دعني أذكر باختصار فرقاً آخر بين البلدين اللذين يعدان أمتين، وهو العمر. فكما تحتاج الدولة القومية إلى العلم والنشيد الوطني، فإنها تحتاج إلى أسطورة تأسيسية لبنائها الحديث، هو الأمة، والتي يوفرها بلا عناء تاريخ الأجداد. لكن الولايات المتحدة لم تستطع استخدام تاريخ الأجداد كأسطورة تأسيسية كما استطاعت إنجلترا، بل حتى فرنسا التي جاءت بها الثورة، أو كما تمكن ستالين من استخدام ألكسندر نيفسكي لإثارة الوطنية الروسية ضد الألمان. ذلك أن الولايات المتحدة لم يكن لها حدود على أراضيها يمكن استخدامها لهذا الغرض قبل المستوطنين الإنجليز الأوائل، لأن البيوريتان (الطهوريين) عرفوا أنفسهم تحديداً على أنهم ليسوا الهنود، وأن الأميركيين الأصليين، كالعبيد، كانوا بمحض التعريف خارج تعريف الآباء المؤسسين "للشعب". وخلافاً للكريوليين الإسبان الأميركيين، فإنهم لم يستطيعوا تحريك ذكريات الإمبراطوريات الأهلية - كالأزتكين والأتاكس - في صراعهم من أجل الاستقلال. إنهم لم يستطيعوا دمج التقاليد البطولية للشعوب المقاتلة من الأميركيين الأصليين، رغم أن مفكرهم كانوا معجيين بها، ولو لم يكن ذلك إلا بسبب سياسة المستعمر التي أقحمت المرشحين الأكثر وضوحاً للتعاون - كشعوب الإيروكوا - في أيديولوجية أميركية خالصة غالباً متحدة مع البريطانيين. والجماعة الويلزية الصغيرة المعزولة التي ظن مكتشفوها كانت أوروبية، وهي الجماعة الويلزية الصغيرة المعزولة التي ظن مكتشفوها الرومانسيون أنهم عرفوا ذرية الأمير مادوك - الذي اكتشف يوماً أميركا، حسب قناعتهم، قبل كولومبوس - بوصفهم من الأميركيين الأصليين الناطقين

باللغة الويلزية والذين عاشوا على ضفاف نهر ميزوري⁽¹⁹⁾. ولما كانت الولايات المتحدة قد وُجدت بناءً على ثورة ضد بريطانيا، فالاستمرارية الوحيدة مع البلد القديم التي لم تَمتز كانت ثقافية، بل لغوية. لكن تذكر أنه حتى هنا حاول نوح ويستر كسر تلك الاستمرارية بتأكيدهِ على طريقة هجاء منفصلة. وعليه لم يكن بالإمكان تركيب الهوية القومية للولايات المتحدة من ماضٍ إنجليزي عام، حتى قبل الهجرة الواسعة النطاق لغير الإنجلوساكسون. بل كان يجب أن تتركب ابتداءً من أيديولوجيتها الثورية ومؤسساتها الجمهورية الجديدة. ولئن كان لمعظم الأمم الأوروبية ما يسمى "الآخر الموروث"، كالجيران الدائمين الذين تصلّهم بهم أحياناً ذكريات صراعات لقرون من الزمان، والذين يتخذون منهم عدواً يحذرونه، فإن الولايات المتحدة التي لم يهدد وجودها أي حرب سوى الحرب الأهلية، لم تجد إلا أعداء صنعتهم هي أيديولوجياً، هم كلُّ من يستنكف عن قبول أسلوب الحياة الأميركي، حيثما وُجد وأنى كان.

والحال مع الإمبراطوريات هي الحال مع الدول، وهنا أيضاً تختلف بريطانيا عن الولايات المتحدة. فالإمبراطورية كانت بشكل رسمي أو غير رسمي عنصراً أساسياً للتطور الاقتصادي لبريطانيا ولقوتها الدولية معاً. ولم يكن الأمر كذلك في حالة الولايات المتحدة حتى يومنا هذا. فما كان حاسماً بالنسبة للولايات المتحدة هو القرار المبذُور بالألا تكون دولة كغيرها من الدول، ولكن عملاقاً قارياً، مع شعب قاري في نهاية المطاف. البر هو الذي كان مركزياً لتطورها وليس البحر. كما أن الولايات المتحدة كانت توسعية منذ البداية، لكن ليس عن طريق إمبراطوريات بحرية تعمل فيما وراء البحار مثل الكاستيليان والبرتغاليين إبان القرن السادس عشر، والهولنديين إبان القرن السابع عشر، والبريطانيين، والتي كان يمكن أن تكون، بل في العادة كانت تتخذ من دول صغيرة المساحات والتعداد السكاني مواقع لها. لقد كانت أقرب إلى روسيا، من حيث توسعها للخارج عبر الأراضي الممتدة انطلاقاً من نواة مركزية في موسكو حتى غدا بمقدورها ادعاء الوصول من "البحر إلى البحر المشع"، وتحديداً من البلطيق إلى البحر الأسود والمحيط الهادي. والولايات المتحدة بدون إمبراطورية تبقى الدولة الأكثر تعداداً بمراحل ضمن

(19) مادوك Madoc، لجين أي وليامز: صناعة أسطورة (أكسفورد 1987).

الفضاء الغربي، وثالث أكبر دولة من حيث التعداد السكاني في العالم. حتى روسيا، كما هي الآن بعدما تقلصت إلى ما كانت عليه زمن بيتر العظيم، تبقى عملاقاً نسبياً، على الأقل من حيث مصادر الثروات الطبيعية الموجودة على أراضيها الشاسعة. أما بريطانيا، فبدون إمبراطوريتها ما كانت، وليست سوى اقتصاد متوسط بين اقتصادات كثيرة، ولم تعرف نفسها إلا كذلك حتى وهي تحكم ربع أراضي العالم وسكانه.

والأمر الأكثر اتصالاً بموضوعنا، فنظراً لأن الاقتصاد البريطاني كان مرتبطاً ارتباطاً أساسياً بالمعاملات الاقتصادية العالمية، فإن الإمبراطورية البريطانية كانت من جهات عديدة عنصراً مركزياً في تطوير اقتصاد العالم إبان القرن التاسع عشر. ولم يكن هذا نظراً لكونها إمبراطورية رسمية. لم يكن ثمة مستعمرات بريطانية ذات بال في أميركا اللاتينية خارج منطقة الكاريبي، وقد امتنعت بريطانيا قاصدة عن استخدام أسطولها البحري أو قوتها العسكرية للتدخل هناك، رغم أنه كان بإمكانها فعل ذلك بيسر وسهولة. لكن حتى الحرب العالمية الأولى كانت أميركا اللاتينية جزءاً من اقتصاد عالمي بريطاني الوجهة أكثر من كونها مرتبطة بالولايات المتحدة، فالاستثمارات البريطانية كانت تربو على ضعف استثمارات الولايات المتحدة في سنة 1914⁽²⁰⁾ وكانت تقترب منها حتى في المكسيك حيث (مع كوبا) كان رأس المال الأمريكي مركزاً⁽²¹⁾. وعملياً، فقد كانت بريطانيا القرن التاسع عشر مكملاً اقتصادياً للدول النامية، ذلك أن ثلاثة أرباع الاستثمارات البريطانية الضخمة على الأقل كانت في الدول النامية خلال الخمسينيات⁽²²⁾. حتى بين الحروب فإن أكثر من نصف

(20) الاقتصاد العالمي من 1820 إلى 1992، L'Economie Mondiale 1820-1992، أنغوس ماديسون، تحليل وإحصائيات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 1995)، جدول 3-3.

(21) جرى حسابها على يد هيربرت فيس، في أوروبا، المصرفي العالمي من 1870 إلى 1914 (Europe, the world's banker 1870-1914) (نيو هافن ولندن، 1930)، ص 23، وكذلك كليونا لويس في حصة أميركا في الاستثمارات الدولية (America's Stake in International Investments) (واشنطن العاصمة، 1938) ملحق د، ص 606. وتم تقييم سعر صرف الدولار مقابل الإسترليني على نحو تقريبي عند 4.5:1.

(22) الصناعة والإمبراطورية *Industry and Empire* (لندن، 1999، الطبعة الجديدة)، جدول رقم 32 أ.

صادرات بريطانيا ذهبت إلى المناطق البريطانية الرسمية وغير الرسمية. من أجل ذلك جعل الارتباط البريطاني الشطر الجنوبي من أميركا اللاتينية وافر الثروة طوال فترة وجودها، بينما ارتباط الولايات المتحدة بالمكسيك لم ينتج إلا عمالة رخيصة للحجار الشمالي. وقد وضع التحول إلى التصنيع في أوروبا والولايات المتحدة حداً سريعاً لكون بريطانيا ورشة العالم، ما عدا بناء تركيبة المواصلات العالمية، لكنها ظلت متجر العالم، ومصرف العالم، وأكبر مُصدّر في العالم. كما أن علينا ألا ننسى أن بريطانيا في أوج تفوقها الاقتصادي كانت عملياً تشكل سوق العالم للبضائع الأولية من الأغذية والمواد الخام، رغم صغرها من حيث المساحة والتعداد السكاني، وفي مرحلة متأخرة تصل إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر اشترت معظم ما كان معروضاً عالمياً من القطن و35% من الصوف، كما استهلكت ما يقرب من نصف ما كان يعرض عالمياً من الشعير واللحوم والشاي⁽²³⁾.

أما اقتصاد الولايات المتحدة فلم يكن له -وليس له الآن- هذا الارتباط العضوي باقتصاد العالم. ونظراً لكونه الاقتصاد الأكبر في العالم بلا منازع، فقد كان له، ولا يزال، تأثير على العالم من خلال حجمه القاري والأصالة الأميركية في التقنية وتنظيم الأعمال الذي جعل منه نموذجاً لبقية العالم منذ السبعينيات فصاعداً، ولا سيما في القرن العشرين عندما ظهرت الولايات المتحدة كأول مجتمع استهلاكي بالجملة. وحتى فترة ما بين الحربين، فإن الولايات المتحدة، نظراً لكونها في حماية وأمن، اعتمدت على نحو كبير على مصادرها المحلية وسوقها المحلي. وخلافاً لبريطانيا وحتى أواخر القرن العشرين، فإنها كانت مستورداً صغيراً نسبياً لبضائع ومُصدراً صغيراً قياساً بحجمها لبضائع ورؤوس أموال: ففي ذروة قوتها الصناعية، سنة 1929، بلغت صادرات الولايات المتحدة الاقتصادية 5% من إجمالي إنتاجها الوطني (أسعار 1990) مقابل 12.8% لألمانيا، و13.3% للمملكة المتحدة، و17.2% لهولندا (نيذرلند آنذاك)، و15.8%

Überichten der weltwirtschaft von Dr. F.X. von Neumann-Spallart (23)

Jahrgang 1883-84 لدكتور إف إكس ونيمان- سبالارت (شتوتغارت، 1887) صفحات

189 و226 إلى 227 و352 إلى 353 و364 إلى 366.

لكندا⁽²⁴⁾. وفي الواقع ورغم تبوئها المكانة الأسمى في الإنتاج الصناعي منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، إذ كانت تنتج 29% من إجمالي المنتجات الصناعية في العالم، فإن نصيبها الفعلي من الصادرات لم يساو نصيب بريطانيا حتى عشية الأزمة الاقتصادية سنة 1929⁽²⁵⁾. كما أنها لا تزال واحدة من أقل الاقتصادات اعتماداً على التجارة في العالم، حتى أقل بكثير من منطقة اليورو⁽²⁶⁾. وعلى الرغم من أنه منذ الحرب العالمية الأولى فصاعداً شجعت حكومة الولايات المتحدة الصادرات الأميركية عن طريق خفض الضرائب والإعفاء من قانون المنافسة (antitrust law)⁽²⁷⁾، فإن شركات الولايات المتحدة لم تستشرف تغلغلاً داخل الاقتصادات الأوروبية حتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، كما أن تقدمه عرقلته أزمة الكساد الكبير (Great Depression). وبالجمل، فإن غزو اقتصاد العالم الجديد على العالم القديم أمر وُجد خلال الحرب الباردة، وليس ثمة ضمانات أنه سيعيش طويلاً. وخلافاً لتوغلات بريطانيا القرن التاسع عشر عبر العالم، فإن هذا الغزو كان فقط جزئياً نتيجة ما يمكن أن يسمى تقسيم العمل في العالم إلى بلدان صناعية ونامية (منتجة للخامات الأولية). القفزة الكبيرة نحو الأمام منذ الحرب العالمية الثانية اعتمدت على التداخل الآخذ في التعمق بين الاقتصادات المتشابهة والمتنافسة للبلدان الصناعية المتقدمة، وهو ما يفسر توسع الهوة بين العالمين المتقدم والفقرير توسعاً كبيراً. ولذلك أيضاً فإن الانزلاق إلى عولمة السوق الحرة يجعل حتى أقوى اقتصاد قومي معتمداً على قوى ليس له عليها سيطرة.

وليس هذا موضع تحليل التحول الأخير للتوزيع الجغرافي للقوة الاقتصادية من مراكزها القديمة على جانبي الأطلسي إلى مناطق المحيطين الهندي والهادي، ولا ما ترتب على ذلك من تضععهما، فهذان أمران من الواضح بمكان. إن المزايا التاريخية

(24) الاقتصاد العالمي *The World Economy*، لأنغوس ماديسون، منظور الألفية (مركز تطوير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 2001)، ملحق و5.

(25) الاقتصاد العالمي *The World Economy*، لدبليو دبليو روستو: التاريخ والآفاق (لندن وباسينجستوك، 1978)، صفحات 72 إلى 73، و75.

(26) ذي إكونومست *The Economist*، عالم صغير بالأرقام، طبعة 2004 (لندن، 2003) ص 32.

(27) إمبراطورية لا تقاوم *Irresistible Empire*، ليفيكتوريا دي جازيا: تقدم أميركا على أوروبا القرن العشرين (كامبريدج وماساتشوستس ولندن، 2005) ص 213.

التي أدت إلى أن يتمتع سكان شمالي أميركا والأجزاء المفضلة من أوروبا واليابان وأستراليا في مطلع القرن بإجمالي إنتاج قومي للفرد بلغ على الأقل خمسة أضعاف الإمكانية العالمية ومستوى معيشي يفوق كثيراً مستويات سنة 1900⁽²⁸⁾، وأن يعيشوا في ظل ظروف غير مسبقة من الضمان الاجتماعي، آخذة الآن في الاضمحلال. كما أن الذين استفادوا في الماضي على نحو غير متكافئ من اقتصاد السوق المعولة ربما تنحسر عنهم هذه الفائدة، وأولئك الذين كانوا رواداً للعمولة ربما يغدون ضحاياها. ولا غرو، فأكبر شركة إعلانات أميركية، وهي "J. Walter Thompson" التي جلبت طريقة تسويق القرن العشرين للعالم تم شراؤها سنة 1987 من قبل شركة تسويق بريطانية تُشغّل الآن أربعين شركة في 38 أمة.

إن بريطانيا الفكتورية، التي كانت لا تزال صناعية على نحو كبير وتمثل أكبر بلد تجاري واستثماري في العالم، إذ وُجِعت بتحول أوروبا والولايات المتحدة إلى التصنيع، حولت أسواقها إلى الإمبراطورية الرسمية وغير الرسمية. أما الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين فلم يكن لديها هذا الخيار، ولم تستطع بحال إيجاده، نظراً لأنها لم تعد مُصدراً رئيسياً للبضائع والأموال، وباتت تدفع ثمن البضائع التي لم يعد بإمكانها إنتاجها بنفسها من خلال الاقتراض من المراكز الجديدة للتصنيع في العالم. إنها الإمبراطورية الكبيرة الوحيدة التي كانت مستديناً كبيراً! في الواقع، باستثناء السنوات السبعين بين الحرب العالمية الأولى وسنة 1988، فإن الخط العالمي الأسفل لاقتصادها لم يكن يوماً ذا رصيد دائم⁽²⁹⁾. على أن الأصول المالية -المرئية منها وغير المرئية- التي راكمها اقتصاد الولايات المتحدة منذ سنة 1945، ضخمة وليست عرضة لنضوب سريع. إلا أن تفوق الولايات المتحدة يجب أن يكون في الواقع شديد التأثير بانحطاطها النسبي، وبتحول القوة التصنيعية، ورأس المال والتقنية إلى آسيا. ففي عالم متعولم، لم تعد "القوة الناعمة" للسوق وأمركة الثقافة تقوي تفوق الاقتصاد الأميركي. فالولايات المتحدة كانت رائدة الأسواق الكبرى (السوبرماركت)، لكن في أميركا اللاتينية والصين فالمسيطر هو سلسلة أسواق كارفور (Carrefour) الفرنسية.

(28) التقرير العالمي حول التنمية البشرية، عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (بروكسل، 1999) جدول 11.

(29) الرأسمالية العالمية *Global Capitalism*، لجيفري أي فريدن (نيويورك ولندن، 2006)

صفحات 132 و 381.

كان على الإمبراطورية الأمريكية، خلافاً للبريطانية، أن تعتمد باستمرار على عضلاتها السياسية. فالشركات الأمريكية العالمية كانت مختلطة بالسياسة منذ البداية، أو على الأقل منذ لحظة في سنة 1916 عندما خطب الرئيس ويلسون مؤتمراً لرجال المبيعات في ديترويت وقال لهم إنه كان على "الديمقراطية التجارية" الأمريكية أن تأخذ بزمام القيادة في "الصراع من أجل الغزو السلمي للعالم"⁽³⁰⁾. ولا شك في أن تأثيرها في العالم اعتمد على كونها نموذجاً للشركات التجارية من جهة وعلى حجمها الضخم من جهة أخرى. لكنها اعتمدت كذلك على ما كانت محظوظة به من حصانة وقّتها من نكبات الحربين العالميتين التي أرهقت اقتصادات أوروبا والشرق الأقصى، بينما كان اقتصادها هي في ازدهار. كما أن حكومات الولايات المتحدة لم تكن غافلة عن الدفعة الهائلة التي منحها ذلك لدبلوماسية الدولار. "علينا تقديم الدعم المالي للعالم بدرجة مهمة" رغم أن وودرو ويلسون و"أولئك الذين يقدمون الدعم المالي للعالم عليهم أن يفهموه ويحكموه بأرواحهم وعقولهم"⁽³¹⁾.

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، من شركة ليند ليس (Lend-Lease) في سنة 1940 إلى القرض البريطاني (British Loan) سنة 1946، فإن سياسة واشنطن لم تخف أنها كانت تهدف إلى إضعاف الإمبراطورية البريطانية والانتصار على قوات المحور. وخلال الحرب الباردة جرى النمو العالمي للشركات العالمية تحت رعاية المشروع السياسي للولايات المتحدة، الذي كان يميل إليه معظم المديرين التنفيذيين الأميركيين، مثل معظم الأميركيين. وبالمقابل، فإن قرار حكومة الولايات المتحدة بأن القانون الأمريكي يجب أن يسود في تعاملات الأميركيين حيثما كانوا في العالم، وضع -نظراً لقوته العالمية- قوة سياسية كبيرة خلفه. وقد جاء في العبارة المضللة لسنة 1950 والتي كثيراً ما يساء اقتباسها، أن "النافع للبلد نافع لشركة جنرال موتورز، والعكس صحيح"⁽³²⁾. بالطبع استفاد أول اقتصاد استهلاكي واسع

(30) دي جرازيا، في المصنف المذكور، ص 1.

(31) فرايدن، في المصنف المذكور، ص 133.

(32) القاموس الجديد للمعرفة الثقافية *The New dictionary for cultural literacy*، لإي دي

هيرش الصغير وجوزيف إف كيت وجيمس تريفل، (بوسطن ونيويورك، 2002).

النطاق استفادة هائلة من ارتفاع المجتمعات الاستهلاكية الأوروبية ذات القدرة الشرائية العالية في العقود الذهبية إبان خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وبعد كل ذلك، فقد تطورت الطاقة الإنتاجية، وشركات الإنتاج الكبرى، والمؤسسات، وسر المهن، بل حتى لغة هذا المحيط. وكما قال روائي فرنسي في مرحلة مبكرة في سنة 1930، لم تسوّق الإعلاناتُ المنتجات فحسب، بل الصفات التي كانت توصف بها تلك المنتجات. وهذا هو جوهر هيمنة الثقافة الأميركية، وليس حقيقة أنه بفضل الإمبراطورية البريطانية تمكنت اللغة الإنجليزية من أن تغدو لغة عالمية. غير أنه -بعيداً عما كان للولايات المتحدة من تأثير في السلوك- كانت إسهاماتها الكبرى في تطور اقتصاد القرن العشرين سياسية المرتكز: مشروع مارشال في أوروبا، إصلاحات أرض الاحتلال في اليابان، والنظام العسكري في آسيا للحرب الكورية وبعدها الفيتنامية. فبدون التفوق السياسي للحرب الباردة في "العالم الحر"، هل كان الحجم الهائل لاقتصاد الولايات المتحدة وحده سيكون كافياً لأن يُثبت -كمعيار عالمي- أسلوب الولايات المتحدة في التعامل التجاري، كوكالات قياس الأداء المالي وشركات المحاسبة ومكاتب العقود التجارية، بله "إجماع واشنطن" (Washington Consensus) للتمويل الدولي؟ يُشكّ في ذلك.

لذلك فإن الإمبراطورية البريطانية القديمة ليست، ولا يمكن أن تكون، نموذجاً للمشروع الأميركي للتفوق العالمي، باستثناء مجال واحد. فقد عرفت بريطانيا حدودها، وخصوصاً حدود قوتها العسكرية في حاضرها ومستقبلها. ونظراً لكونها قطعاً من الحجم المتوسط عرف أن ليس بمقدوره الحفاظ على بطولة العالم الثقيلة الحمل إلى الأبد، فقد أنقذها هذا من جنون العظمة التي هي المرض العضال الذي يسكن من يتهيؤون لغزو العالم. لقد احتلت وحكمت جزءاً كبيراً من العالم وساكنيه لم يكن لأي دولة قبلها أن تحتله، أو حتى يتوقع منها ذلك، ولكنها عرفت أنها لم تحكم العالم وأن ليس بوسعها فعل ذلك، ولم تحاول ذلك فعلاً. فسلّاح بحريتها الذي كان يتمتع بتفوق في البحر لمدة طويلة لم يكن قوة معدة لهذا الغرض. وفور تثبيت بريطانيا لمركزها العالمي بقوة حرب ناجحة، نأت بنفسها عن سياسات الدول الأوروبية ما وسعها ذلك، كما نأت بنفسها تماماً عن سياسات الدول الواقعة في الفضاء الغربي. لقد حاولت أن تبقى بقية دول العالم من الاستقرار

بحيث تمضي في أمورها الخاصة، لكنها لم تمل عليها أي إملاءات. وعندما انتهى عصر الإمبراطوريات الغربية فيما وراء البحار في منتصف القرن العشرين، اعترفت بريطانيا "بريح التغيير" قبل غيرها من المستعمرين. ونظراً لأن موقعها الاقتصادي لم يكن معتمداً على قوة استعمارية ولكن على التجارة، فإنها تأقلمت بسهولة أكثر مع خسارتها السياسية، كما أنها تأقلمت مع أكبر تراجع في تاريخها الأقدم، وخصوصاً خسارة المستعمرات الأميركية.

فهل ستتعلم الولايات المتحدة هذا الدرس، أم أنها ستغرى بالتشبث بموقع عالمي آخذ في الزوال عبر اعتمادها على قوة عسكرية سياسية، لا تنشر نظاماً عالمياً ولكن اضطرابات، ولا سلاماً عالمياً ولكن نزاعات، ولا تقدماً للحضارة ولكن بربرية؟ ذلك، كما قال هاملت، هو السؤال. والأيام فقط هي التي ستبدي لك ما كنت جاهلاً. أما أنا فليست مضطراً لأن أقدم لك إجابة، لأن المؤرخين ليسوا لحسن الحظ، أنبياء.

حول نهاية الإمبراطوريات

اسمحوا لي أن أزجي لكم شكري لمنحكم إياي دكتوراه فخرية من جامعتكم المتميزة. إن تسالونيكى اسم يحمل الكثير من المعاني بالنسبة لي، ليس فحسب بوصفي يهودياً لا يملك إلا أن يستحضر أبحاد أعظم مجتمع يهودي في المتوسط وما حل به من مأساة، ولكن بوصفي اشتراكياً ومؤرخاً من العمال. فالاشتراكية اليونانية انضمت إلى الأممية الثانية⁽¹⁾ في بادئ الأمر عبر اتحاد عمال سالونيكيا. ولأن سالونيكيا كانت لأمد طويل مدينة متعددة القوميات، فقد اتخذت حركتها العمالية -وكان يجب أن تفعل- نفساً دولياً. لقد حاولت أن تكون حركة، كما وصفها أحد قادتها الأولين، "يمكن لجميع الجنسيات أن توالىها من غير أن تُضطر إلى هجر لغاتها وثقافاتهما". لقد كانت سالونيكيا المدينة التي برزت ضد حكومة ميتاكساس (Metaxas) في 1936 وكانت ضحية دكتاتوريته. إنه لشرف لي أن ألقى شهادة من جامعتكم، يزيد أنه يكون ذلك في مدينة كهذه، فلكم مني الشكر الجزيل.

(1) كانت الأممية الثانية التي نشأت تحت قيادة إنجلز أممية أحزاب اشتراكية ديمقراطية ونشأت في فترة النضال السلمي والانتخابات الديمقراطية. فاتسعت ونالت مقاعد في برلمانات الدول الأوروبية وضمت أحزاباً من دول عديدة. بعد وفاة إنجلز أصبح قائدها كاوتسكي الذي اعتبر خليفة ماركس وإنجلز وتحولت إليه مسودات كتابات ماركس التي لم يفلح إنجلز في نشرها ونشر الجزء الرابع من "رأس المال" في ثلاثة مجلدات. ولكن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المنتمية إلى الأممية الثانية تخلت عن مبادئها التي كانت تتطلب تحويل الحرب العالمية الأولى إلى حروب أهلية يقوم كل حزب فيها بقيادة الطبقة العاملة في الإطاحة بالرأسمالية لتحقيق السلام وانحاز كل حزب إلى طبقته البرجوازية في الحرب بحجة الدفاع عن الوطن. وشذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي (البلشفي) بقيادة لينين عن جميع الأحزاب وحقق المبدأ الذي تخلت عنه الأحزاب الأخرى، ثورة أكتوبر، فكان ذلك بمثابة إفلاس للأممية الثانية وتحولها إلى أممية انتهازية ما زالت تعمل حتى اليوم في العديد من بلدان أوروبا وأثبتت أنها إذا وصلت إلى الحكم فلا تكون سوى حكومة برجوازية.

وإذ يتوقع من أصحاب الدكتوراه أن يبتدئوا محاضرة تعريفية، فقد عازمت على تقديم بعض الملاحظات في موضوع نهاية الإمبراطوريات.

عندما وُلدتُ، كان جميع الأوروبيين يعيشون في دول كانت أجزاء من إمبراطوريات، بالمفهوم الملكي التقليدي أو المفهوم الاستعماري للقرن التاسع عشر، باستثناء مواطني سويسرا، والدول الاسكندنافية الثلاث والولايات التي كانت سابقاً تابعة للدولة العثمانية في البلقان. على أن بعض هذه -كسكان تسالونيكى مثلاً- لم يكونوا قد تركوا الدولة العثمانية إلا قبيل الحرب العالمية الأولى. أما سكان أفريقيا فقد عاشوا تحت إمبراطوريات بلا استثناء تقريباً، ومثلهم -بلا استثناء مطلقاً- كان سكان مناطق المحيط الهادي وجزر جنوب شرقي آسيا، الصغيرة منها والكبيرة. لكن نظراً لأن الإمبراطورية الصينية القديمة كانت قد وصلت إلى نهايتها قبل أن أولدَ بست سنوات، فربما كان يمكن القول بأن جميع بلدان آسيا كانت أجزاء من إمبراطوريات، قديمة وجديدة، ربما باستثناء تايلند (التي كانت تعرف وقتذاك بسيام) وأفغانستان، اللتين كانتا تحتفظان بشيء من الاستقلال بين القوى الأوروبية المتنافسة. فقط منطقة الأمريكتين جنوبى الولايات المتحدة كانت تتألف أساساً من دول لم تكن مستعمرات ولا كان لها مستعمرات تابعة، مع أنها كانت بالتأكيد غير مستقلة اقتصادية وثقافياً.

لقد جرت كل هذه الأحداث خلال فترة حياتي، إذ شطرت الحرب الأولى إمبراطورية الهاسبرغ فجعلتها جذاذاً، وأتت على ما تبقى متماسكاً من الدولة العثمانية. لكن فيما يتعلق بثورة أكتوبر، فقد كان هذا سيكون قدر الإمبراطورية القيصرية الروسية، مع أن ضعفاً شديداً قد أدركها، كالإمبراطورية الألمانية التي خسرت اسمها الاستعماري وما كان لها من مستعمرات. أما الحرب العالمية الثانية فقد دمرت المطامح الاستعمارية لألمانيا، التي تحققت جزء منها على يد أدولف هتلر. كما أنها قوّضت الإمبراطوريات الاستعمارية للحقبة الاستعمارية الإمبريالية، الكبيرة منها والصغيرة، كالبريطانية والفرنسية واليابانية والهولندية والبرتغالية والبلجيكية وما تبقى من الإسبانية. (كما اتفق أن تسببت في نهاية التجربة القصيرة نسبياً للولايات المتحدة في تأسيس استعمار رسمي على النمط الأوروبي في الفلبين وبعض المناطق الأخرى). وأخيراً، في نهاية القرن الماضي، أنهى انهيار الأنظمة

الشيوعية الأوروبية روسيا ككيان واحد متعدد الجنسيات كما وُجدت تحت القياصرة والإمبراطورية السوفيتية الأقصر عمراً في شرقي وسط أوروبا. فقد فقدت المسدن الأمهات قوتها، لفقدانها المستعمرات التابعة لها، ولم يبق إلا قوة استعمارية محتملة واحدة.

قبل ثلاثين سنة من الآن، رحبت الأغلبية منا بهذا التغيير الكبير في الوجه السياسي للعالم، وكثير منا ما زال مرحباً. لكننا اليوم ننظر إلى الوراء من نافذة قرن جديد يغمره البؤس والمشاكل، ويفتقر إلى ما عرفته حقبة الحرب الباردة من نظام نسبي وتوقع بمآلات الأمور. لقد ولّت حقبة الإمبراطوريات، ولم يعوضها إلى الآن شيء تعويضاً فعالاً. فمنذ سنة 1913 تضاعف عدد الدول المستقلة أربعة أضعاف، أكثرها من حطام الإمبراطوريات السابقة. لكن بينما نعيش اليوم نظرياً في عالم من الدول القومية الحرة التي كان ينبغي أن تحل محل عالم الإمبراطوريات - وفقاً للرئيسين ويلسون وف.د. روزفلت- فإننا عملياً نعيش فيما يمكننا أن نرى فيه الآن شكلاً من اللانظام العالمي في غاية الاضطراب دولياً وداخلاً حدود الدولة الواحدة. إن عدداً من هذه الكيانات السياسية، وربما عدد متزايد، يبدو اليوم غير مؤهل لمواصلة الأعمال الأساسية للدول الإقليمية، أو مهدداً بالانقسام من قبل حركات انفصالية. ومما يزيد الطين بلة، هو أننا عشنا منذ نهاية الحرب الباردة حقبة استوطن فيها النزاع المسلح المستعصي على السيطرة أو عسير الضبط مناطق شاسعة من آسيا وأفريقيا وأوروبا ومناطق أخرى من المحيط الهادي. كما بلغت المذابح حد الإبادة الجماعية، وأطل شبح التهجير الجماعي للسكان (التطهير العرقي) برأسه من جديد بدرجة لم تُر منذ السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فهل لنا أن نعجب من أنه في بعض البلدان تمنى الناجون من الإمبراطوريات السابقة لو أن حاصدة الأرواح أزهرت أرواحهم؟

كيف ينبغي أن تُذكّر هذه الإمبراطوريات؟ إن طبيعة الذاكرة الرسمية والشعبية تعتمد إلى حد ما على طول الفترة التي طُوّيت منذ اختفاء إمبراطورية ما، وعلى ما إذا خلفت تلك الإمبراطورية أي ورثة من بعدها. فالإمبراطورية الرومانية، في صورتها الغربية والشرقية، دُمّرت تدميراً كاملاً، ودُمّرت منذ مدة طويلة جداً، بحيث لم يبق لها من وريث، رغم أن البصمة التي تركتها في العالم كانت مهولة حتى

خارج المنطقة التي احتلتها يوماً من الأيام. لقد طُويت صفحة الإسكندر إلى الأبد، وولى عهد جنكيز خان وتيمور إلى غير رجعة، وذهبت دولة الأمويين والعباسيين في الغابر. ومن عهد أقرب، دُمّرت إمبراطورية الهابسبرغ (إمبراطورية النمسا والمجر) تدميراً كاملاً سنة 1918، وكانت تركيبتها قومية صرفة، لدرجة أنها ليس لها استمرارية فعالة في الدولة القومية الصغيرة التي تدعى الآن النمسا. وعلى أي حال، فكثيراً ما يكون هناك بعض استمرارية، خصوصاً أن نهاية كثير من الإمبراطوريات قريية عهد جداً، وكانت عادة مصحوبة أو متبوعة في الدول المركزية السابقة بفترات من الضغط السياسي والنفسي الشديدين.

صحيح أن دولة حكمت يوماً إثر إمبراطورية استعمارية لا تعترم اليوم استعادة تلك الإمبراطورية، وليس لديها بعض أمل في ذلك، لكن حيث تبقى الدول المركزية للإمبراطوريات السابقة دولاً قوية وفاعلة -عادةً ما تكون دولاً قومية- فإنها تنزع بعد مدة للنظر إلى ماضيها العظيم نظرة فخر وحنين. كما أن هناك رغبة مسوغة لتهويل الفوائد والمزايا التي خلعتها الإمبراطورية على رعاياها أيام وجودها، كالقانون والنظام داخل أراضيها، وأن بعض الإمبراطوريات الغابرة -وليس جميعها- كانت أكثر تسامحاً فيما يتعلق بالتعددية العرقية واللغوية والدينية من الدول القومية التي خَلَفَتْها. ومع ذلك، فكما يبين أحد الكتاب المهتمين بالإمبراطوريات لدى قراءته في التاريخ الاجتماعي لمدينتك أنت، للأستاذ مازور (Professor Mazower) "إن تاريخ الإمبراطورية هذا من الحسن بحيث لا يصدق"⁽²⁾. إن حقيقة الإمبراطوريات ينبغي أن لا تكون في أيدي نفر منتقن من ذوي الحنين (الإمبراطوري).

هناك صورة جمعية واحدة للذاكرة الاستعمارية لها تأثيرات عملية اليوم، ألا وهي الشعور بأن ما كانت تتمتع به الإمبراطوريات من قوة متفوقة تستعين بها على غزو العالم وحكمه، كان يعتمد أساساً على حضارة متفوقة، تتناسب بسهولة مع التفوق الأخلاقي أو حتى العنصري المدعى. وقد التقت الاثنان معاً في القرن التاسع عشر، لكن التجربة التاريخية لألمانيا النازية حذفت من الخطاب المذهب

(2) "عزة الإسلام المفقودة"، لجان موريس في ذي غارديان، 18 سبتمبر 2004، ص 9، مراجعة لكتاب سالونيك، مدينة الأشباح *Salonica, the city of ghosts*: المسيحيون والمسلمون واليهود من 1430 إلى 1950 (لندن، 2004).

الدعوى العرقية أو العنصرية بالتفوق. لكن الدعوى الغربية الضمنية - وليس المعلنة - بالتفوق الأخلاقي لا تزال موجودة، ويُعبّر عنها عادة بالاعتقاد بأن قيمنا ومؤسساتنا متفوقة على قيم الآخرين ومؤسساتهم، ويمكن، أو حتى ينبغي، أن يتم فرضها عليهم من أجل مصلحتهم، وبقوة الجيوش لو تطلب الأمر.

أما دعوى أن الإمبراطوريات والاستعمار جلبت الحضارة للشعوب المتخلفة وأبدلتها بالممالك نظاماً فهي دعوى مدخولة ومشكوك في صحتها، وإن لم تكن زائفة بالكلية. فمن القرن الثالث حتى القرن السابع عشر في زماننا، كانت أغلب الإمبراطوريات نتاجاً للغزو العسكري من قِبَلِ قبائل محاربة من الأطراف الخارجية للحضارات الآسيوية والبحر متوسطة لم يسبق لها أن أتت إلى البلاد التي غزتها، والتي غالباً ما كانت أكثر منها رقياً، بأكثر من بأس سُيوفها، أو هي إذا أرادت البقاء طويلاً، فبرغبة في استخدام البنى التحتية والخبرات الموجودة لدى من هزمتهم هي وقهرتهم. العربُ وحدهم، الذين حملوا معهم لغتهم المكتوبة ودينهم الجديد، هم الذين جاؤوا بشيء جديد. أما الأوروبيون الذين استعمروا الأمريكيتين وأفريقيا والهادي فقد كانوا في الواقع متفوقين تقنياً على المجتمعات المحلية، رغم أنه حتى القرن التاسع عشر لم يكونوا متفوقين على المجتمعات الإسلامية منها والآسيوية. على أن المناطق المستعمرة ضُمت في نهاية المطاف إلى اقتصاد عالمي غربي المركز. لكن يمكن أن نتساءل: كم كانت إيجابية الفترة الاستعمارية لسكان الأمريكيتين، وليس لذراري المهاجرين الأوروبيين الذين استقروا هناك، أو - لو أخذنا حالة أقرب عهداً - فلكسكان أفريقيا ما تحت الصحراء؟

إن ذاكرة الإمبراطورية بين رعاياها السابقين أكثر غموضاً، فأكثر المستعمرات أو غيرها من البلاد التابعة للإمبراطوريات السابقة تحولت إلى دول مستقلة، وهي كغيرها من الدول - مهما كانت جديدة ولا جذور لها - تحتاج إلى تاريخ، حاجتها إلى عَلم وطني. لذلك يطفئ تاريخُ إنشاء الدولة الجديدة، على الدوام تقريباً، على ذاكرتهم للإمبراطورية السابقة التي تفتح إلى أخذ صورة أسطورة مخاض يبرز فيها عنصر الصراع والتحرر. وليس من غير الطبيعي أن تنحو نحو أخذ تصور سلبي جماعي لفترة الحكم الاستعماري، وهذا يدعو في أكثر الحالات إلى الشك التاريخي. فمثل هذه الحكايات تميل إلى تحويل الدور المستقل لقوات التحرير، وإلى التهوين من

شأن القوات المحلية التي لم تشارك في حركات التحرر، وإلى تبسيط العلاقة بين الإمبراطورية وسكانها من الرعايا تبسيطاً أكثر من اللازم. حتى في البلاد التي لها تاريخ من صراعات التحرر طويل، كان الانفصال عن الإمبراطورية عملية أكثر تعقيداً مما يسمح به التاريخ القومي الرسمي. والحقيقة أنه نادراً ما تختصر الإمبراطوريات بسبب ثوران شعوبها وحده، بل ثمة عناصر أخرى إلى جانب ذلك.

إن العلاقة بين الإمبراطوريات ورعاياها معقدة، لأن أساس قوة الإمبراطوريات المعمرة معقد أيضاً. فالفترات القصيرة من الاحتلال الأجنبي يمكن أن تعتمد على القوة العسكرية والاستعداد لاستعمال القسوة والإرهاب، لكن هذه وحدها لا تضمن حكماً أجنبياً طويل العمر، ولا سيما عندما يمارس ذلك الحكم - كما هو الحال دائماً تقريباً - على أيدي أعداد قليلة نسبياً من الأجانب. هل نسيّت أن عدد البريطانيين المدنيين الذين شاركوا في حكم 400 مليون في الإمبراطورية الهندية لم يتجاوز قط عشرة آلاف؟ وتاريخياً، فلربما أخذت الإمبراطوريات بالقوة العسكرية وأُسِّست بمعاول الترويع والإرهاب - "اصدم وروّع" هي عبارة البنتاغون الأميركي - لكنها لو أرادت البقاء فليس أمامها إلا الاعتماد على وسيلتين اثنتين: التعاون مع المصالح المحلية وشرعية القوة الفعالة، وفي نفس الوقت استغلال فرقة خصومهم ورعاياهم (فرّق تَسُدْ). وما نراه الآن في العراق يبين الصعوبات التي يواجهها أعنى محتل عند غياب هذه الوسائل.

لكن لذلك السبب ذاته لا يمكن أن تعود حقبة الإمبراطوريات القديمة، على الأقل على يد قوة عظيمة منفردة. فأحد الأصول الهامة للاستعمار الغربي - الرسمي وغير الرسمي - أن "التغريب" كان في المقام الأول الشكل الوحيد الذي كان يمكن من خلاله تحديث الاقتصادات المتخلفة وتقوية الدول الضعيفة، فهذا منح الإمبراطوريات الغربية أو الدول المركزية المحدثّة التابعة للإمبراطوريات التقليدية وُدَّ وولاء بعض النخب المحلية التي كانت ترغب في الانعتاق من التخلف المحلي. وقد كان الأمر كذلك حتى عندما انقلب المحدثون من أهل البلاد الأصليين ضد حكم الأجنبي، كما وقع في الهند ومصر. أليس من المتناقضات أن يكتب النشيد القومي الهنديّ عضوٌ هنديّ كبيرٌ من أعضاء

الخدمة المدنية الهندية التابعة للتاج البريطاني؟ لكن عولمة الاقتصاد الصناعي جعلت التحديث دولياً، فأى شيء ستتعلمه كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة التي تستقدم خبراء الأنظمة الحاسوبية من الهند وتُصدّر أعمالها المكتبية إلى سريلانكا، بينما لا تنتج البرازيل البنّ فحسب ولكن الطائرات الخاصة؟ ربما يبقى الآسيويون يجدون من المفيد إرسال أولادهم للدراسة في الغرب، ليتعلموا هناك في الغالب على أيدي أكاديميين آسيويين من المهاجرين، أما وجود الغربيين في بلدانهم -ناهيك بالقوة والتأثير السياسي المحلي- فلم يعودوا بحاجة إليها من أجل تحديث مجتمعاتهم.

غير أن القوى التي يمكن أن تغدو إمبراطوريات تواجه شللاً آخر، إذ لم يعد بإمكانها أن تعتمد على الطاعة العمياء لرعاياها. وبفضل ما خلّفته الحرب الباردة فقد بات بوسع من يستنكفون عن الخضوع للدولة المركزية الوصول إلى أسلحة من القوة بحيث تستطيع إيقاف الدولة عند حدودها. في الماضي كان يمكن حكم البلاد بثلة من الأجانب قليلة العدد، لأن حكم أي نظام يتمتع بقوة فاعلة كان مقبولاً لدى الشعوب التي اعتادت على أن يحكمها من فوقها، سواء أكان من أهل البلد أم أجنبياً. فالحكم الاستعماري، إذا ما ضرب بأطنابه واستقر، ما كان ليواجه مقاومة إلا من قبل الشعوب التي من دأبها رفض أي قوة مركزية للدولة، وطنية كانت أم أجنبية، والتي عاشت عادة في مناطق مثل الجبال الأفغانية والبربرية والكردية، خارج دائرة السيطرة المدنية الفعالة. وحتى هؤلاء كانوا يعلمون أنه كان عليهم التعايش مع القوة الأكبر للسلطان والقيصر والراجا. واليوم، كما يبدو من المناطق الفرنسية السابقة في أفريقيا، فإن وجود بعض القوات الفرنسية وحده لم يعد كافياً للإبقاء على الأنظمة المحلية، كما كان الأمر لعقود تلت التفكيك الرسمي للمستعمرات. فقد ثبت اليوم أن الحكومات بكامل قوتها المسلحة عاجزة عن فرض سيطرة تامة على مناطقها لعقود من الزمن، في سريلانكا وكشمير الهند وكولومبيا وقطاع غزة والضفة الغربية، أو -لذات السبب- في أنحاء من بلقاست. هناك في الحقيقة أزمة عامة في قوة الدولة وشرعيتها، حتى في عقر دار مناطق الدول الأوروبية الراسخة كإسبانيا والمملكة المتحدة.

ومن هنا فلا يتوقع الرجوع إلى العالم الإمبريالي القديم في ظل هذه الظروف،
ناهيك عن توقع هيمنة إمبريالية عالمية مستمرة، ليس لها سابقة في التاريخ، تفرضها
دولة واحدة هي الولايات المتحدة، بصرف النظر عن مبلغ قوتها العسكرية، فقد
انتهى عصر الإمبراطوريات، وسوف يتعين علينا إيجاد سبل أخرى لتنظيم العالم
المتعولم في القرن الحادي والعشرين.

الأمم والقومية في القرن الجديد

يوجد في هذه الآونة قدر ضخم من الكتابات حول طبيعة الأمم والقوميات وتاريخها، تمت كتابة أكثرها إثر نشر عدد من النصوص المهمة في الثمانينيات⁽¹⁾. وقد تواصلت النقاشات حول هذه الموضوعات منذ ذلك الحين. ولعله من الصواب، ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين، أن نتوقف لتأمل التغيرات التاريخية المدهشة التي شهدتها العقود القليلة الأخيرة التي أثرت في هذه النقاشات، وأهمها بدء حقبة من الاضطراب الدولي منذ سنة 1989 لا تلوح لها نهاية في المستقبل المنظور. وهذا هو مقصد هذه المذكرة.

إنه من الأسهل الآن تقييم النتائج ذات الآثار البعيدة لنهاية الحرب الباردة والاتحاد السوفيتي مع الفضاء الواقع تحت تأثيره، وهما القوتان اللتان كانت لهما أهمية كبرى في حفظ الاستقرار السياسي. فمذ سنة 1989 انتهى عهد نظام القوة الدولي، للمرة الأولى في التاريخ الأوروبي منذ القرن الثامن عشر. وقد باءت المحاولات الفردية لتأسيس نظام عالمي إلى الآن بالإخفاق. وفي الوقت نفسه، فقد شهدت التسعينيات بلقنة ذات شأن في أجزاء كبيرة من العالم القديم، معظمها من خلال تفكك الاتحاد السوفيتي والأنظمة الشيوعية في البلقان، بمعنى وقوع أكبر زيادة في عدد الدول ذات السيادة التي نالت اعترافاً دولياً منذ تفكيك مستعمرات الإمبراطوريات الأوروبية إبان الحقبة الاستعمارية بين نهاية الحرب العالمية الثانية والسبعينيات. فقد ارتفعت عضوية الأمم المتحدة بـ 33 دولة (أو أكثر من 20%) منذ سنة 1988. كما شهدت تلك المرحلة صعود ما يسمى "الدول الفاشلة"، أي

(1) يجدر ذكر، الأمم والقومية *Nations and Nationalism* (أكسفورد، 1983)، والمجتمعات الخيالية *Imagined communities* لبنديكت أندرسون: تأملات حول نشأة القومية وانتشارها (لندن، 1983)، ونظريات القومية *Theories of Nationalism*، لأي دي سميث (لندن، 1983). طالع أيضاً الأمم والقومية منذ 1780 *Nations and Nationalism since 1780* لإريك هوبسباون (كامبريدج، 1990).

التي وقع فيها انهيار شبه حقيقي للحكومات المركزية الحاكمة، أو صارت إلى حالة من النزاع الداخلي المسلح العام، وذلك في بعض المناطق في عدة دول مستقلة شكلياً، ولاسيما في أفريقيا والدول التي قامت على أنقاض الأنظمة الشيوعية، وفي منطقة واحدة على الأقل من أميركا اللاتينية. إن الدولة الكبرى التي خلفت الاتحاد السوفيتي نفسها -وهي الفدرالية الروسية- بدت بعد بضع سنوات من نهايته وكأنها على وشك اللحاق بركب "الدول الفاشلة"، غير أن ما بذلته حكومة الرئيس بوتين من جهود لتستعيد الحكومة عافيتها وتمسك بزمام الأمور في جميع مناطق الدولة آتى فيما يبدو أكله، إلا في الشيشان. ومع ذلك، فإن أصقاعاً كبيرة من العالم تبقى غير مستقرة على المستويين الدولي والمحلي.

ومما زاد من حدة التوتر وعدم الاستقرار على نحو كبير ضعف احتكار القوة المسلحة التي كانت لآماد طويلة حكراً على الدول، فقد خلفت الحرب الباردة كميات هائلة من الأسلحة الصغيرة ذات التأثير البالغ القوة، وكثيراً من معدات التدمير التي باتت في متناول أيدٍ غير حكومية، وأصبح من اليسير الحصول عليها عن طريق الأموال الطائلة التي يوفرها القطاع شبه القانوني للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي توسع على نحو مهول، وهو قطاع ضخم يستعصي على الضبط والسيطرة.

إن ما يدعى "الحرب اللامتكافئة" في النقاشات الإستراتيجية الأميركية المعاصرة يتألف تحديداً من مثل هذه المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة، والتي تمتلك القدرة على الدفاع عن كياناتها ضد قوة الدولة -محلية كانت أم أجنبية- دفاعاً يبقونها قائمة إلى أجل غير معلوم في أكثر الأحيان.

إن إحدى ما لهذه التطورات من نتائج مقلقة هي الانتكاسة العالمية في أول وباء كبير من المذابح واستباحة دماء الشعوب والتطهير العرقي منذ السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. والـ 800 ألف الذين ذُبحوا في رواندا سنة 1994 ما كانوا إلا العدد الأكبر في سلسلة من القتل الجماعي، بل وحتى من التفجيرات المتواصلة الواسعة النطاق التي شهدتها التسعينيات، في غربي أفريقيا ووسطها، وفي السودان، وفي حطام ما كان يوماً يعرف بيوغسلافيا الشيوعية، وفي ما بعد القوقاز، وفي الشرق الأوسط. فعدد القتلى والمصابين إصابات بالغة، والذي تضخم بسبب

الموجات غير المنقطعة من الحروب والحروب الأهلية التي شهدتها التسعينيات، ربما يبقى إلى الآن مستعصياً على التقدير، ولكن ما أعقب ذلك من طوفان المهاجرين والأشخاص الذين اضطروا لترك بيوتهم في هذا العقد البائس هو بالتأكيد في نفس الدرجة من الضخامة، تناسباً مع الشعوب المعنية، كما في سنوات الحرب العالمية الثانية وما تلاها. ففي سنة 2005، قدر المبعوث السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن المنظمة كانت تتابع ما مجموعه 20.8 مليون لاجئ، معظمهم في -أو من- مناطق معينة في غربي وجنوب وسط آسيا، وأفريقيا وجنوب شرقي أوروبا. ولكن إحصائية الشعوب المقتلعة التابعة لخدمة الكنيسة العالمية قدرت في ديسمبر 2005 عدد اللاجئين بنحو 33 مليوناً، كما أضاف تقدير ثالث مليونين آخرين إلى هذه الإحصائية.

لقد تمكنت ثنائية القوة العظمى خلال الحرب الباردة، بالجملة، من توحيد الحدود التي تحكم وضع العالم وحمايتها من أي تهديدات، داخلية كانت أم خارجية. غير أنه منذ سنة 1989 لم تعد مثل هذه الدفاعات قائمة في وجه تفكك القوة المركزية للدولة، كما هي الحال في كثير من الدول التي برزت إلى الوجود بين سنتي 1945 و2000، والتي لم تكن ذات استقلال وسيادة إلا بالشكل فحسب، بل حتى في بعض الدول الضاربة بجذورها مثل كولومبيا.

وعليه فإن أجزاء كبيرة من العالم وجدت نفسها منتكسة في وضع فرض على دول ذات بأس شديد واستقرار أن تتدخل بقوة الجيوش -لأسباب شتى أو تحت ذرائع متعددة- في مناطق لم تعد تحظى بما كان يوفره الاستقرار الدولي من حماية فعلية، ولا هي خاضعة لما تفرضه حكوماتها من سيطرة.

أما في المناطق ذات الأهمية، كالعالم الإسلامي، فقد غدا، مرة ثانية، سخطُ الناس على الغربيين الغزاة والمحتلين بعد فترة قصيرة نسبياً من الانعتاق من السيطرة الاستعمارية، عاملاً قوياً من الناحية السياسية.

أما العنصر الثاني المؤثر في مشكلة الأمم والقومية فهو التسارع المذهل لعملية العولمة في العقود الأخيرة، وما لذلك من آثار على حركة البشر وقدرتهم على التنقل، فقد أثر ذلك على كل من الحركات المؤقتة والدائمة عبر حدود الدولة، تأثيراً لا سابق له في كلتا الحالتين. ففي نهاية القرن الماضي، كانت خطوط الطيران

تُقلُّ 2.6 مليار نسمة في السنة، أو قُلُّ: رحلة جوية واحدة لكل اثنين من سكان العالم تقريباً. أما عوالة المهجرة الدولية الجماعية، والتي غالباً ما تكون، كالعادة، من الأماكن ذات الاقتصاد الضعيف إلى الأماكن ذات الاقتصاد القوي، فإن حجمها واضح على نحو خاص في حالة دول مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، والتي لم تفرض قيوداً ذات بال على المهجرة. فقد استقبلت هذه البلدان الثلاثة قرابة 22 مليون مهاجر من جميع أنحاء العالم بين سنتي 1974 و1998، أي ما يزيد بمجموعه عما شهدته فترة ما قبل سنة 1914 من هجرة كبرى، وتقريباً ضعف مقدار التدفق السنوي لفترة ما قبل سنة 1914⁽²⁾. وفي السنوات من 1998 إلى 2001 فقط، تدفق على هذه الأقطار الثلاثة 3.6 ملايين مهاجر. لكن حتى أوروبا الغربية، التي طالما كانت بؤرة استقطاب للمهجرة الواسعة النطاق، استقبلت قرابة 11 مليون أجنبي خلال تلك الفترة. وقد تسارع التدفق في القرن الجديد. ومنذ سنة 1999 إلى سنة 2001، عبر ما مجموعه 4.5 ملايين نسمة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر. ولو أردنا أن نضرب مثلاً واحداً، فإن عدد الأجانب المقيمين في إسبانيا تضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف بين سنتي 1996 و2003 من نصف مليون إلى 1.6 مليون، ثلثاهم من خارج دول الاتحاد الأوروبي، ولاسيما من أفريقيا وأميركا الجنوبية⁽³⁾. وما تتعرض له المدن الكبرى في البلدان الغنية من عوالة مذهلة (بمعنى جعلها عالمية من حيث التنوع السكاني) هو نتيجة واضحة لذلك. وبالجملة، ففي أوروبا، الموطن الأصلي للقومية، اختصرت تحولات اقتصاد العالم ما بدا أن حروب القرن العشرين مع ما شهدته من إبادة وترحيل جماعي للسكان، كانت تصنعه، ولاسيما فسيفساء من الدول القومية ذات العرقية الموحدة.

وبفضل ما شهدته التنقل والاتصالات من ثورة تقنية على صعيد السرعة والتكلفة، فإن مهجري القرن الحادي والعشرين، من ذوي المهجرات الطويلة الأمد، لم يعودوا منقطعين عن بلدانهم الأصلية، خلافاً لمهجري القرن التاسع عشر الذين

(2) الاقتصاد العالمي *The World Economy*، لأنغوس ماديسون، منظور الألفية (مركز تطوير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 2001)، ص 128.

(3) جريدة إل بايس *El Pais*، 13 يناير 2004، ص 11.

كانوا ينقطعون كلياً إلا من بعض الرسائل والزيارات الموسمية أو المشاركة في جمعيات "القومية عن بعد" التي توفرها بعض منظمات المهاجرين التي تدعم هيئات سياسية في بلدانها الأصلية. إن أغنياء المهاجرين الآن يتنقلون بين الأوطان، بل حتى بين الوظائف والأعمال، في بلدانهم القديمة والجديدة. وها هي ذي مطارات أميركا الشمالية في الإجازات العامة تنوء بأبناء أميركا الوسطى الذين يؤمنونها مسافرين إلى إحدى قرى السلفادور أو غواتيمالا، حاملين معهم الهدايا الإلكترونية. كما أن المواسم العائلية في أي من هذه البلدان، القديمة والجديدة، يحضرها الأصدقاء والأقارب من ثلاثة بلدان بدعوة عاجلة. حتى الأشد فقراً من بين المهاجرين بات بوسعه أن يجري اتصالاً هاتفياً بثمن زهيد مع بنغلاديش أو السنغال، وأن يبعث بتلك الحوالات الدورية التي تضاعفت بين سنتي 2001 و2006، وبات الآن تحافظ على الاقتصادات الوطنية لبلدانهم الأصلية، إذ يبلغ ما توفره نحو 10% من مجمل الإنتاج المحلي في شمال أفريقيا والفلبين، ومن 10 إلى 16% في وسط أميركا ومنطقة البحر الكاريبي، وحتى أكثر من ذلك في عدد من الأقطار ذات الاقتصادات البائسة مثل الأردن ولبنان وهائتي⁽⁴⁾. لقد تضاعف عدد الدول التي تسمح بجنسية ثنائية في السنوات العشر قبل 2004، عندما لم يكن ذلك متاحاً إلا في 93 دولة فحسب⁽⁵⁾. وعملياً، فإن الهجرة لم تعد تفرض خياراً واحداً بين البلدان لا فكاك منه.

ولئن لم يحن الوقت بعد للحكم على تأثير هذه القدرة على التنقل بين الحدود وفق المفاهيم القديمة للأمم والقومية، فإنه ما من شك في أنه سيكون تأثيراً ضخماً. وكما لاحظ بنديكت أندرسون (Benedict Anderson) بقوة، فإن الوثيقة الحاسمة لهوية القرن العشرين ليست هي شهادة ميلاد الدولة القومية، ولكن وثيقة الهوية الدولية، أي جواز السفر. إلى أي مدى أثرت الجنسية الجمعية الحقيقية أو الممكنة، كالحلفية الأميركية لسياسيين في دول شيوعية سابقة، أو تحديد يهود الولايات المتحدة في الحكومات الإسرائيلية، على سبيل المثال، أو يمكن أن تؤثر على ولاء

(4) دليل ستوكر للهجرة الدولية، *Stalker's Guide to International Migration* جدول 5، "منقول للحوالات بالبلاد للنامية" (2001) (http://pstalker.com/migration/mg_stats_5.htm).

(5) (http://money.cnn.com/2004/10/08/real_estate/mil_life/twopassports/)

المواطن للدولة القومية؟⁽⁶⁾ ما معنى حقوق وواجبات "المواطنة" في الدول التي تغيب فيها نسبة كبيرة من سكانها عن أراضيها في نفس الوقت، بينما تنال طائفة كبيرة من سكانها الدائمين حقوقاً دون حقوق السكان الأصليين؟ ونظراً لحجم الحركة القانونية والسرية، فما أثر ضعف قوة الدولة عن السيطرة على ما يجري فوق أراضيها، أو حتى معرفة من يقيم على أراضيها، كما يشير إليه ما باتت تتسم به إحصائيات السكان في الولايات المتحدة وبريطانيا من عدم مصداقية متزايدة؟ هذه تساؤلات يجب علينا أن نطرحها، لكننا لا نملك أن نجيب عنها.

أما العنصر الثالث فهو رُهاب الأجانب، وهو ليس جديداً، لكن حجمه وتعقيداته لم تُعطَ حظها الحقيقي فيما كتبه أنا عن القومية الحديثة. ففي المواطن التاريخية الأوروبية للأمم والقومية، ولدرجة أقل في بلدان مثل الولايات المتحدة المؤلفة إلى حد كبير من المهاجرين واسعة النطاق، فإن العولمة الجديدة للحركة قوّت التقليد الطويل للعداوة الاقتصادية العامة للهجرة الواسعة النطاق والمقاومة للتهديدات الملحوظة للهوية الثقافية للمجموع. إن ما ينطوي عليه رُهاب الأجانب من قوة محضّة تشير إليه حقيقة أن أيديولوجية رأسمالية السوق الحرة المعولمة، التي استقطبت الحكومات القومية المسيطرة والمؤسسات الدولية، أخفقت كل الإخفاق في تأسيس الحركة الدولية الحرة للعمالة، خلافاً لحركة رأس المال والتجارة. فليس بوسع أي حكومة ديمقراطية أن تدعم تلك الحركة، ومع ذلك فإن هذا التزايد الأكيد لرهاب الأجانب يعكس الجوائح الاجتماعية والتفكك الأخلاقي الذي شهدته أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وكذلك حركات السكان الواسعة النطاق. إن هذه التركيبة تنطوي على طاقة تدميرية، ولاسيما في الأقطار والمناطق الموحدة عرقياً وطائفيّاً وثقافياً والتي لم تعتدّ على تدفق كبير من الأجانب. وهذا ما يفسر أن مقترحاً يُقدّم لتحويل كنيسة بروتستانتية مهجورة إلى مسجد للمهاجرين من المسلمين الذين يزدهر دينهم قد سبب في الآونة الأخيرة احتياجاً في بلد مثل الترويج، على ما فيه من الطمأنينة والتسامح، كما يفسر أن ردة

(6) طيف المقارنات: القومية وجنوب شرق آسيا والعالم، *Spectre of comparisons: Nationalism*

Southeast Asia and the World لبندريكت أندرسون (لندن ونيويورك، 1998) صفحات

69 إلى 71.

الفعل هذه ستكون بالتأكيد متفهمة من قبل كل قارئ يقرأ هذا الكتاب في المواطن الأوروبية القديمة للقومية.

إن العلاقة الجدلية بين العولمة والهوية القومية ورُهاب الأجانب تصورهما أقوى تصوير اللعبة الشعبية التي تشتمل على هذه العناصر الثلاثة، وهي كرة القدم. ذلك أنه بفضل التلفزة العالمية، تم تحويل هذه الرياضة المحببة عالمياً إلى مجمع صناعي رأسمالي عالمي (وإن كان ذلك بمقارنتها بنشاطات تجارية عالمية أخرى من الحجم الصغير نسبياً). وكما قيل قبل، "فإن مشجعي كرة القدم وكل أولئك الذين تحتذبهم هذه الرياضة يعانون من انفصام حقيقي في الشخصية، إذ تتنازعهم أحاسيس الشعور القومي التي تمثل الملاذ الأخير لمشاعر العالم القديم، والقومية العابرة للحدود، التي تمثل خشبة القفز للعالم الجديد. وهذه الصورة البالغة التعقيد تعكس تماماً تناقض العالم الذي نعيش جميعنا فيه"⁽⁷⁾.

ومنذ أن نالت هذه الرياضة شعبيتها الواسعة، على وجه التقريب، كانت الحافز لظهور شكلين من هوية الجماعات: المحلية (مع النادي) والقومية (مع الفريق القومي المؤلف من لاعبي النوادي). في الماضي كانت هذه تكميلية، لكن تحول كرة القدم إلى تجارة عالمية، وفوق ذلك الارتفاع الشديد السرعة للسوق العالمية للاعبين في الثمانينيات والتسعينيات (ولاسيما بعد قرار بوسمان الذي أقرته محكمة العدل الأوروبية لسنة 1995)⁽⁸⁾، قد جعل مصالح الأمة والتجارة المعولمة، والسياسة، والاقتصاد والرأي العام غير متكافئة على نحو متزايد. أساساً، تجارة كرة القدم العالمية تسيطر عليها إمبريالية ثلة من الشركات الرأسمالية التي تحتكر علامات تجارية عالمية هي عبارة عن عدد صغير من النوادي الكبرى الموجودة في بضعة بلدان أوروبية يتنافس بعضها ضد الآخر في روابط قومية ودولية، وهي المفضلة، وقرعها يتم تعيينها تعييناً عابراً للقوميات. وفي كثير من الأحيان فإن اللاعبين من أهل البلد الذي يقع فيه النادي لا يشكلون إلا قلة، تكون أحياناً قليلة جداً، إذ منذ

(7) الاقتصاد والدبلوماسية وكرة القدم "Economie, Diplomatie et football" لبيري بروكاند في باسكال بونيفاس (طبعة)، السياسة الطبيعية لكرة القدم (بروكسل، 1998) ص 78.

(8) نشرة الوقائع رقم 16: حكم بوسمان: انتقالات كرة القدم ولاعبي كرة القدم الأجانب، عن جامعة ليستر، مركز علم الاجتماع الخاص بالرياضة.

الثمانينيات كانوا يجتلبون على نحو متزايد من بلدان غير أوروبية، ولاسيما من الأفارقة، الذين يقال إن ثلاثة آلاف منهم كانوا يلعبون في الروابط الأوروبية في سنة 2002.

أثر هذه التطورات كان ذا أوجه ثلاثة. أما فيما يتعلق بالنوادي، فقد أضعفت أيمسا إضعاف موقف جميع أولئك الذين لم يكونوا في جوقه الروابط العالمية الكبرى والمنافسين الكبار، ولكن خصوصاً أهل البلدان التي تصدر أعداداً كبيرة من اللاعبين، ولاسيما الأميركيين وأفريقيا، كما ثبت من خلال أزمة نوادي كرة القدم السابقة ذات السمعة العالية في البرازيل والأرجنتين⁽⁹⁾. أما عبر أوروبا، فأفضل طريقة تستخدمها النوادي الصغرى للحفاظ على أنفسها في وجه النوادي العملاقة تتمثل في شراء لاعبين بثمان بخس، من الموهوبين المبتدئين القادمين من وراء البحار على سبيل المثال، على أمل بيع من يتم اكتشاف نجوميته منهم للنوادي الكبرى. فالصغار من ناميبيا يلعبون في بلغاريا، ومن النيجر في لوكسمبورغ وبولندا، ومن السودان في المجر، ومن زيمبابوي في بولندا.

أما الأثر الثاني فهو أن منطق شركات التجارة العابرة للقوميات قد دخل في صراع مع كرة القدم بوصفها تعبيراً عن الهوية القومية، لأنها أميل إلى تفضيل المنافسين الدوليين بين النوادي الكبرى على الروابط والنوادي القومية التقليدية من جهة، ولأن مصالح النوادي الكبرى تتنافس مع مصالح الفرق القومية المعبأة تماماً بالحلم السياسي والعاطفي للهوية القومية، والتي لا بد أن تتألف من لاعبين يحملون الجوازات المطلوبة. كما أنها ليست دائمة، خلافاً للنوادي الكبرى التي يمكن أن تكون أحياناً أقوى من فرقها القومية. فهي اليوم يحتل أن تكون مجموعات من اللاعبين، كثير منهم -وفي أكثر الحالات إفراطاً كالبرازيل، معظمهم- يلعب في ناد مما وراء البحار يتكبد خسائر مالية عن كل يوم يغيب فيه هؤلاء خلال الفترات الأقصر التي يحتاجونها للتدريب واللعبة معاً بوصفهم فريقاً قومياً. ومن وجهة نظر النوادي الكبرى واللاعبين الكبار، فإن أهمية النادي ترجح أهمية البلد. غير أن

(9) الكرة مستديرة *The Ball is Round*، لديف غولبلات: التاريخ العالمي لكرة القدم (لندن، 2006) صفحات 777 إلى 779، طالع أيضاً كرة القدم في الأميركيين: Futbol, Futbol, Soccer: "Football in the Americas"، مؤتمر معهد دراسات أميركا اللاتينية، 30 إلى 31 أكتوبر 2003، لندن (http://www.sas.ac.uk/ilas/sem_football.htm).

المتطلبات غير الاقتصادية للهوية القومية كانت من القوة بحيث فرضت نفسها داخل اللعبة، بل في الواقع كانت من القوة بحيث أنشأت منافساً لفرق كرة القدم القومية، وهو كأس العالم، بوصفه أقوى عنصر مفرد في الوجود الاقتصادي العالمي لكرة القدم. في الواقع، بالنسبة لعدد من البلاد الأفريقية وبعض البلدان الآسيوية التي أصبح لاعبوها الآن من المشاهير (والأثرياء) ضمن اقتصاد النوادي الضخم، فإن وجود فريق كرة قدم قومي قد أسس هوية قومية، أحياناً للمرة الأولى، منفصلة عن الهويات المحلية والقبلية والطائفية. ذلك أن "المجتمع المتخيل من الملايين يبدو أكثر حقيقة كفريق من 11 لاعباً بالعدد"⁽¹⁰⁾. بل في الواقع، حتى قومية الإنجليز التي بدأت من عهد قريب تستعيد حيويتها وجدت أول تعبير جماهيري لها في معرض الجماهير العريضة لراية فريق كرة القدم الإنجليزي (كفريق متميز عن الاسكتلندي والويلزي والإيرلندي الشمالي).

أما الأثر الثالث، فرمما يرى في الأهمية المتزايدة لرُهاب الأجانب والتصرفات العنصرية ضمن مشجعي الفرق الرياضية (*Tifosi*) - لاسيما الذكور منهم - وخصوصاً في البلاد الإمبريالية، فإنهم ممزقون بين الفخر بنواذيرهم الكبرى أو فرقهم القومية (بما في ذلك اللاعبون الأجانب أو السود) والبروز المتنامي على مشهدهم القومي لمنافسين من شعوب طالما نظروا إليها نظرة دونية. وما يقع على نحو متكرر من ثوران عنصري في ملاعب كرة القدم في بلدان لم تعرف قبل بالتحيز العنصري، كإسبانيا وهولندا، وربط ما تشهده ألعاب كرة القدم من شغب وهيجان بسياسة اليمينيين المتطرفين هما تعبيران عن هذه التوترات.

على أن رُهاب الأجانب، كما أشرنا سابقاً، يعكس كذلك أزمة هوية قومية تحددها الثقافة في الدول القومية التي يبلغها التعليم العالمي والإعلام، وفي وقت تسعى فيه سياسة الهوية الجمعية الحصرية - عرقية كانت أم دينية أم متعلقة بالجنس وأسلوب الحياة - إلى تحديث زائف من المجتمع (*Gemeinschaft*) (حيث تغلب السمة الجماعية على تفكير الأفراد) إلى الجمعية (*Gesellschaft*) (حيث تغلب النزعة الفردية) الآخذة في الانعزال. إن العملية التي حولت المزارعين إلى رجال فرنسيين، والمهاجرين إلى مواطنين أميركيين تنقلب الآن على عقبيها، وهي تقسم

(10) الأمم والقومية *Nations and Nationalism* (طبعة كانتو)، ص 142.

هويات الدولة القومية إلى هويات مجموعات تعتد بنفسها، أو حتى إلى هويات قومية خاصة قوامها "حيثما وجدتُ الخبز فذاك موطني"! أو كما يقال في المثل الشامي: "محل ما ترزق الزق" (ubi bene ibi patria). وهذا بالمقابل يعكس فيما يعكس تقلص شرعية الدولة القومية لدى من يعيشون على أراضيها، وتقلص المطالب التي يمكن أن تفرضها على مواطنيها. ولو أن دول القرن الحادي والعشرين باتت الآن تفضل دخول الحرب بجيوش نظامية، أو حتى بمتعاقدين من شركات خاصة تعمل في مجال الحروب، فليس ذلك راجعاً لأسباب تقنية فحسب، ولكن لأن المواطنين ما عادوا يعول عليهم في الانخراط في صفوف الجيش بالملايين للموت في المعركة في سبيل موطن آبائهم. فالرجال والنساء ربما يكونون مستعدين ليقتلوا -أو بالأحرى ليقتلوا- في سبيل المال أو في سبيل شيء أصغر من ذلك أو أكبر، لكن ليس بعدُ في سبيل الدولة القومية، حتى في المهد الأصلي للقومية. ما الذي سيحل محل القومية -إن كان ثمة شيء- نموذجاً عاماً للحكومة الشعبية في القرن الحادي والعشرين؟ لسنا ندري.

آفاق الديمقراطية

ثمة كلمات لا يحب أحد أن ينتسب إليها بين الناس، كالعنصرية والإمبريالية، وثمة كلمات أخرُ يدعي كلُّ بها وصلاً، كالأمهات والبيئة. والديمقراطية إحدى هذه الكلمات الأخرى، يحاول الكل أن يلتصق بها، وينسبها لنفسه. ولعلك تذكر أن أبعد الأنظمة عن الديمقراطية في أيام ما كان يدعى "الشيوعية الموجودة حقيقة" كانت تدعيها في أسمائها الرسمية، ككوريا الشمالية وكمبوديا بول بوت، واليمن. أما اليوم، فمن غير الممكن، خارج بعض الشيوعيات الإسلامية والممالك والمشيخات الآسيوية الوراثة، أن تجد نظاماً لا يقدم آيات الإجلال، في الدستور والصحافة، للهيئات أو الرؤساء المنتخبين ديمقراطياً. كما أن أي دولة تتمتع بهذه الميزات تعد رسمياً متفوقة على أي دولة لا تتمتع بها، مثل جورجيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، مثلاً، مقارنةً بجورجيا السوفيتية، وباكستان المدنية التي ينخرها الفساد مقارنةً بالنظام العسكري هناك. وبغض النظر عن التاريخ والثقافة، فإن الملامح الدستورية المعروفة في السويد، وبابوا غينيا الجديدة وسيراليون -عندما يمكن إيجاد رؤساء منتخبين هناك- تضعها جميعاً في طبقة واحدة من الناحية الرسمية، بينما تُوضع باكستان وكوبا في طبقة أخرى. ولذلك فإن النقاش العقلاني العام حول الديمقراطية ضروري وصعب في آن.

أضف إلى ذلك، بعيداً عن الخطابات الرنانة، كما يبين الأستاذ جون دن (John Dunn)، فاليوم، ولو باختصار، "للمرة الأولى في تاريخ البشرية هناك شكل للدولة واحد سائد، هو الجمهورية الديمقراطية الدستورية النيابية"⁽¹⁾، رغم أنه ينبغي الإشارة إلى أن أعلى نسبة من الأنظمة السياسية المستقرة التي يمكن اعتبارها ديمقراطية من قبل المراقبين المستقلين يمكن اليوم أن توجد في الممالك، لأن الظاهر

(1) براعة الجنون *The cunning of Unreason*، لجون دن: فهم السياسة (لندن، 2000) ص 210.

أن هذه وَجَدَتْ في هذه البيئة السياسية خير ما يقيها قائمة، وبالتحديد في الاتحاد الأوروبي واليابان.

إن كلمة "الديمقراطية" في الخطاب السياسي في هذا الزمان، الذي يمكن وصف أكثره تقريباً بكلمات توماس هوبز في كتابه "الإخطبوط" (Leviathan) بأنه "خطبة جوفاء" تعني هذا الشكل النموذجي للدولة، أي دولة دستورية تتعهد بضمان سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية والحريات وغيرها، وتحكمها سلطات يجب أن تتضمن هيئات تمثيلية منتخبة بأغلبية عددية عبر انتخابات عامة يشارك فيها جميع المواطنين وتتعدد على نحو دوري بين المرشحين والمنظمات المتنافسة. لكن المؤرخين والمشتغلين بالعلوم السياسية يمكن أن يذكرونا محقين بأن هذا ليس هو المعنى الأصلي للديمقراطية، وأنه قطعاً ليس الوحيد. غير أن هذا ليس بذى أهمية لما أنا بصددده الآن، فالديمقراطية الليبرالية هي ما نواجهه اليوم، وآفاقها هي موضوع مناقشتي.

علينا أن نذكر أنه لا يوجد -بالضرورة أو بحكم المنطق- ربطٌ بين المكونات المختلفة للخليط الذي يصنع "الديمقراطية الليبرالية". فالدول غير الديمقراطية يمكن أن تبني على مبدأ "سيادة القانون"، كما كانت بروسيا وألمانيا الإمبريالية من غير شك. والدساتير، حتى الفعالة منها والعملية، لا يُشترط أن تكون ديمقراطية، فقد عرفنا منذ أيام دو توكفيل (de Tocqueville) وجون ستيوارت مل (John Stuart Mill) أن الديمقراطية غالباً ما شكلت عامل تهديد للحرية وقبول الأقليات أكثر مما شكلت عامل حماية لها، وعرفنا كذلك منذ أيام نابليون الثالث أن الأنظمة التي تصل إلى الحكم عبر الانقلابات العسكرية يمكن أن تستمر في كسب أقليات حقيقية عبر دعوات متلاحقة لحق التصويت العام (للكور). ولو شئنا التمثيل لذلك ببعض النماذج القرية، فلا كوريا الجنوبية ولا تشيلي في السبعينيات تطرح ربطاً عضوياً بين الرأسمالية والديمقراطية، رغم أن الاثنتين تعاملان في الخطاب السياسي الأميركي على أنهما تسوأمان سياميان تقريباً. وهما، باعتبارنا اليوم نتعامل مع السياسة والاجتماع من الناحية العملية وليس النظرية، يمكن أن تُعدّا من باب المراوغة الأكاديمية، إلا من حيث إنهما تطرحان أن جُل مزية الديمقراطية الليبرالية يكمن في اعتمادها على مكوناتها الليبرالية الدستوري أكثر منه في اعتمادها على مكوناتها

الديمقراطي، أو، بتعبير أدق، الانتخابي. أما مزية التصويت الحر فلا تكمن في أنه يضمن الحقوق، ولكن في أنه يُمكنُ الشعبَ (نظرياً) من التخلص من الحكومات غير المرغوب فيها. على أن ثمة ملاحظات ثلاثاً مهمة شديدة الصلة بموضوعنا: أولاًها واضحة، لكن أهميتها لا تُدرك دائماً. فالديمقراطية الليبرالية - شأن أي نمط آخر من أنماط النظام السياسي - تتطلب وحدة سياسية يمكن أن تمارس داخلها، والتي عادة ما تكون ذلك النوع من الدولة الذي يعرف عادة بـ "الدولة القومية". فهي لا تنطبق على الحقول التي لا يوجد فيها مثل هذه الدولة، أو يتوقع أن توجد، وخصوصاً للشؤون العالمية، بغض النظر عن مدى اهتمامنا بهذه. إن سياسات الأمم المتحدة - أياً كان وصفها - لا يمكن أن تدخل في إطار الديمقراطية الليبرالية إلا من الناحية المجازية. أما إذا كان من الممكن اعتبار سياسات الاتحاد الأوروبي ديمقراطية ليبرالية، فأمر سُبديهِ لك الأيام. وهذا تحفظ كبير إلى حد ما.

والثانية تلقي الشك على ما يعتقده كثير من الناس، بل في الواقع ما يؤمن به الجميع في الخطاب الأميركي العام، من أن الحكومة الديمقراطية الليبرالية هي دائماً، وكنتيجة حتمية، متفوقة على الحكومة غير الديمقراطية، أو على الأقل مفضلة عليها. ولا ريب في صحة هذا إذا تساوت الأمور كلها، لكنها ليست دائماً متساوية. دع عنك أوكرانيا المنهوبة، التي حصلت على الديمقراطية مقابل خسارة ثلثي الإنتاج القومي المتواضع الذي كان مخصصاً لها في العهد السوفيتي. وخذ كولومبيا مثلاً، وهي جمهورية، بمقاييس أميركا اللاتينية، بل بمعايير اليوم عموماً، تتمتع برقم فريد من الحكومات الديمقراطية الدستورية القائمة على التمثيل والمتواصلة عملياً، فقد كان فيها حزبان متنافسان انتخابياً، الأحرار والمحافظون، يخوضان التنافسات السياسية كما تتطلبه النظرية، وهي لم تكن قط تحت حكم عسكري أو قادة فاشيين لأكثر من فترات قصيرة. ومع ذلك، ورغم أن البلد لم يدخل في حروب دولية، فإن عدد من قُتلوا أو أُصيبوا بعاهات مستديمة أو أُخرجوا من ديارهم وأموالهم في كولومبيا خلال نصف القرن الماضي يُقدر بالملايين. ونكاد نجزم بأن هذا العدد يفوق بكثير نظيره في أي بلد يقع ضمن الفضاء الغربي، كما أنه أكبر حتماً من أي عدد في بلدان تلك القارة التي ابتليت بالديكتاتوريات العسكرية. ولست أزعم هنا أن الأنظمة غير الديمقراطية أفضل من الأنظمة

الديمقراطية، لكنه مجرد تذكير بحقيقة كثيراً ما يتم إغفالها وهي أن خير البلاد لا يعتمد على وجود نمط ما من الإجراءات الدستورية أو غيابه، مهما نال ذلك النمط من التزكية الأدبية.

الملاحظة الثالثة عبر عنها ونستون تشرشل في مقولته المعروفة "الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم، باستثناء جميع الأشكال الأخرى". فبينما تؤخذ هذه المقولة على أنها في صالح الديمقراطية التمثيلية الليبرالية، فهي في الحقيقة تعبير عن الشك. ومهما تكن الشعارات، فإن المحللين السياسيين والساسة يقعون في غاية الشك في الديمقراطية التمثيلية الواسعة النطاق كسبيل فعال لتسيير الحكومات، أو غيرها. فالنظرة إلى الديمقراطية هي في الأساس نظرة سلبية، إذ حتى بوصفها بديلاً عن غيرها من النظم، لا يمكن تعريفها إلا بحذر. غير أن هذا الأمر لم يكن مهماً خلال أكثر القرن العشرين، نظراً لأن النظم السياسية التي كانت تنافسها - من كلا اليمين واليسار الفاشيين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن اليسار الفاشي أساساً حتى نهاية الحرب الباردة - كانت، أو على الأقل بدت لكثير من الليبراليين، في غاية القبح والسوء. وإلى أن واجهت مثل هذا التحدي، فعيوب الديمقراطية الليبرالية التمثيلية التي لا تنفك عنها، بوصفها نظاماً للحكم، كانت بينة لأكثر المفكرين الجادين، وكذلك لكُتّاب الهجاء السياسي. بل لقد كانت هذه العيوب تناقش بصراحة وعلى الملأ حتى بين الساسة، إلى أن بات من غير الملائم التصريح بين الناس بما كانوا يعتقدونه عن مجموع المصوتين الذين كانت انتخاباتهم تعتمد عليهم. على أن هذه الديمقراطية كانت مقبولة في البلاد التي لها تاريخ طويل مع الحكومات التمثيلية، ليس لأن النظم الأخرى كانت تبدو أسوأ بكثير فحسب، ولكن لأن قلة قليلة من الناس شعرت فعلاً بالحاجة لنظام بديل، ولا سيما في حقبة شهدت ثراء عاماً، وحياة أفضل حتى للفقراء، وأنظمة ضمان اجتماعي شاملة، بخلاف الحقبة البائسة التي غمرتها حروب عالمية، وشملتها نكبات اقتصادية كروية. ولا ريب أن كثيراً من أنحاء العالم التي تحكمها الآن شكلياً حكومات تمثيلية تعيش مثل هذه الأوقات السعيدة.

إن انتقاد شعارات الديمقراطية الليبرالية بوصفها نموذجاً للحكومة هو، كما كان دوماً، لعبُ أطفال. إلا أن شيئاً واحداً فيها لا سبيل إلى إنكاره، وهو أن

"الشعب" (أي جماعة من الناس ينسحب عليها هذا التعريف) هو اليوم الأساس والمرجع العام لجميع حكومات الدول ما عدا الشيوقراطية منها. وليس هذا غير ممكن التجنب فحسب، بل هو صحيح، لأن الحكومة لو كان لها من هدف، فليس سوى أنها تتكلم باسم جميع مواطنيها وتسعى لتوفير الخدمة والرعاية لهم. هكذا كانت الحكومة في عصر الرجل العادي⁽²⁾، من الشعب وإلى الشعب، رغم أنه كان من الواضح أنها لا يمكن أن تكون، بأي معنى إجرائي، حكومة بواسطة الشعب. وقد شكّل هذا أرضية عامة للديمقراطيين الأحرار، والشيوعيين، والفاشيين، والقوميين من جميع الألوان، رغم أن أفكارهم اختلفت في كيفية تشكيل "إرادة الشعب" والتعبير عنها والتأثير عليها. فالديمقراطية الليبرالية هي الميراث العام الذي ورثه القرن الحادي والعشرون عن القرن العشرين، قرن الحروب الشاملة والاقتصادات التعاونية. وهي لا تعتمد على أن المساواة بين الشعوب لم تعد تقبل الدونية في مجتمع طبقي تحكمه جماعة من المتفوقين "طبيعياً"، وإنما كذلك على حقيقة أن الدول القومية الحديثة، والاقتصادات والنظم الاجتماعية لم تستطع إلى الآن أن تعمل بدون الدعم الصامت، بل حتى المشاركة والتعبئة الفعالة لأعداد ضخمة من مواطنيها. فالدعاية الواسعة كانت عنصراً أساسياً حتى للأنظمة التي كانت مستعدة لأن تطبق على شعوبها الإكراه اللامحدود. حتى الدكتاتوريات لا تستطيع البقاء طويلاً إذا ما خسرت رغبة رعاياها في قبول النظام. ولذلك فعندما وقعت الواقعة، ذهب ما يسمى بالأنظمة "التوتاليتارية" (الاستبدادية) في أوروبا الشرقية كأنه لم يكن، في لمح البصر وهدوء الأموات.

إنه ميراث القرن العشرين. فهل سيظل هذا هو الأساس للحكومة الشعبية، بما فيها الديمقراطية الليبرالية، في القرن الحادي والعشرين؟ إن ما تطرحه هذه المحاضرة هو أن المرحلة الراهنة من التطور الرأسمالي المعولم قللت من شأن هذا الميراث، وأن هذا التطور سيكون له، بل قد بدأنا نرى له آثاراً خطيرة على الديمقراطية الليبرالية،

(2) هذا العصر هو الفترة الواقعة بين عشرينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته، وهو فترة من التاريخ شهد فيها المجتمع الأميركي تحولات كثيرة هامة، فيما يتعلق بالسياسة والاقتصاد والاجتماع. ولعل أهم ما تميز به هذا العصر هو أن ما وقع فيه من إصلاحات سياسية كان يقصد منه وضع سلطة أكبر في يد الرجل العادي. (المترجم)

كما هو مفهوم الآن، لأن السياسة الديمقراطية اليوم تعتمد على افتراضين اثنين، أحدهما أخلاقي، أو إن شئت: نظري، والآخر عملي. أما بلغة الأخلاق، فهي تتطلب الدعم السريع للنظام من قبل كتلة المواطنين الذين يفترض أنهم يشكلون مجموع سكان الدولة. ومهما كانت الأوضاع التي حظي بها البيض في أبارتايد جنوب أفريقيا ديمقراطية، فإن نظاماً حرم أغلبية سكانه من حقوقهم لا يمكن أن يعد ديمقراطياً. إن ما يقوم به المرء من أفعال يعبر من خلالها عن موافقته على شرعية النظام السياسي، مثل التصويت الدوري في الانتخابات، هو شيء رمزي ليس إلا. بل طالما كان من المتعارف عليه في أوساط علماء السياسة أنه في الدول التي تتمتع بمواطنة واسعة، فإن أغلبية متواضعة فقط هي التي تشارك على نحو متواصل وفعال في شؤون الدولة أو منظماتها الجماهيرية. وهذا أمر يرتاح له أولئك الذين يتولون زمام الأمور، ولطالما رغب الساسة والمفكرون المعتدلون في وجود درجة من اللامبالاة السياسية⁽³⁾. لكن تلك الأفعال مهمة؛ فإننا نواجه اليوم بُعْداً شديد الوضوح من قبل بعض المواطنين عن الفضاء السياسي. ويبدو أن معدل المشاركة في الانتخابات أخذ في التناقص في معظم البلاد الديمقراطية الليبرالية. ولو كانت الانتخابات الشعبية هي المعيار الأساسي للديمقراطية التمثيلية، فما مدى إمكانية الحديث عن الشرعية الديمقراطية لسلطة منتخبة من قبل ثلث الناخبين المفترضين، كما في حالة مجلس النواب الأميركي، أو من قبل نحو 10 أو 20% من الناخبين، كما في حالة انتخابات الحكومة المحلية البريطانية الأخيرة والبرلمان الأوروبي؟ أو في الواقع في حالة رئيس الولايات المتحدة منتخب من قِبَل أقلّ بقليل من نصف النصف المخول بالتصويت من الأميركيين؟

وعلى الجانب العملي، فإن حكومات الدول القومية أو الإقليمية الحديثة -أي حكومة- تركز على افتراضات ثلاثة: أولها تمتعها بقوة تفوق قوة أي جماعة أخرى تعمل فوق أراضيها، الثاني أن سكان أراضيها يقبلون سلطتها برغبة منهم، قويت أم

(3) السلوك السياسي *Political behavior*، لهربرت تينغستن: دراسات في إحصائيات الانتخابات (لندن، 1937)، صفحات 225 إلى 226، والرجل السياسي *Political man* لسميور مارتن ليبست: القواعد الاجتماعية للسياسة (طبعة ورقية الغلاف، نيويورك، 1963)، صفحات 227 إلى 229.

ضعفت. والثالث أن الحكومات يمكنها أن تقدم لهم خدمات لا يمكن أن تصل إليهم من غير هذا الطريق بالتساوي، أو بالمطلق، مثل، كعبارة "قانون وحكم" في القول المأثور. وعبر السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية ما فتئت صلاحية هذه الافتراضات آخذة في الازمحلال.

أولاً، فبينما تبقى الدولة أقوى من أي قوة محلية منافسة، كما بينت لنا السنوات الثلاثون الماضية في إيرلندا الشمالية، فحتى أقوى الدول وأكثرها استقراراً وفاعلية فقدت الاحتكار المطلق للقوة، لأسباب منها سيل الأدوات القتالية الحديثة الصغيرة والقابلة للحمل وذات القدرة التدميرية، والتي باتت من المجموعات الصغيرة على طرف الثمام، ثم ما تعاني منه الحياة الحديثة من ضعف شديد إزاء أي ارتباك مفاجئ، مهما كان صغيراً. ثانياً، أقوى عمودين ترتكز عليهما الحكومة المستقرة بدأ بالاهتزاز، وهما (في البلدان ذات الشرعية الشعبية) الولاء الطوعي والخدمة التي يقدمها المواطنون للدولة، و(في البلدان التي ليس فيها شرعية شعبية) القابلية للانصياع للقوة الطاغية والمتجذرة للدولة. فبدون الأول، ما كان ليكون من الممكن خوض الحروب الشاملة التي اعتمدت على الخدمة العامة والتعبئة الوطنية، كما لم يكن من الممكن ارتفاع دخل الدول إلى نصيبه الحالي من إجمالي الناتج القومي الذي ربما يصل اليوم إلى 40% في بعض البلدان، ويبلغ 20% أو نحوها حتى في الولايات المتحدة وسويسرا. وبدون الثاني - كما يبدو من تاريخ أفريقيا وأصقاع شاسعة من آسيا - لم يكن لمجموعات صغيرة من الأوروبيين أن تحافظ على حكم استعماري لأجيال بتكلفة متواضعة نسبياً.

الافتراض الثالث لم يتم الاستخفاف به عبر إضعاف قوة الدولة فحسب، ولكن من خلال عودة في أوساط السياسيين والمنظرين، منذ السبعينيات، إلى الانتقاد شديد التطرف للدولة لحملها على عدم التدخل في شؤون المواطنين وإلغاء دورها بأي تكلفة. ذلك أن ثمة دعوى، تعتمد على معتقدات ثيولوجية أكثر من اعتمادها على الدليل التاريخي، أن أي خدمات تقدمها السلطات العامة لا تخلو من أحد أمرين، فهي إما أن تكون غير مرغوب فيها، وإما أن "السوق" توفرها على نحو أفضل، بجودة أعلى وسعر أقل. ومنذ ذلك الحين تضخم استبدال الخدمات الخاصة أو المخصصة بالخدمات العامة (وكذلك بالخدمات التعاونية). وعليه فقد

تم التخلي عن كثير من أنشطة الحكومة القومية أو المحلية، كمصلحة البريد والسجون والمدارس والمياه وحتى خدمات الضمان الاجتماعي لصالح شركات تجارية، أو تحويل هذه الأنشطة إلى شركات خاصة. كما تم تحويل الموظفين الحكوميين إلى وكالات خاصة أو استبدالهم بمتعاقدين تجاريين، بل لقد تم التعاقد مع شركات حتى فيما يتعلق بالشؤون الحربية. وبالطبع فقد أمسى نموذج الشركات الخاصة التي تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح هو النموذج الذي تطمح إليه حتى الحكومة نفسها. وإلى درجة حدوث هذا، فقد مالت الحكومة إلى اللجوء إلى آليات الاقتصاد الخاص لاستبدال التعبئة النشطة والخاملة لمواطنيها. وفي الوقت نفسه، فلا سبيل إلى إنكار أنه في البلدان الغنية في العالم فإن الانتصارات غير العادية للاقتصاد قدمت لمعظم المستهلكين أكثر مما قدمته أو وعدت به أي حكومة أو جماعة في الآونة الأقل انتعاشاً.

لكن هنا تحديداً تكمن المشكلة، فإن نموذج سيادة السوق ليس متمماً لليبرالية الديمقراطية، ولكنه بديل عنها. بل إنه بديل عن أي لون من ألوان السياسة، من حيث إنه ينكر الحاجة للقرارات السياسية التي هي تحديداً قرارات تخص المصالح العامة أو مصالح الجماعة كقسيم لمجموع الخيارات المتاحة للأفراد الباحثين عما يفضلون، سواء أكانت هذه الخيارات عقلانية أم غير ذلك. وعلى أي حال، فذلك يعني أن عملية التمييز المستمرة لاكتشاف ما يريده الناس، والتي توفرها السوق (وبحث السوق) يجب أن تكون أكثر فاعلية من اللجوء -من وقت لآخر- إلى عد الرؤوس عدداً تقريباً عبر الانتخابات. فالمشاركة في السوق تعوض عن المشاركة في السياسة، والمستهلك يأخذ مكان المواطن. وقد ذهب السيد فوكوياما إلى أن اختيار المرء عدم التصويت، كاختياره التسوق في السوبرماركت بدلاً من حانوت محلي صغير، إنما يعكس "خياراً ديمقراطياً يقوم الناس به، فهم يريدون سيادة المستهلك"⁽⁴⁾. ولا شك أنهم يريدون، لكن هل هذا الخيار متكافئ مع ما اعتبر نظاماً سياسياً ديمقراطياً ليبرالياً؟

ومن هنا، فإن الدولة الإقليمية ذات السيادة، أو تركيبة الدولة، التي تمثل الإطار الرئيسي للديمقراطية أو أي سياسات أخرى، باتت اليوم أوهن من ذي قبل،

(4) مجلة بروسبكت Prospect، أغسطس إلى سبتمبر 1999، ص 57.

فقد قل مدى أنشطتها وتقلصت فعاليتها، وأخذت هيمنتها على مواطنيها أو رعاياها في الانحدار، إذ لم يعودوا يُبدون تلك الطاعة العمياء أو ذلك الإذعان السلبي. ويبدو أن ما شهدته القرنان ونصف القرن من نمو متواصل في قوة الدول الإقليمية الحديثة وقدرتها على تعبئة سكانها، أياً كانت طبيعة أو أيديولوجية أنظمة تلك الدول، شارف على الانتهاء. فلم تعد مقولة سلامة أراضي البلدان الحديثة، أو التي يطلق عليه الفرنسيون "الجمهورية واحدة وغير قابلة للتجزئة"، مقولة مسلماً بها. فهل في غضون ثلاثين عاماً من الآن ستبقى دولة إسبانيا أو إيطاليا أو بريطانيا العظمى غير المنقسمة محط انتماء مواطنيها؟ إن هذه هي المرة الأولى منذ قرن ونصف من الزمان يمكن طرح مثل هذا السؤال بواقعية، وجل ما سبق يؤثر حتماً على آفاق الديمقراطية.

لقد عادت العلاقة بين الرعايا والسلطات العامة أكثر فتوراً، وغدت صلاتهما أكثر وهناً. لقد تدهور مفهوم "الملك الذي تحيط به هالة من القداسة تدهوراً شديداً، ليس للملوك الذين ذكرهم شكسبير فحسب، بل الرموز العامة التي تستحوذ على الالتزام القومي وولاء المواطنين في أي حكومة شرعية، وبخاصة الحكومات الديمقراطية، الرئاسية والملكية. ولعل هذا يتضح في أجلى صوره في البرلمان البريطاني، فلا أدل على تدهوره من أن الصورة الرسمية للبرلمان التي نراها على شاشاتنا إنما تهدف إلى حجب تناثر ثلة من أعضائه في مساحة خاوية من المقاعد الخضراء. أما جلساته فلم تعد تُنقل حتى في كبريات الصحف، باستثناء ما يقع من شد وجذب بين النواب أو على سبيل التمثيل الهزلي. وعلاوة على ذلك، فهناك وهن عضال في الحركات أو الآلات السياسية الرئيسية الخاصة بتعبئة الفقراء جميعاً، والتي كانت تعطي بالفعل معنى حقيقياً لبعض الشيء لكلمة "ديمقراطية".

ومن ثم، فقد وهنت رغبة المواطنين في المشاركة في الحقل السياسي، وضعفت فعالية الطريقة التقليدية لممارسة المواطنة، والتي تعد -طبقاً للنظرية المعتادة- الطريقة الشرعية الوحيدة، وهي الانتخابات التي تجرى عن طريق التصويت الشامل لكل من يمثل "الشعب"، ومن ثم الذين يحق لهم ممارسة السلطة نيابة عنهم. أما في الفترات التي تتخلل الانتخابات، والتي تكون عدة أعوام في المعتاد، فلا وجود للديمقراطية إلا كتهديد محتمل في وجه إعادة انتخابهم أو إعادة انتخاب أحزابهم. لكن من

الواضح أن ذلك غير واقعي من وجهة نظر المواطنين والحكومات على السواء. ومن هنا، يزداد الزيف الفكري في الكلمات المنمقة العامة التي يلقيها السياسيون الديمقراطيون، ولا سيما عندما يواجهون عنصرين في مجرى الأحداث السياسية الديمقراطية أصبحا أساسيين، وهما دور الإعلام الحديث، والتعبير عن الرأي العام من خلال الأفعال المباشرة (أو غياب الأفعال).

ذلك أن هذين العنصرين هما المحركان اللذان يمكن من خلالهما ممارسة بعض السيطرة على أفعال الحكومة في الفترة بين الانتخابات، كما أن تطورهما يعوض ما حل بمشاركة المواطنين وفعالية الإجراءات المعتادة التي تتخذها الحكومة التمثيلية من ضعف وتدهور. فالعناوين الرئيسية، أو بالأحرى الصور التلفزيونية التي لا تقاوم، هي الهدف المباشر للحملات السياسية كافة، لأنها أكثر فعالية من تعبئة عشرات الآلاف، كما أنها بالطبع أسهل. لقد ولى الزمن الذي كانت تؤجل فيه جل الأعمال في مكتب الوزير من أجل الإجابة عن سؤال حرج يثار في البرلمان. فقد بات بمقدور صحفي متحرر أن يعطل حركة رئيس الوزراء تماماً من خلال ما يتيح له النشر من آفاق، فليست المناقشات البرلمانية ولا حتى سياسات التحرير هي التي تعرض تعبير الجماهير عن سخطها بهذا القدر من الجلاء الذي يجعل الحكومات - حتى التي أحرزت أعلى أغلبية في الأصوات منها - تضطر للاهتمام بها في الفترة ما بين الانتخابات، كما وقع أيام فرض ضريبة الدخل المتساوية (Poll Tax)، وضريبة البترول، والحملة على الأطعمة المعدلة وراثياً. وعندما يثار سخط الجماهير، فليس من المجدي تجاهلها بزعم أنها أثّرت من جانب قلة غير منتخبة وغير صالحة لتمثيل الشعب، كما هو الحال في المعتاد.

يتضح بجلاء الدور الرئيسي للإعلام في السياسات الحديثة، فبفضله، غدا الرأي العام أكثر قوة من ذي قبل، وهذا يفسر الصعود غير المنقطع للمهن المتخصصة في التأثير فيه. أما الأقل وضوحاً فهو الصلة الحرجة التي تربط السياسة الإعلامية والأفعال المباشرة، أي الأفعال التي تتخذ من الأسفل والتي تؤثر على أعلى صانعي قرار تأثيراً مباشراً، مُغفلة دور الآليات الوسيطة للحكومة التمثيلية الرسمية، وهو ما لا يخفى في حال عدم وجود مثل هذه الآليات الوسيطة، أي في شؤون ما بين الدول. كلنا يعرف ما يسمى أثر قناة "سي.أن.أن": وهو الشعور السياسي

القوي، لكن غير المنظم كلياً، بأن "إجراءً يجب أن يتخذ" حيال المشاهد الوحشية الشنيعة التي تظهر على التلفاز، كما هو الحال في كردستان وتيمور أو أي مكان آخر، والتي كانت من الشدة بحيث نجم عنها إجراءات تكاد تكون مرتجلة من قبل الحكومات استجابة لهذه المشاهد. بل منذ عهد أقرب، أظهرت المسيرات في سياتل وبراغ فعالية العمل المباشر الهادف الذي قامت به مجموعات صغيرة واعية بأثر الكاميرا، حتى على المنظمات المؤسسة لتكون ذات حصانة ضد العمليات السياسية الديمقراطية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولو كان هناك اليوم عناوين رئيسية نحو "رواد الصناعة المالية العالمية يأخذون التحذيرات بعين الاعتبار"⁽⁵⁾، فسيكون الدافع وراء ذلك، ولو جزئياً، ما يظهر في أفضل أماكن للعناوين الرئيسية من صور مشاجرات بالأيدي بين مجموعات من الأقوياء المستترين بأقنعتهم السوداء ومجموعة من شرطة مكافحة الشغب وقد غطيت رؤوسهم بالخوذات وأجسامهم بالدروع كما لو كانوا في حروب العصور الوسطى.

كل ذلك يواجه الديمقراطية الليبرالية بأخطر مشاكلها وأكثرها حداثة. ففي عالم يزداد عولمة وتخطياً للحدود القومية، تتعايش الحكومات القومية مع قوى لها نفس القدر، على الأقل، من التأثير الذي تحدته الحكومات على الحياة اليومية لمواطنيها، إلا أنها خارجة عن سيطرتها بدرجات متفاوتة. ومع هذا، فلا تملك الحكومات الخيار السياسي بالتنازل أمام القوى الخارجة عن سيطرتها، حتى لو رغبت في ذلك. فإقرارات العجز عن فعل شيء حيال اتجاه انفلات أسعار النفط لا تندرج ضمن الأمور السياسية، لأنه عندما يقع خطأ ما، يغدو لدى الناس -بمن فيهم المديرون التنفيذيون للشركات- قناعة مسوغة بأن الحكومة يمكنها أن تفعل شيئاً، بل يجب عليها فعل شيء حيال ذلك، حتى في بلدان مثل إيطاليا، حيث يتوقع من الدولة أن تقدم القليل أو لا تقدم شيئاً، وكذلك الولايات المتحدة حيث لا يؤمن بالدولة عدد كبير من الناحيين. وفي النهاية، هذا هو سبب وجود الحكومات.

ولكن ما الذي بمقدور الحكومات أن تفعله ويجب أن تفعله؟ فالحكومات باتت تقع تحت ضغط متزايد، أكثر من ذي قبل، يفرضه عليها رأي الجمهور الذي

(5) إنترناشيونال هيرالد تريبيون International Herald Tribune، 2 أكتوبر 2000، ص 13.

تضعه دائماً نصب أعينها، والحكومات تدرك أهمية هذا الرأي، وهذا ما يقيد خياراتها. وعلى الرغم من ذلك، لن تتوقف الحكومات عن ممارسة السلطة. بل يحثها خبراء العلاقات العامة لديها على أن تظهر دائماً في حالة ممارسة للسلطة، وهذا، كما نعرف من التاريخ البريطاني في أواخر القرن العشرين، يضاعف عدد الإيماءات والإعلانات وأحياناً التشريعات غير الضرورية. ومع ذلك، حتى بدون ما يفرضه عليهم خبراء العلاقات العامة، وعلى النقيض من الحالمين بعالم تحكمه كلياً (ولما فيه الخير) "اليد الخفية" لآدم سميث، دائماً ما تتعثر السلطات العامة في الوقت الحالي في اتخاذ قرارات بشأن المصلحة العامة تكون فنية بقدر كونها سياسية. ومن هنا فلا يمكن الاسترشاد بالأصوات الديمقراطية (أو اختيار المستهلكين في السوق). فهذه الأصوات في أفضل الأحوال معجلة للسرعة أو كاذبة لها، إذ من غير الممكن اكتشاف التبعات البيئية للنمو المتناهي في حركة مرور السيارات، وأفضل الطرق للتعامل معها هو الرجوع إلى الاستفتاءات الشعبية. وعلاوة على ذلك، قد تكون هذه الطرق في نهاية الأمر غير شائعة، وفي حقل الديمقراطية، ليس من الحكمة أن يفرض على مسامع جمهور الناخبين ما لا يودون سماعه. فكيف يمكن تنظيم الشؤون المالية للدولة بشكل منطقي، إذا كانت الحكومة قد أقنعت نفسها فعليا بأن أي اقتراح لرفع الضرائب في أي مكان سوف يؤدي إلى إنهاء أي أمل لها في الانتخابات، وإذا كانت الحملات الانتخابية مجرد مباريات في حث اليمين في الشؤون المالية، وميزانيات الحكومات إنما هي تدريبات على التعتيم المالي؟ فإن "رغبة الشعب" - باختصار - أياً كانت طريقة التعبير عنها لا يمكن أن تملئ المهام المحددة المنوطة بالحكومات. وحسب ما لاحظته واضعا النظريات الديمقراطية - اللذان ما قدّرهما الناس حقاً قدّرهما - سيدني (Sidney) وبياتريس ويب (Beatrice Webb)، فيما يخص الاتحادات التجارية، فإنها لا يمكن أن تحكم على المشاريع بل النتائج فحسب، وتكون أفضل بكثير عند "التصويت ضد" عنها في "التصويت مع"، وعندما تحقق بالفعل أحد انتصاراتها المعارضة الرئيسية، مثل الإطاحة بالأنظمة الفاسدة التي استمرت خمسين عاماً بعد الحرب في إيطاليا واليابان، لا يمكنها أن توفر وحدها بديلاً. وسوف نرى ما إذا كان بوسعها ذلك في صربيا.

ومع هذا كله، فإن الحكومة في خدمة الشعب، ويجدر الحكم على آثارها من خلال ما تقدمه للشعب. ومهما بلغت "رغبة الشعب" مبلغها من عدم الوعي أو الجهل أو حتى الغباء، ومهما كانت طرق الكشف عنها غير ملائمة، فإن رغبة الشعب لا يمكن الاستغناء عنها. كيف بنا إذاً أن نقيم الطرق التي تؤثر بها الحلول الفنية السياسية للمشاكل التي تخص الإنسانية -مع ما لها من خيرة وكونها مرضية فنياً في المجالات الأخرى- على حياة البشر الحقيقيين؟ باءت الأنظمة السوفيتية بالفشل لعدم السماح بنهج اتجاهين معاكسين بين من يتخذون القرارات "لصالح الشعب" ومن تُفرض عليهم هذه القرارات. ووقعت العولمة في ظل نظرية عدم التدخل (دعه يعمل) في السنوات العشرين الماضية في نفس الخطأ، والحكومة هي التي قامت على إزالة جميع العقبات التي تواجهها على نحو منظم، بناء على مشورة أجدر الاقتصاديين الخبراء فنياً. وبعد عشرين سنة من إغفال التبعات الاجتماعية والإنسانية للرأسمالية العالمية المحررة، استنتج رئيس البنك الدولي أن كلمة "عولمة" توحي لمعظم سكان العالم بـ "الخوف وعدم الأمان" بدلاً من "الفرصة والاحتواء في العالم"⁽⁶⁾. حتى ألان غرينسبان (Alan Greenspan) ووزير المالية بالولايات المتحدة لاري سامرز (Larry Summers)، وافقا على أن "كراهية العولمة تمتد جذورها بشدة" وأن "اعتزال السياسات التي تستهدف السوق والعودة إلى مذهب حماية الإنتاج الوطني" إنما هي احتمالات حقيقية.

ولا ننكر إذاً أنه في ظل الديمقراطية الليبرالية، يجعل الإنصات إلى إرادة الشعب ممارسة السلطة أكثر صعوبة. ولم يعد الحل الأمثل متاحاً للحكومات في الوقت الحالي إلا بشق الأنفس، وهو الحل الذي كان يركن إليه المتهنون بالمهن الطبية والطيارون في الماضي، ولا يزالون يحاولون الركون إليه في عالم يزداد ريبه، وهو القناعة الواسعة الانتشار بأننا نشاطرهم نفس المصالح؟. إننا لم نخبرهم بكيفية تقديم الخدمة لنا، لأننا لا نستطيع ذلك لأننا لسنا من أهل الخبرة، ولكننا نثق بهم ما لم يستجد أي خطأ ما. تتمتع بضع حكومات كقسيم للأنظمة السياسية في الوقت الحالي بهذه الثقة الأساسية والبدئية. في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، أي متعددة الأحزاب، نادراً ما تُمثل الأغلبية الفعلية للأصوات، وناهيك عن جمهور الناجحين

(6) في نفس المكان.

(في المملكة المتحدة، لم يحظ أي من الأحزاب منذ عام 1931 بما يزيد عن 50% من الأصوات، وكذلك لم تمثل أي من الحكومات منذ التحالف في زمن الحرب أغلبية واضحة. لقد انهارت المدارس ومحركات الديمقراطية التي كانت تنتهج النهج القديم، وكذلك المنظمات والأحزاب التي تمثل الجمهور، والتي أولت حكوماتها في السابق ثقة بديهية ودعمًا وطيداً. وفي ظل الإعلام فائق القوة الموجود في كل مكان في آن واحد، بمقدور القائد الذي يجلس في المقعد الخلفي (الراكب الذي لا يرضى بما يقوم به السائق)، والذي يدعي أنه نذٌ للحكومة في الخبرة، أن يعلق باستمرار على أداء الحكومة.

في ظل هذه الظروف، فإن الحل الأنسب، وربما الوحيد، للحكومات الديمقراطية هو الحفاظ على عملية صناعة القرار قدر الإمكان في منأى عن الإعلان والسياسة، أو على الأقل تجنب الإجراءات الخاصة بالحكومة التمثيلية، وهذا يعني كلاً من الناحيتين الأساسيين وأنشطة المجالس والوكالات المنتخبة. (الولايات المتحدة، وهي بلا ريب حالة قصوى، تقوم بمهام دولة لها سياسة حكومية متماسكة، فحسب، إذ إن الرؤساء قد وجدوا في بعض الأحيان طرقاً يمكنهم من خلالها تفادي الغلو في الرسميات المفرطة التي يلتزم بها الكونغرس المنتخب على نحو ديمقراطي). وهذا ينطبق كذلك في بريطانيا، حيث عملت المركزية اللافتة للنظر لسلطة صنع القرار القوية بالفعل جنباً إلى جنب مع التقليل من شأن مجلس النواب وكذلك التحويل الشديد في مهام المؤسسات غير المنتخبة، سواء أكانت عامة أم خاصة، تحت مظلة كل من حكومات حزب المحافظين وحزب العمل. وسوف يتم وراء الكواليس (في الخفاء) التفاوض بشأن عدد لا بأس به من السياسات وحسمها، مما يسهم بالطبع في زيادة ارتياب المواطنين إزاء الحكومة والإنقاص من نظرهم للسياسيين، وهنا ستخوض الحكومات حرب عصابات مستمرة ضد التحالف بين مصالح حملات الأقليات المنظمة والإعلام. وهؤلاء سوف يرون بشكل متزايد أن دورهم السياسي هو نشر كل ما تفضل الحكومات أن تبقيه سراً، وفي الوقت نفسه، وهذا من باب السخرية لمجتمع يعتمد كلياً على تدفق غير منقطع للمعلومات والترفيه، فهم يعتمدون على وكلاء الدعاية بالمؤسسات التي عليهم انتقادها لشغل شاشاتهم وصفحاتهم.

إذاً في هذا الموقف، ما هو مستقبل الديمقراطية الليبرالية؟ فهو لا يبدو بالغ الكتابة على الورق، اللهم إلا في الثيوقراطية الإسلامية، حيث لم تعد هناك حركات سياسية قوية تعارض هذا الشكل من الحكومة من حيث المبدأ، ولن تقوم لإحداها قائمة في المستقبل القريب. وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين العصر الذهبي للدكتاتورية العسكرية، وهو ما كان يمثل خطراً أكبر بمراحل من الشيوعية على الأنظمة الانتخابية الغربية والمستقلة التي كانت مستعمرة في السابق. ولم يكن القرن الحادي والعشرون يبدو أفضل بالنسبة إليهم. ولم تختَر أي من الدول العديدة التي كانت شيوعية في السابق أن تسير على نفس الدرب، وعلى أي حال، تفتقد جل هذه الأنظمة الشجاعة الكاملة لاعتناق فكرة مناهضة للديمقراطية، وتزعم فقط أنها حامية الدستور حتى يوم العودة (غير محدد التاريخ) للحكم المدني. ويبدو أننا لا نرى الحكومات السابقة التي نصبها الناس في الزنانات بزوايا الشوارع، ولا سيما في المناطق العديدة التي يسودها الفقر وعدم الرضا الاجتماعي؟ ومرة أخرى، مهما كان ما يبدو عليه الحال قبل الزلازل الاقتصادية التي وقعت من عام 1997 إلى 1998، فمن الواضح أن يوتوبيا السوق العالمي الذي لا دولة له طبقاً لنظرية عدم التدخل (دعه يعمل) لن يتحقق. ومعظم سكان العالم، وبالطبع الخاضعون منهم للأنظمة الديمقراطية الليبرالية الجديدة بهذا الاسم، سوف يظلون يعيشون في دول فعالة عملياً، على الرغم من أنه في بعض المناطق التعيسة انفصلت سلطة الدولة عن الإدارة بشكل افتراضي. ستستفيد غالبية أعضاء الأمم المتحدة أقصى استفادة من أحد الأنظمة السياسية المطابقة للنظام الحديث، أو - كما هو الحال في أجزاء كبيرة من أميركا اللاتينية - من أحد الأنظمة الطويلة بل والمألوفة في أجزاء منها، ولن ينجح هذا النظام في أغلب الأحوال، إلا أنه قد ينجح أحياناً. ومن هنا، ستستمر السياسة. ولأننا سنظل نعيش في عالم شعبي (محوره الشعب)، إذ ينبغي على الحكومات فيه أن تضع الشعب نصب أعينها، ولا يستطيع الشعب فيه أن يحيا دون حكومة، فسوف تستمر الانتخابات الديمقراطية. واليوم تم إدراك أهمية الانتخابات عالمياً تقريباً بوصفها تضيي الشرعية، وأنها توفر للحكومة على نحو ثانوي طريقة ملائمة لاستشارة "الشعب" دون الحاجة لتوريط نفسها في خطوات مادية للغاية.

وبإيجاز، سوف نواجه مشاكل القرن الحادي والعشرين بمجموعة من الآليات السياسية غير ملائمة على الإطلاق للتعامل مع هذه المشاكل، فهي تنحصر داخل حدود الدول القومية، التي يزداد عددها، وتجاهه عالماً متعولماً يخرج عن نطاق العمل بها. وليس من الواضح كذلك إلى أي مدى يمكن تطبيقها في الإقليم الشاسع المتغير، والذي لا يملك إطاراً سياسياً مشتركاً، مثل الاتحاد الأوروبي. وهذه الآليات تواجه اقتصاداً عالمياً يعمل بفعالية من خلال اتحادات مختلفة نسبياً (مؤسسات عابرة للقوميات) لا تنطبق عليها اعتبارات الشرعية السياسية والمصلحة العامة وتسلك قنوات بديلة للسياسة، وفوق ذلك كله، تواجه الآليات المشاكل الأساسية لمستقبل العالم في عصر أضحى فيه تأثير أفعال الإنسان على الطبيعة والعالم إحدى قوى الاتساق الجيولوجي. وسوف يتطلب حل هذه المشاكل أو التخفيف من حدتها، أو بالأحرى، يجب أن يتطلب اتخاذ تدابير لن تدعم بلا ريب من خلال عد الأصوات أو قياس ما يفضلته المستهلك. إن هذا التصور غير مشجع على الإطلاق سواء على صعيد آفاق الديمقراطية طويلة الأمد أو الآفاق العالمية.

إننا نواجه الألفية الثالثة، مثل الرجل الإيرلندي (المشكوك في ما ينسب إليه) الذي عندما سئل عن الطريق إلى باليناهاينش، استطرد قليلاً ثم قال: "لو كنت مكانك، ما كنت لأبدأ من هنا" .. ولكن من هنا نبدأ.

نشر الديمقراطية

إننا نعيش اليوم مرحلة ما يبدو أنها إعادة تشكيل مخططة للنظام العالمي بواسطة الدول القوية، فالحروب في العراق وأفغانستان إن هي إلا جزء واحد من جهد يفترض أن يكون عالمياً لخلق نظام عالمي عبر "نشر الديمقراطية". وليست هذه الفكرة محض خيال فحسب، ولكنها أيضاً تنطوي على خطر كبير. فالخطاب المحيط بهذه الحملة يتضمن أن النظام قابل للتطبيق في شكل "غربي" مقيس، وأنه يمكن أن ينجح في كل مكان، وأنه يقدم علاجاً ناجعاً لما نشهده اليوم من مشاكل عابرة للقوميات، وأنه كذلك يمكن أن يجلب السلام بدلاً من أن ييذر الفوضى.. وفق زعمهم.

لعل اثنين لا يختلفان فيما تحظى به الديمقراطية من استحسان وقبول لدى الجماهير، ففي سنة 1647 بثت حركة المساوين الإنجليز (English Levellers) الفكرة القوية القاضية بأن "جميع الحكومة منوطة بالموافقة الحرة للشعب"، وعنوا بذلك أن التصويت للجميع. لكن حق الانتخاب للجميع العالمي لا يضمن أي نتيجة سياسية معينة، كما أن الانتخابات لا يمكن لها حتى تأمين بقائها هي نفسها.. لاحظ جمهورية الفايمار (Weimer Republic). كما أنه يبعد أيضاً أن تتمخض الديمقراطية الانتخابية عن نتائج تتراح إليها قوى الهيمنة والإمبريالية. (لو أن حرب العراق توقفت على الموافقة الحرة "للمجتمع الدولي" لما نشبت أصلاً). لكن هذه الجوانب السلبية لا تقلل من شأن الديمقراطية الانتخابية.

ثمة بضعة عوامل بجانب حب الجماهير للديمقراطية تفسر الاعتقاد الخطير والزائف بأن نشرها على أيدي الجيوش الأجنبية يمكن أن يكون أمراً ممكناً في الواقع، فالعولمة تبين أن شؤون الناس يعاد خلقها من جديد نحو نمط عالمي. فإذا كانت محطات الوقود وأجهزة الآي بود (iPod) ومهووسو الحواسيب متشابهة عبر العالم، فلم لا تكون المؤسسات السياسية كذلك؟ هذه نظرة تبسيطية لما في العالم

من تعقيد. إن ما وقع بوضوح في أنحاء كثيرة من العالم من انتكاسة إلى سفك الدماء والفوضى السياسية أيضاً، جعل فكرة نشر نظام جديد أكثر إغراء. وقد بدا أن البلقان لم يُخفوا أن المناطق المنكوبة استدعت تدخل الدول القوية المستقرة، ولو كان تدخلاً عسكرياً إذا دعت الحاجة. كما أن بعض المنظمات الإنسانية لا مانع لديها، في ظل غياب حكم دولي فعال، من دعم نظام عالمي تفرضه الولايات المتحدة. لكن على المرء ألا يخرج نفسه من دائرة من يشكّون في دعوى القوات العسكرية أنها بإلحاق الهزيمة بالدول الضعيفة واحتلالها تعمل معروفاً لضحاياها وللعالم.

غير أن ثمة عاملاً آخر يمكن أن يكون هو الأهم: فقد كانت الولايات المتحدة جاهزة بجنون عظمتها وعقيدتها المسيحية (Messianism) المستلة من أصولها الانقلاية. لا أحد يجادل اليوم في تفوق التقنية العسكرية للولايات المتحدة المقتنعة بتفوق نظامها الاجتماعي أيضاً، والتي لم تعد منذ 1989 -خلافاً لما كانت عليه حتى أعظم الإمبراطوريات التوسعية- بحاجة لمن يُذكرها بأن لقوتها المادية حدوداً. وكما فعل الرئيس وودرو ويلسون، الذي كان في زمانه فاشلاً دولياً كبيراً، فإن منظري اليوم يرون في الولايات المتحدة مجتمعاً نموذجياً قائماً بالفعل، ففيها القانون والحريات الليبرالية والشركات الخاصة التنافسية والانتخابات الدورية النزهاء التي يحق للجميع التصويت فيها. فماذا يبقى إلا أن نصبغ العالم بصبغة "المجتمع الحر" تلك؟

إن هذه الفكرة هي فحيح خطير يتسلل عبر الظلام، فرغم أن فعل القوة العظمى يمكن أن يأتي بنتائج مقبولة على الصعيدين الأخلاقي والسياسي، فإن تعاطف الناس معه في غاية الخطر، لأن منطق فعل الدولة وطريقته لا يخضعان للحقوق العالمية، لأن جميع الدول القائمة تضع مصالحها الخاصة أولاً. ولو كانت لديها القوة، وكانت النهاية حاسمة، فإن الدول لا تبالي باستخدام أي وسيلة لإحرازها (رغم أن ذلك نادراً ما يكون في العلن) ولا سيما إذا كان في معتقدها أن الله معها. لقد اشتركت الإمبراطوريات الحميدة والخبيثة في صنع ما تشهد حقيقتنا من عودة إلى البربرية ساهمت فيها في هذه الأيام "الحرب على الإرهاب".

إن حملة نشر الديمقراطية لن تنجح، فهي تهدد وحدة القيم العالمية، والقرن العشرون أظهر أن الدول لا تستطيع ببساطة صبغ العالم أو اختصار التحولات

التاريخية، ويَبين أن ليس بوسعها التأثير في التغيير الاجتماعي بترحيل المؤسسات عبر الحدود. حتى داخل طبقات الدول القومية الإقليمية، فإن ظروف الحكومة الديمقراطية الفعالة نادرة: دولة قائمة تتمتع بالشرعية والموافقة والقدرة على التوسط في النزاعات بين الجماعات المحلية. فبدون مثل هذا الإجماع لا يوجد "شعب" واحد ذو سيادة ومن ثم فلا شرعية للأغليات العددية. وعندما يغيب هذا الإجماع -دينياً كان أم عرقياً أو كليهما- تتوقف الديمقراطية (كما في حال المؤسسات الديمقراطية في إيرلندا الشمالية)، وتنشطر الدولة (كما في تشيكوسلوفاكيا)، أو ينزلق المجتمع إلى حرب أهلية مستديمة (كما في سريلانكا). لقد فاقم "نشر الديمقراطية" النزاع العرقي وتسبب في تفكك الدول في المناطق ذات التعددية القومية والمجتمعية بعد سنتي 1918 و1989.. تصور كئيب.

إن الجهود الرامية إلى نشر ديمقراطية غربية مقيّسة، فوق أن فرص نجاحها جد ضئيلة، تعاني كذلك من تناقض جوهري. ففي أجزاء ليست بالصغيرة تتصور على أنها حل لما تشهده أيماننا من مشاكل خطيرة عابرة للحدود. إن جزءاً متنامياً من الحياة الإنسانية يقع الآن خارج نطاق تأثير المنتخبين، في الجمهور العابر للحدود والكيانات الخاصة التي لا انتخابات فيها، أو على الأقل لا انتخابات ديمقراطية. والديمقراطية الانتخابية لا يمكن أن تعمل على نحو فعال خارج وحدات سياسية كالدول القومية. ولذلك تحاول الدول القوية نشر نظام هي نفسها تجده غير ملائم لمتطلبات اليوم.

وأوروبا خير شاهد على ذلك، فإن هيئة كالاتحاد الأوروبي يمكن أن تغدو تركيباً قوياً وفعالاً تحديداً لأن ليس لديها سوى عدد قليل من المنتخبين -رغم أنه آخذ في الازدياد- من الحكومات الأعضاء. ولا مكان للاتحاد الأوروبي بدون "عجزه الديمقراطي"، ولن يكون ثمة مستقبل لبرلمانه لأنه ليس هناك "شعب أوروبي"، ولكن مجموعة من "الشعوب الأعضاء" التي لم يبال أكثر من نصفها بالتصويت في الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي لسنة 2004. إن "أوروبا" اليوم كيان فاعل، لكنها خلافاً للدول الأعضاء لا تتمتع بشرعية شعبية أو سلطة انتخابية. ومن غير المستغرب أن المشاكل برزت فور انتقال الاتحاد الأوروبي إلى ما وراء التفاوض بين الحكومات وأصبح رهين الحملات الديمقراطية في الدول

الأعضاء. الديمقراطية - مهما كانت محبة - ليست أداة فاعلة لحل المشاكل العالمية أو العابرة للحدود القومية.

والجهود الرامية إلى نشر الديمقراطية هي أيضاً خطيرة من نواح أخرى غير مباشرة: فإنها تحمل لأولئك الذين لا يتمتعون بهذا النوع من الحكومة الفكرة الزائفة بأن الديمقراطية تحكم فعلاً من يعيشون في ظلها. لكن هل هذا صحيح؟ إننا نعرف الآن كيف اتخذت القرارات الفعلية للذهاب إلى الحرب في العراق على الأقل في دولتين من الدول التي تؤمن إيماناً قوياً بالديمقراطية، وهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إن الديمقراطية الانتخابية والهيئات التمثيلية لم يكن لها في تلك العملية إلا خلق المشاكل المعقدة المتسمة بالغش وتغطية الحقائق. لقد تم اتخاذ القرارات من قبل مجموعات صغيرة من الناس في الخفاء، على نحو لا يختلف كثيراً عن اتخاذها في البلاد غير الديمقراطية. ولحسن الحظ لم تقدر الحكومة على كبح استقلالية وسائل الإعلام بسهولة في المملكة المتحدة. لكن الديمقراطية الانتخابية ليست هي بالضرورة التي تضمن الحرية الفعالة للإعلام وحقوق المواطنين والقضاء المستقل.

الإرهاب

هل تغيرت طبيعة الإرهاب السياسي في أواخر القرن العشرين؟ دعني أبدأ بظاهرة التزايد غير المتوقع للعنف في جزيرة لا تزال حتى الساعة آمنة مطمئنة، وهي سريلانكا التي تقطنها أغلبية من السنهاليين البوذيين (وهم أصحاب ديانة أبعد ما تكون عن العنف) وأقلية من التاميل الذين هاجروا إليها من جنوبي الهند منذ قرون خلت، أو جاؤوها عاملين في الزراعة في أواخر القرن التاسع عشر (وديانتهم الهندوسية أيضاً لا تميل إلى العنف). إن الحركة المناهضة للإمبريالية في سريلانكا لم تكن عسكرية جداً ولا كانت شديدة الفاعلية، ومع ذلك فقد نال البلد استقلاله بهدوء، تحصيل حاصل من استقلال الهند. لكن نشأ في سريلانكا إبان العهد الاستعماري حزب شيوعي ليس بالكبير، كما نشأ فيها، لشدة الغربة، حزب تروتسكي أكبر بكثير، وكلا الحزبين قادتته جماعة من المثقفين من أبناء النخبة المتغربة، كما كان كلاهما -بوصفه ماركسياً جيداً- معارضاً للإرهاب. ولم تقع أي محاولات للانفراد بالحكم من قبل أي من الحزبين. وقد عاش البلد بعد الاستقلال فترة هادئة اتسمت بشيوعية معتدلة أسهمت إسهاماً جيداً في تحقيق عيش رغيد وتوفير ما رغب فيه الشعب من دعة واستقرار.

وباختصار، فإن سريلانكا ما قبل السبعينيات -قياساً بالمعايير الآسيوية- كانت جزيرة نادرة من حيث التمدن مثل كوستاريكا وأوروغواي (قبل السبعينيات) في أميركا اللاتينية. لكنها اليوم تغرق في بحر من الدماء. فالتاميل، وهم أقلية تمثل 25% لهم تمثيل أكبر من حجمهم في مهن المتعلمين، خلقوا عداً مسوغاً ضد نظام سنهالي قرر في الخمسينيات استبدال اللغة الإنجليزية باللغة السنهالية، لغة رسمية للبلاد. وفي السبعينيات، قامت حركة انفصالية تاميلية مدعومة من قبل دولة جنوب هندية بتأسيس منظمات مسلحة، تمثل أسلاف جبهة ثور تحرير تاميل إيلام الذين يقومون بحرب أهلية فعلية منذ أواسط الثمانينيات، وهي حركة تعرف بأنها

واحدة من الرواد العظام، وربما أكبر المستخدمين للتفجيرات الانتحارية من غير دوافع دينية، نظراً لأنها حركة علمانية. والتاميل لا يملكون من القوة ما يمكنهم من الاستقلال، كما أن الجيش السريلانكي من الضعف بحيث لا يقوى على التغلب عليهم عسكرياً. وقد أبدى الطرفان من العناد ما أمد في عمر الحرب رغم محاولات شتى من قبل أطراف خارجية (الهند والنرويج) للتوصل إلى تسوية لفض النزاع.

وفي الوقت ذاته، وقع أمران في مجتمع الغالبية السنهالية، فقد خلقت التوترات العرقية اللغوية ردة فعل سلبية أخذت شكل عقيدة قومية ارتكزت على البوذية والتفوق العنصري، نظراً لكون اللغة السنهالية لغة هندوأوروبية (أريانية). والغريب في الأمر أن هذه العنصرية لا تزال موجودة في تقليد الهند الهندوسية، بل إن نظام الطبقة⁽¹⁾ الهندي القديم لا يزال قائماً في سريلانكا وباكستان، وإن غطي بقشرة المجتمع المتساوي الطبقات. وفي نفس الوقت، فإن جبهة تحرير شعب التاميل، وهي حركة يسارية تركز أساساً على الشباب السنهالي المتعلم الذي لم يستطع إيجاد فرص عمل مناسبة وتغذيتها أفكار كاستروية (نسبة إلى فيدل كاسترو) مع قليل من الماوية مشفوعة بقدر ضخم من الكراهية للنخبة الاجتماعية السياسية القديمة، نظمت في مطلع السبعينيات انتفاضة كبرى تم إخمادها بشيء من العنف، إذ اعتقل كثير من القُصّر لمدة من الزمن. وقد تمخض هذا التمرد الشبابي الذي كان من نوعية تمردات عام 1968 عن منظمة إرهابية مقاتلة تركزت بشكل أساسي في الريف السنهالي وصهرت ماويتهما الأصلية في شوفينية سنهالية بوذية عنصرية. وفي سنة 1980 نظمت حملة اغتيالات منهجة استهدفت المعارضين السياسيين، وهو ما جعل تقلد المناصب العالية سياسياً نشاطاً خطراً.

(1) يتكون المجتمع الهندوسي من أربع طبقات رئيسية، كما استحدثت طبقة خامسة سببت الإزعاج للحكومة الهندية، فقامت بالغائها رسمياً في عام 1950. وحسب التقسيم الطبقي الهندوسي فهذه الطبقات هي: الطبقة البيضاء، أو طبقة "البراهميين" التي ينتمي إليها القساوسة وعلماء الديانة الهندوسية، وطبقة "الكاشتري"، أو ما يعرف بالطبقة الحمراء وتشمل الحكام والجنود، والطبقة الصفراء "الفيزية" وتشمل المزارعين والتجار، وطبقة "السودرا"، أو الطبقة السوداء وتشمل أهل الحرف اليدوية. أما بالنسبة للطبقة الخامسة، أو ما يعرف بطبقة "الشودرا" أو "المنبوذين"، فتشمل أهل الحرف المتدنية من وجهة نظر الهندوسية، وتتكون هذه الحرف من حفاري القبور وعمال نظافة دورات المياه وما إلى ذلك.

(فرئيسة سريلانكا التي استقالت مؤخراً شهدت اغتيال أبيها -وهو رئيس وزراء أسبق- وزوجها أمام عينيها، كما فقدت إحدى عينيها نتيجة محاولة لاغتيالها هي أيضاً). وقد تم استخدام الإرهاب أيضاً استخداماً ممنهجاً لفرض السيطرة في بلدات الريف وقراه.

وكما هو الحال في حالة حركة الدرب المستنير الماوية في البيرو إبان الثمانينيات، فمن غير الممكن معرفة مدى اعتماد حكم جبهة تحرير شعب التاميل على الدعم الجماهيري العام، وإلى أي مدى قل ذلك الدعم بسبب الإرهاب، وإلى أي مدى في المقابل يعرض الإرهاب بالكراهية في مواجهة عنف الدولة ويولد شكوكاً حول الانقلابيين. ثمة أمران واضحان: أولهما أن جبهة تحرير شعب التاميل تمتعت بدعم جماهيري واسع في أوساط القطاعات الزراعية العاملة من الشعب السنهالي التي زودها متعلموها بكوادرها السياسية والعسكرية. ثم إن جبهة تحرير الشعب مارست الكثير من القتل الذي قام به في الغالب أفراد ما يمكن أن يسمى في أميركا اللاتينية بالسيكاريوس، أو القتلة. كما أن مراهنه جبهة تحرير الشعب على القوة وضعت هي أيضاً نفس الموضوع، وتحديداً بمفهوم "الحروب القذرة" في أميركا اللاتينية التي كان هدفها تصفية قادة الثوار وكوادرههم. وما إن نصل إلى أواسط التسعينيات حتى نجد أن عدد من وقعوا ضحايا لهذه الصراعات قد بلغ ستين ألفاً. لقد كانت جبهة تحرير الشعب منذ نشأتها في أواخر الستينيات، بين دخول وخروج من حلبة السياسة السريلانكية الرسمية. ويبدو مؤكداً أن سريلانكا إن هي إلا مثال واحد على ما عرفه العنف السياسي في أواخر القرن العشرين من تزايد وتحولات.

ومثال آخر هو أوضح مما ذكرنا نراه في تزايد ظاهرة القتل العشوائي بوصفه صورة من صور إرهاب الجماعات الصغيرة وما لاقت من تسويق نظري. لقد شجبت الحركات الإرهابية السابقة -باستثناء القليل منها- هذا النوع من النشاط، كما امتنعت عن ممارسته حركات من جيل حركة إيتا الإسبانية والجيش الجمهوري الإيرلندي الأولي. أما في العالم الإسلامي، فالتسويغات الشرعية، نحو إباحة قتل كل من لا ينتمي إلى الجماعة المتشددة بوصفه "مرتدًا"، يبدو أنها انتعشت في مطلع السبعينيات على يد جناح متشدد سابق للقاعدة منشق عن جماعة الإخوان المسلمين

مصر. والفتوى التي أصدرها المستشار الديني لأسامة بن لادن والتي تجيز رسمياً قتل الأبرياء لم تصدر إلا في أواخر سنة 1992⁽²⁾.

أما السؤال "لماذا؟" فأكبر من أن يناقش في هذه المقالة، ولا سيما أنه من الصعب فصله عما تشهده المجتمعات الغربية من ارتفاع عام في معدل ما غدا مقبولاً اجتماعياً من العنف والقتال المباشر صورة وحقيقة. جاء هذا بعد فترة طويلة عندما كان يتوقع أن تصل الحضارة في أكثر هذه المجتمعات إلى انحطاطها المستدم.

وأجدي مدفوعاً لأن أقول إنه لا علاقة بين العنف الاجتماعي العام والعنف السياسي، لأن بعض أسوأ العنف السياسي ولا العنف الاجتماعي، كسريلانكا أو أورغواي. ومع ذلك فكلاهما لا يمكن أن يعزل في بلدان لها تاريخ ليبرالي، ولو لم يكن ذلك إلا من أجل أنهما اللذان ضرب فيهما العنف السياسي غير الرسمي بأطنابه في الثلث الأخير من القرن العشرين، وارتفعت نتيجة لذلك حدة العنف المضاد من قبل الدولة، والذي عادة ما يكون أشد وأعتى. أما البلاد الدكتاتورية أو الفاشية فتضيق عليه كل التضيق ما دامت قادرة، فعلاًها مع أي نشاط سياسي لا عُنفي.

إن زيادة العنف عموماً جزء من عملية البربرة التي استجمعت قواها في العالم منذ الحرب العالمية الأولى والتي ناقشتها في غير هذا الموضع. وهي تتقدم تقدماً مزعجاً على نحو خاص في بلاد تتمتع بدول قوية ومستقرة، و(نظرياً) مؤسسات سياسية ليبرالية لا يميز فيها الخطاب العام والمؤسسات السياسية إلا بين حقيقتين متبادلتين في الخصوصية هما "العنف" و"اللاعنف". وقد كان هذا طريقاً آخر لتأسيس شرعية ما تقوم به الدولة من الاحتكار القومي لاستعمال القوة الذي صاحب نزع سلاح المدنيين في الدول المتقدمة إبان القرن التاسع عشر، باستثناء الولايات المتحدة التي كان لديها من ثمّ قبول بنسبة أعلى من العنف من الناحية العملية، وإن لم تكن النظرية تجيز ذلك. ومنذ أواخر الستينيات فقدت الدول بعض ذلك الاحتكار للقوة والمصادر وكثيراً من معنى الشرعية التي جعلت المواطنين ملتزمين بالقانون. وهذا وحده كاف لتفسير كثير من ظاهرة ازدياد العنف.

(2) اتبعت الرواية المذكورة في البرج غير الواضح *The looming tower*، للورنس رايت (لندن 2006)، صفحات 123 إلى 125، و174 إلى 175.

وقد أخفق الخطاب الليبرالي دائماً في إدراك أن مجتمعاً لا يمكن أن يقوم بلا شيء من العنف السياسي، حتى في الشكل شبه الرمزي للمحتجين أو المظاهرات الحاشدة، وأن ذلك العنف له مراحل وقواعد، كما يعرف كل عضو في المجتمعات التي يشكل فيها جزءاً من نسيج العلاقات الاجتماعية، وكما يحاول الصليب الأحمر الدولي دائماً أن يذكر برابرة القرن العشرين من المحاربين. ولما كان ما تلقاه الناس بالقبول من القوانين التي تكسرها "القاعدة" أو المدافعون عن "تسليم المعتقلين" - كتشدد القرآن في مسألة قتل النفس بغير حق، ومسألة رفض التعذيب - ضارباً بحذوره وغير قابل للتغيير، كان لا بد لهم من اللجوء إلى التحايل على الأدلة الشرعية أو القانونية لخدمة مراميهم. لكن عندما تجد المجتمعات أو الجماعات الاجتماعية غير المعتادة على درجة عالية من العنف نفسها ممارسة له، أو عندما تسقط القوانين العادية في المجتمعات العنيفة تقليدياً، فإن الحدود المتعارف عليها بشأن استعمال العنف أو درجته لا يبقى لها وجود. فعلى سبيل المثال، أرى أن المزارعين الثوار في الزمن الماضي، إذ سمحوا بما اتسمت به حياة الريف وسلوكه من وحشية عامة، لم يكونوا في العادة متعطشين للدماء، وإن كانوا في العادة أقل تعطشاً من قامعيهم. فعندما كانوا يعتزمون القيام بمذبحة أو عمل وحشي، كانوا يوجهون ذلك عادة ضد أشخاص معينين أو أصناف معينة من الناس والممتلكات، كمنازل الإقطاعيين مثلاً، الذين كان يستثنى غيرهم، من أجل حسن سمعتهم تحديداً. فأعمال العنف لم تكن عشوائية، لكن يمكن القول إنها كانت تفرضها الطقوس حسب المناسبات. ولم تكن ثورة سنة 1917 هي التي جاءت بالمذابح الجماعية إلى الريف الروسي، بل الحرب الأهلية الروسية. لكن عندما تكسر تقاليد السلوك فإن النتائج يمكن أن تكون مروعة، فأحد أسباب النجاح الباهر الذي أحرزته عصابات "نلركو غانغسترز" الكولومبية في الولايات المتحدة يعود - حسب فهمي - إلى كونها في صراعها مع خصومها ما عادت تقبل معاهدة ماكو للأعراف القاضية بمنع قتل نساء الخصوم ولا أولادهم.

إن ما نجم عن العنف السياسي من آثار مرضية (باثولوجية) ينطبق على الجماعات المسلحة وقوات الدولة سواء بسواء. ويشجع هذه الآثار ما تشهده حياة المدن من اضطراب اجتماعي ناجم عن انحطاط القيم والأعراف، ولا سيما في

أوساط الصغار، ويقويها انتشار ثقافة المخدرات والأسلحة الخاصة. وفي نفس الوقت، فإن تراجع التجنيد الإجباري القدام في الجيوش الوطنية، وازدياد نسبة الجندية المهنية الثابتة (دوام كامل) وخصوصاً في القوات الخاصة الرفيعة المستوى مثل القوات الجوية البريطانية الخاصة (SAS)، يزيل ما لدى البقية الباقية من الرجال المدنيين من موانع تحول بينهم وبين الالتحاق بوحدات النخبة في الجيوش (esprit de corps) الذين لا همّ لهم سوى استعمال القوة. كما تمت إزالة الضوابط التي لم تكن موضع اتفاق، والتي تحدّد ما يمكن أن يعرض عبر وسائل الإعلام التي باتت تتناول جميع الموضوعات وتمتّع بحضور مستمر. وهذا أدى بدوره إلى أن يصبح العنف في أقصى أشكاله -صوتاً وصورة ووصفاً- جزءاً من الحياة اليومية، ومن ثم تقلصت القيود الاجتماعية على ممارسته. ففي روسيا السوفيتية، أو على الأقل في المدن التي توفرت فيها معلومات كافية عن الجريمة، ارتكب 80 إلى 85% من جرائم القتل العمد تحت تأثير الخمر. وهذا يجعلنا نرفض هذا النوع من إزالة الموانع.

على أن هناك مثيراً آخر للعنف غير المحدود هو أكثر خطراً، وهو ما ساد النزاعات الدولية والمحلية على السواء منذ سنة 1914 من إيمان الكل بعدالة قضايهم، وأن قضايا سواهم محض هراء، وهذا جعل استخدام جميع الوسائل من أجل تحقيق النصر أو تجنب الهزيمة ليس مشروعاً فحسب، بل ضرورياً، وهو ما يعني أن الدول والجماعات المسلحة على السواء تشعر بأن لديها التسويغ الأدبي للبربرية. فقد لوحظ في الثمانينيات أن المقاتلين الشبان التابعين لحركة الدرب المستتير في البيرو كانوا على استعداد للتنافس في قتل المزارعين من غير إدراك لما يفعلون، ذلك أنهم لم يكونوا يتصرفون بوصفهم أفراداً يمكن أن يكون لهم ضلع في الأمر، ولكن بوصفهم جنوداً للقضية⁽³⁾. كما لم يكن ضباط الجيش أو البحرية الذين كانوا يدرّبون الجنود الجدد على التعذيب الجسدي للمعتقلين السياسيين وحشيين وساديين على الصعيد الشخصي بالضرورة. وكما في حالة عناصر وحدات القتل المتنقلة في الجيش الألماني المشهورة اختصاراً بـ (SS) الذين عوقبوا

(3) *Tiempos de Ira y Amor: Nuevos actores para viejos problemas*، لكارلوس إيفان

دي غريغوري وآخرون (ليما 1990) هو كتاب ممتاز ولاسيما في ظاهرة "المسار المشرق"

(Sendero Luminoso).

لقيامهم بمذابح خاصة إذ إنهم تلقوا تدريبات للقيام بعمليات قتل جماعي بأعصاب باردة⁽⁴⁾، فقد جعل هذا نشاطاتهم تستحق قدراً أكبر من الشجب والإدانة، بدلاً من أن تحسن صورتهم أمام الناس. إن نمو الإرهاب الواسع النطاق في القرن الماضي لم يعكس "قبح الشر" بقدر ما عكس الاستعاضة عن المبادئ الأخلاقية بسلطان الأوامر العليا. ومع ذلك -على الأقل أولاً- فإن ما تشتمل عليه هذه التصرفات من اللاأخلاقية يمكن أن يُدرك، كما في الأنظمة العسكرية في أميركا اللاتينية، عندما يمكن أن يتعين على جميع ضباط وحدة ما في الأرجنتين أن يشاركوا في التعذيب من أجل ربطهم جميعاً بما كان يمثل العار المشترك. إن مما يُخشى أن قبول التعذيب غذاً مقنناً لمثل هذه الأسباب في القرن العشرين.

لقد كان ارتفاع وتيرة البربرية مستمراً وإن لم يكن متساوياً. فقد وصل إلى ذروة اللاإنسانية بين سنة 1914 وأواخر الأربعينيات في حقبة الحرين العالميتين وما أعقبهما من فترة ثورات، وكذلك حقبة هتلر وستالين. لقد جلبت الحرب الباردة تحسناً فريداً في العالمين الأول والثاني، والبلدان الرأسمالية المتقدمة والمنطقة السوفيتية، ولكن ليس في العالم الثالث. وهذا لا يعني أن البربرية في الواقع انحسرت. ففي الغرب، كانت هذه المرحلة، أي من 1960 إلى 1985 هي التي شهدت ارتفاع أعداد من يقومون بالتعذيب ممن تلقوا تدريبات رسمية، وموجة لا سابق لها في التاريخ من الأنظمة العسكرية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر المتوسط قامت بشن "حروب قدرة" ضد مواطنيها. غير أن الكثيرين رجّحوا أن تنقشع غيمة الحروب الدينية التي وصمت القرن العشرين بعد التغيير الكبير الذي وقع سنة 1989، وأن يزول بزوالها مولد كبير من مولدات البربرية. لكن هذا للأسف لم يحدث، فبينما ارتفع معدل معاناة الناس ارتفاعاً مذهلاً في التسعينيات، فإن الحروب الدينية التي أشعلتها المعتقدات العلمانية قوّتها أو حلت محلها أصوليات دينية تمثلت في أشكال شتى من الغزو الصليبي ومواجهته.

ولو تركنا جانباً سفك الدماء وتدمير آلة الحرب داخل الدول أو المدعومة من قبلها كما في فيتنام -على سبيل المثال- والمواجهات غير المباشرة بين القوتين

(4) الرجل الميت في الغرفة المحصنة تحت الأرض *The dead man in the bunker*، لمارتن بولاك (لندن 2006) حول حياة ومستقبل ضابط بارز من الفرقة الواقية (التي كانت تحمي هتلر في النازية).

العظميين في السبعينيات في أفريقيا وأفغانستان، والحربين الهندية الباكستانية والعراقية الإيرانية، فقد كان ثمة ثلاث مراحل كبرى من العنف السياسي ومواجهة العنف منذ الستينيات:

المرحلة الأولى كانت إحياء ما سمي بـ "البلقنة الجديدة" في الستينيات والسبعينيات، وتحديدًا محاولة مجموعات نخبوية صغيرة الإطاحة بالأنظمة أو تحقيق أهداف القومية الانفصالية من خلال أعمال مسلحة. وقد كان هذا مقصوراً إلى حد كبير على أوروبا الغربية، حيث اعتمدت هذه الجماعات -التي كانت تتشكل أساساً من أصحاب الطبقة الوسطى الذين لم يتمتعوا في العموم بدعم شعبي خارج الجامعات (باستثناء إيرلندا الشمالية)- اعتماداً كبيراً على أعمال إرهابية كان القصد منها لفت نظر وسائل الإعلام (جناح الجيش الأحمر في ألمانيا الاتحادية)، ولكنها اعتمدت كذلك على انقلابات محددة الأهداف من شأنها زعزعة استقرار السياسات العليا للبلاد، كاغتيال من سُمي خليفة للجنرال فرانكو سنة 1973 (على أيدي حركة إيتا) واختطاف رئيس الوزراء الإيطالي ألدو مورو سنة 1978 وقتله (على أيدي الألوية الحمراء). وفي أميركا اللاتينية حاولت مثل هذه المجموعات المبادرة بأنشطة قتالية من طراز حروب العصابات، وعمليات مسلحة تقوم بها وحدات أكبر، عادة في المناطق المحيطة، وفي بعض الحالات، كفرنزويلا وأورغواي، داخل المدن أيضاً. وقد كان بعض هذه العمليات على درجة من الخطورة، ففي السنوات الثلاث لحركة "مونتونيرو" في الأرجنتين تكبدت القوات النظامية وغير النظامية 1642 ضحية ما بين قتل وجريح⁽⁵⁾. وحدود هذه المجموعات كانت بالأخص واضحة في أعمال حرب العصابات في المناطق الريفية، حيث يتعين وجود درجة كبيرة من الدعم الشعبي ليس من أجل النجاح بل من أجل البقاء على قيد الحياة. كما أن محاولات بعض الدخلاء تأسيس حركات قتالية على النمط الكوبي لم تكلل بالنجاح في أي مكان في أميركا الجنوبية، باستثناء كولومبيا حيث كانت مناطق كبيرة من البلاد خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية وطائفة قواتها.

(5) *Los Hechos Armados*، لجوان كارلوس مارين: الأرجنتين من 1973 إلى 1976 (بوينس آيرس، 1996)، ص 106، جدول 8.

أما المرحلة الثانية التي جاءت بنفسها في نهاية الثمانينيات، وحظيت بتوسع كبير بفعل الزعزعة المدنية وانهيار الدول في التسعينيات، فهي بالدرجة الأولى عرقية وعقّدية. وقد كانت أفريقيا، والمناطق الغربية من العالم الإسلامي، وجنوب شرقي آسيا، وجنوب شرقي أوروبا هي المناطق الأكثر تضرراً. وظلت أميركا اللاتينية في مأمن من النزاعات العرقية والدينية، في حين أن شرقي آسيا وروسيا الاتحادية - باستثناء الشيشان - لم تتأثر تقريباً. أما الاتحاد الأوروبي فقد ناله شيء من ذلك بفعل ازدياد حدة رهاب الأجانب وإن لم يكن دموياً. كما تمخضت موجة العنف السياسي، في مناطق أخرى، عن مذابح بحجم لم يعرف منذ الحرب العالمية الثانية، وأقرب ما يكون من إحياء للقتل الجماعي الممنهج. وخلافاً للمبلقين الأوروبيين الجدد، الذين لم يتمتعوا في العادة بدعم جماهيري، فالجماعات النشطة التي عرفتها هذه الفترة - فتح، وحماس، وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وحزب الله، وغمور التاميل، وحزب العمال الكردستاني، وما أشبه - كانت تعتمد من أنصارها على دعم واسع ومصدر دائم للتجنيد. ولذلك فإن هذه المجموعات لم تتخذ من أعمال الإرهاب الفردية أسلوباً لها أساسياً إلا بوصفها الرد متاح الوحيد على طغيان القوة العسكرية للدولة المحتلة (كما في فلسطين)، أو، في أفضل الأحوال، في الحروب الأهلية، تعويضاً في وجه التفوق الكبير للخصم في العدة والعتاد (كما في سريلانكا).

وقد ظهر في هذه المرحلة نموذج جديد ثبت أنه في غاية الإرعاب، وهو نموذج الانتحاري. ويرجع هذا النموذج أصلاً إلى عهد الثورة الإيرانية سنة 1979 إذ حمل عقيدتها القوية التي تمثلت في المذهب الشيعي، وربطها بمفهوم الشهادة. وقد تم توظيف هذا النموذج بادئ الأمر سنة 1983 توظيفاً فعالاً ضد الأمريكان من قبل حزب الله في لبنان، كما غدت فاعليته واضحة بانتشاره عبر الأصقاع، وصولاً إلى غمور التاميل في سنة 1987، ثم إلى حماس في فلسطين سنة 1993، ثم بتبني القاعدة وغيرها من المتشددین الإسلاميين في كشمير والشيشان له بين سنتي 1998 و2000⁽⁶⁾. وقد أخذ الإرهاب الفردي وإرهاب الجماعات الصغيرة شكلاً آخر خفيفاً في هذه

(6) تتبعت جدل دياغو غامبيتا، استناداً إلى المادة التي أوردها غامبيتا (طبعة)، في فهم المهمات الانتحارية *Making sense of Suicide Missions* (أكسفورد، 2005).

المرحلة تمثل في الإحياء الواضح للاغتيالات السياسية. ولئن شكلت الفترة ما بين سنتي 1881 و1914 العهد الذهبي الأول لقتل كبار الساسة، فإن السنوات من أواسط السبعينيات إلى أواسط التسعينيات أصبحت هي العهد الثاني، فقد قتل فيها السادات في مصر، ورايين في إسرائيل، وراجيف غاندي والسيدة غاندي في الهند، وثلاثة من الزعماء في سريلانكا، والمسمى خليفة لفرانكو في إسبانيا، ورئيسا وزراء إيطاليا والسويد (رغم أن شكاً يكتنف البعد السياسي في حالة السويد). كما جرت محاولات لاغتيال البابا جون بولص الثاني (John Paul II) والرئيس ريغن سنة 1981. ولئن لم تكن نتائج هذه الأعمال ذات طابع انقلابي، فإنها تركت في بعض الأحيان تأثيرات سياسية واضحة، كما في إسرائيل، وإيطاليا، وربما إسبانيا.

غير أن انتشار جهاز التلفاز جعل الأعمال الأكثر تأثيراً في السياسة ليست بيد صناع القرار بل بيد وسائل الإعلام ذات التأثير الأقوى. وعليه فقد وضعت مثل هذه الأعمال حداً للوجود العسكري الرسمي للولايات المتحدة في لبنان في الثمانينيات، وفي الصومال في التسعينيات، وكذلك في السعودية بعد سنة 2001. إلا أن إحدى العلامات غير السارة للبربرة هي ما تم اكتشافه بفعل الإرهاب من أن القتل الجماعي للرجال والنساء العاديين، ما دام يسترعي انتباه الشاشة التلفزيونية، كان له قيمة إعلامية أكبر من كل ما سواه باستثناء من كانت تستهدفهم قنابلهم من العناصر البالغة الأهمية أو الشخصيات الرمزية.

وفي المرحلة الثالثة التي يبدو أنها سادت في بدايات القرن الحالي، كان العنف السياسي قد أصبح عالمياً على نحو ممنهج، سواء من خلال سياسات الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جورج بوش أم من خلال المؤسسة، وربما للمرة الأولى منذ فوضوية (anarchism) أواخر القرن التاسع عشر صار بمقدور حركة إرهابية أن تعمل على نحو مطرد عبر الحدود. فالقاعدة تبدو منظمة نخبوية مركبة، لكنها عملت كحركة لا مركزية صممت فيها خلايا صغيرة معزولة لتعمل من غير إسناد جماهيري أو دعم مباشر يُذكر. كما لم تتطلب قاعدة إقليمية. وعليه فلم تتأثر هي، أو شبكة متناثرة من الخلايا الإسلامية التي استلهمت نهجها، بخسارتها قاعدتها في أفغانستان وبتهميش زعامة أسامة بن لادن لها. ومن مزايا هذه المرحلة أن الحروب

الأهلية أو غيرها من النزاعات التي لا تتسع لها الصورة العالمية، نحو النزاعات المتواصلة في سريلانكا والنيبال وكولومبيا، أو الاضطرابات في الدول الأفريقية الفاشلة أو الماضية نحو الفشل، لم تُثر سوى اهتمام متقطع في الأوساط الغربية.

لقد تميزت هذه الحركات بشيئين اثنين، فقد تكونت من أقليات صغيرة، حتى عندما تمتعت هذه الأقليات ببعض التعاطف السلبي من قبل الجماهير التي ادعت أنها تعمل باسمها، وكان أسلوبها في العمل أسلوب عمل المجموعات الصغيرة. يقال إن ما يسمى بـ "وحدات الخدمة النشطة" للجيش الجمهوري الإيرلندي الابتدائي لم تتجاوز 200 أو 300 فرد في أي وقت واحد، وأنا أشك فيما لو كانت الألوية الحمراء في إيطاليا أو حركة إيتا في إقليم الباسك أكبر من ذلك. بل لعل أكثر الحركات الإرهابية الدولية إرهاباً، وهي القاعدة، لم يصل عدد أفرادها في أيام ذروتها في أفغانستان إلى أكثر من أربعة آلاف فرد⁽⁷⁾. ولو استثنينا مناطق محدودة، كإيرلندا الشمالية، فإن الميزة الأخرى لهذه الحركات أن "أعضائها في الحملة أكثر ثقافة، وينحدرون من خلفيات اجتماعية أعلى من سائر أفراد المجتمعات التي ينتمون إليها"⁽⁸⁾. ولذلك فإن المرشحين للتجنيد من قبل القاعدة، من الذين ذهبوا لتلقي التدريبات في أفغانستان في التسعينيات، يوصفون بأنهم "من الطبقتين الوسطى والعليا، ويكاد يكون جميعهم من عائلات متماسكة. ونسبة كبيرة منهم من خريجي الكليات، مع ميل شديد للعلوم الطبيعية والهندسة... وليس منهم إلا قلة من خريجي التعليم الديني"⁽⁹⁾. حتى في فلسطين، حيث يمثل الانتحاريون شريحة من أوساط الناس في المناطق المحتلة بمن فيهم نسبة عالية من أبناء مخيمات اللاجئين، فإن 57% منهم كانوا ممن واصلوا تعليمهم فوق الثانوي، مقارنة بما لا يزيد عن 15% في عامة المجتمع من أترابهم⁽¹⁰⁾.

ورغم صغر هذه المجموعات فإنها أثارت مخاوف الحكومات التي حركت ضدها قوات مواجهة ضخمة نسبياً، أو حتى مطلقاً. لكن يوجد هنا اختلاف يستحق التأمل بين العالمين الأول والثالث (أما العالم الثاني من الأنظمة الشيوعية،

(7) غامبيتا، نفس المصنف المذكور، ص 260.

(8) غامبيتا، نفس المصنف المذكور، ص 270.

(9) رايت، نفس المصنف المذكور، ص 301.

(10) غامبيتا، نفس المصنف المذكور، صفحات 327 إلى 328.

فرغم كونه على حافة الانهيار فقد بقي -ما دام قائماً- في مأمن من مثل هذه الحركات إلى أن تحطّم بالفعل جُذاذاً من الدول فيما بعد). وبالجملة، ففي أوروبا على الأقل، خلال أولى المرحلتين اللتين أشرنا إليهما هنا، لم يُجابه العنف السياسي الجديد إلا بقوة محدودة ومن غير كسر يذكر للحكومات الدستورية، رغم مرور بعض الأوقات التي عمّت فيها المستيريا وبعض التجاوزات في استخدام القوة، ولا سيما من قِبَل شرطة الدولة وقواتها المسلحة، الرسمية منها وغير الرسمية. فهل كان ذلك لأن الحركات الأوروبية لم تمثل تهديداً كبيراً للأنظمة القومية؟ صحيح أنّها لم تمثل، وليست تمثل الآن، رغم أن الحركات الانفصالية القومية في إيرلندا الشمالية وفي بلاد الباسك اقتربت في الواقع من تحقيق ما تصوّر إليه بالسياسة، بمساعدة الضغط المسلح الذي مثله الجيش الجمهوري الإيرلندي وحركة إيتا. ولعله من الصحيح أيضاً أن الشرطة وأجهزة المخابرات الأوروبية كانت، ولا تزال، من الكفاءة بحيث تمكنت من اختراق صفوف كثير من هذه الحركات، ولا سيما الجيش الجمهوري الإيرلندي، وربما الألوية الحمراء في إيطاليا. ومع ذلك، فمن المهم أنه رغم استخدام المواجهة الفظة للإرهاب من قبل "جهات رسمية غير معروفة" في كل من إيرلندا وإسبانيا، فإنه لم يكن ثمة "حروب قذرة" لا بحجم ولا بدرجة ما رأينا في أميركا اللاتينية من إرهاب وتعذيب ممنهج. فهنا بلغت مواجهة الإرهاب مبلغاً تجاوز مقدار العنف السياسي للمتمردين تجاوزاً بعيداً، حتى عندما امتنع المتمردون عن ارتكاب المجازر، مثل السندريين (the Senderistas) في بيرو.

لقد كانت هذه "الحروب القذرة" المشينة موجهة بالأساس ضد جماعات من هذا النوع، وكثيراً ما كانت تنفذها مجموعات صغيرة من القوات الخاصة رداً على جماعات الأقلية الإرهابية. وعليه، فإن هدف الأنظمة التي تقر التعذيب وتمارسه في أميركا اللاتينية -ما لم يكن نابعاً من سياسة الدولة- لم يكن من أجل تئّي الناس عن المشاركة في أعمال تخريبية، وإنما من أجل انتزاع اعترافات النشاط على مجموعاتهم. كما لم يكن هدف فرق الموت ردع الناس، وإنما التخلص ممن كانوا يُعدّونهم مذنبين بأسرع طريقة، بعيداً عن دهاлиз الإجراءات القضائية التي قد تؤول إلى الحكم بتبرئتهم. أما الإرهاب ضد مجموع الشعوب التي تعد معارضة لنظام الحكم فهو في العادة لا يقل وحشية، كما في نظام الفصل العنصري في جنوب

أفريقيا وفلسطين، ولكنه أشد مضاضة وأوشك وقوعاً. فعدد من قتلوا في فلسطين قبل الانتفاضة الثانية كان بالتأكيد أقل من عدد من "اختفوا" في تشيلي في عهد بينوشيه. ولا ينكر أحد أن البربرة تقدمت كثيراً وصولاً إلى القمع الذي لا يخلف إلا قتيلاً أو قتيلين في اليوم لتعتبر تحت مستوى المذابح التي يصل خبرها تلقائياً إلى العناوين الرئيسية في الصحافة. ومع ذلك، فإن السلطات في بلدان مثل كولومبيا وبيرو واجهت الحركات المقاتلة في الأرياف بعنف غير عادي.

إن عولة "الحرب على الإرهاب" منذ سبتمبر 2001، وإحياء سنة التدخلات العسكرية الأجنبية من قبل قوة كبرى انتقدت رسمياً ما كان إلى ذلك الوقت مقبولاً من قوانين واتفاقيات النزاعات الدولية في 2002 فاقمت الأوضاع ومضت بها نحو الأسوأ، في حين كان ما تمثله شبكات الإرهاب الدولية الجديدة على أنظمة الدول المستقرة في العالم المتقدم، وكذلك في آسيا، من خطر لا يكاد يذكر. إن استهداف بضعة أهداف أو وقوع بضعة مئات من الضحايا في التفجيرات التي تعرضت لها وسائل المواصلات في مدينة لندن أو مدريد لا يعطل سير القدرة الأدائية لمدينة كبرى أكثر من بضعة ساعات في أسوأ الأحوال. ورغم أن المذبحة التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 في نيويورك كانت مروعة، فإنها لم تؤثر قط على قوة الولايات المتحدة الخارجية ولا على بُناها الداخلية. ولو ساءت الأمور وتفاقت الأوضاع، فليس ذلك بسبب أعمال الإرهابيين، وإنما بفعل حكومة الولايات المتحدة. فاهند، التي تمثل أكبر دولة ديمقراطية في العالم، مثال جيد على قدرة الدولة المستقرة على المقاومة، فرغم أنها فقدت خلال السنوات العشرين الماضية اثنين من قادتها اغتيالاً، وأنها تعيش وضع حرب محدودة في كشمير، وأن فيها أنواعاً شتى من الحركات المقاتلة في مناطقها الشمالية، وانتفاضة ماركسية لينينية في بعض المناطق القبلية، فإنه لا أحد يستطيع أن ينفي أنها دولة مستقرة تتمتع بنظام أدائي متكامل.

ومن هنا نتبين الضعف النسبي والمطلق للمرحلة الراهنة للحركات الإرهابية، فهي أعراض وليست عوامل تاريخية ذات شأن. وهذا لا تغيره حقيقة أنه بفضل التغييرات في التسليح والتكتيكات فإن ما يمكن أن ينال الفرد مما تستطيع المجموعات الصغيرة وحتى الأفراد إيقاعه من الأضرار أكثر بكثير من ذي قبل، أو الأهداف الطوبأوية التي يحملها أو التي تنتسب لبعض المجموعات الإرهابية.

فالتحرك والعمل داخل الدول المستقرة التي فيها أنظمة مستقرة، وبدون دعم القطاعات المادية من الشعب، يعني أن المشكلة مشكلة شرطة وليست مشكلة جيش. حتى عندما يكون إرهاب الجماعات الصغيرة جزءاً من حركة أو معارضة عامة، كما في وضع القاعدة في المقاومة العراقية، فليسوا الجزء العسكري الرئيسي أو الفاعل في الحركة، بل ليسوا إلا إضافات هامشية لها. أما عن النشاط خارج نطاق جمهور متعاطف، مثل الانتحاريين الفلسطينيين في إسرائيل أو ثلة من المتطرفين الإسلاميين في لندن، فليس لهم أكثر من القيمة الدعائية. ولا يعني أيّ مما ذكرنا أن لا حاجة إلى إجراءات بوليسية دولية كبرى لمجابهة إرهاب المجموعات الصغيرة، ولا سيما من النوع العابر للحدود، على الأقل لأن ثمة خطر إمكانية امتلاك مثل هذه الجماعات في وقت ما سلاحاً نووياً وقدرة على استخدامه. أما إمكاناتهم السياسية، التي غالباً ما تكون مدمرة، في الدول غير المستقرة أو المتفككة، ولا سيما في العالم الإسلامي في غربي الهند، فواضح أنها أكبر بكثير، لكن ينبغي ألا تخلط بالإمكانية السياسية للتعينة الدينية الواسعة النطاق.

إنه من المفهوم أن مثل هذه الحركات تخلق توتراً كبيراً في أوساط الناس العاديين، وخصوصاً في المدن الغربية الكبرى، ولا سيما عندما تتحد الحكومة ووسائل الإعلام في خلق جو من الفرع لخدمة أهدافهم الخاصة عن طريق إعطاء هذه الحركات أكبر مساحة للإعلان عن عملياتها (من الصعب أن نتذكر أن الأسلوب الكامل العقلانية الذي كانت تتبعه الحكومات التي كانت تواجه حركات مثل إيتا والألوية الحمراء والجيش الجمهوري الإيرلندي، كان يتمثل قبل سنة 2001 في "حرمانهم من تنشق هواء الإعلام" ما أمكن). إنه جو من الفرع غير العقلاني. إن السياسة الحالية للولايات المتحدة حاولت أن تحيي المخاوف المروعة للحرب الباردة، عندما لم يعد لها أي معنى، عبر خلق "أعداء" يسوغون توسيع دائر استخدام قوتها العالمية. وأنا أكرر، إن مخاطر "الحرب على الإرهاب" لا تأتي من قبل الانتحاريين المسلمين.

ولا يقلل أيّ مما مرّ من حجم الأزمة العالمية الحقيقية التي من تعبيراتها تحولات العنف السياسي، فيبدو أنها تعكس التقلبات الاجتماعية الكبرى التي جاء بها على كافة المستويات أسرع تحول مفاجئ في الحياة البشرية شهده الناس خلال

عمر إنساني واحد. كما يبدو أنها تعكس أزمة في الأنظمة التقليدية للسلطة والهيمنة والشرعية في الغرب وانهارها في الشرق والجنوب، وكذلك أزمة في الحركات التقليدية التي ادعت أنها تشكل بديلاً عن هذه. وقد فاقمتها إخفاقات تفكيك المستعمرات في أنحاء من العالم ونهاية الأنظمة الدولية المستقرة، أو في الحقيقة أي نظام دولي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وهي سوف تثبت أنها وراء مبلغ قوة الطوباويين من المحافظين الجدد والليبراليين الجدد في عالم من القيم الليبرالية الغربية التي نشرها تضخم السوق والتدخلات العسكرية.

النظام العام في عصر العنف

في سبعينيات القرن الماضي أخبرت جمعية كبار رجال الشرطة الحكومة بأنه لم يعد بالإمكان منع أعمال الشغب العامة في الشوارع كما كان في الماضي من غير قانون جديد للنظام العام. وبعد بضع سنوات، أي في مطلع الثمانينيات كما أذكر، دُعيت إلى مؤتمر علمي في مكان ما في النرويج، وقد لفت نظري أن كتيب حجز الفندق الذي كان سيقام فيه المؤتمر -وهو مركز المؤتمرات العادي في بقعة خضراء سياحية- كتب عليه أن نوافذ الفندق كانت محصنة ضد الرصاص! في النرويج؟ أجل! في النرويج. دعني أبدأ هذه المحاضرة إذن بهذين الحادتين. فالعصر غدا أكثر عنفاً، حتى ما بات يُعرض فيه من صور عبر وسائل الإعلام؛ ما عندي في ذلك شك. وعليه فسأتكلم في محاضرتي عما يعنيه هذا، وكيف ينبغي على الحكومات أن تتصرف في سبيل حفظ حياة مواطنيها. والمحاضرة أساساً عن بريطانيا، حيث ازدياد وتيرة العنف العام -كما تظهره الإحصائيات- بات مخيفاً على نحو خاص، ومع ذلك فالمشكلة ليست مقصورة على بلد واحد، ولا هي مشكلة إرهاب فحسب.

فالموضوع أكبر من ذلك بكثير، فهو يشمل، على سبيل المثال، ما تشهده مباريات كرة القدم من أعمال شغب، وهي ظاهرة تاريخية غير مسبقة أطلت برأسها في السبعينيات.

ولا ريب، كما يبدو لي من ذكرياتي النرويجية، أن كثيراً من هذا العنف سببه ما بات يشهده العالم على نحو غير عادي من وفرة الأسلحة الفتاكة التي يمكن لأي شخص أن يستعملها، والتي باتت متاحة للأفراد والجماعات بأسعار رخيصة. ومرجع هذا أساساً إلى انتهاء الحرب الباردة، ولكن نظراً لما تدره هذه الأدوات من أرباح، فقد استمر إنتاجها في الازدياد والتضخم. فكل عقد منذ سنة 1960 شهد ارتفاع عدد الشركات التي تنتجها، ولاسيما في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية.

ففي سنة 1994 كان هناك 300 شركة في 52 قطراً تعمل في مجال الأسلحة الصغيرة، أي أكثر بـ25% مما كان عليه الحال في أواسط الثمانينيات، أما في سنة 2001 فقدّر العدد بنحو 500. وبعبارة أخرى، فإن الكلاشنكوف أو بندق AK47 الهجومية، التي طورت أصلاً في الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية، هي أكثر الأنواع إرغاباً بين الأسلحة الصغيرة. ووفقاً لمجلة "نشرة علماء الذرة" (Bulletin of Atomic Scientists) فإن نحواً من 125 مليون قطعة منها تتداول في العالم اليوم، ويمكنك شراؤها عبر الإنترنت، على الأقل في الولايات المتحدة، من موقع "Kalashnikov USA". أما المسدسات والمُدَى فمن يستطيع عدها؟ لكن الشغب العام بالطبع، حتى في أعنف صوره وهو الإرهاب، لا يعتمد على أدوات عالية التقنية أو غالية الثمن، كما ظهر في عملية 11 سبتمبر 2001. فمختطفو الطائرتين اللتين قوضتا البرجين لم يكونوا مسلحين إلا بمشارط قطع البساط، ومفجرو عملية 7 يوليو في المملكة المتحدة هم الذين صنعوا المتفجرات التي استخدموها تصنيعاً منزلياً، ولو صحت التقارير الأخيرة فإن العملية برمتها لم تكلفهم سوى بضع مئات من الجنيهات، إضافة إلى حياتهم، بالطبع. كما أن المجموعات المسلحة الأطول عمراً مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي ومنظمة إيتا الإسبانية اعتمدت أساساً على متفجرات يمكن تحضير بعضها بيتياً. لذلك فبينما لا ننسى أن العالم اليوم يغمره -على نحو لم يسبق له مثيل- سيل من آلات القتل وإحداث الأضرار الجسدية البالغة، ينبغي أن ندرك أن ذلك ليس إلا أحد أبعاد المشكلة.

فهل بات حفظ النظام العام أكثر صعوبة؟ من الواضح أن الحكومات والشركات تعتقد ذلك، فحجم القوات العامة في بريطانيا ارتفع بنسبة 35% منذ سنة 1971، إذ غدا لكل عشرة آلاف مواطن في نهاية القرن الماضي 34 شرطياً، مقارنة بـ24.4 قبل ثلاثين سنة (أي بزيادة أكثر من 40%). هذا مع أنني لم آخذ بالحسبان ما يقدر بنصف مليون من الموظفين في مجال الأمن حراساً وما أشبه، وهو قطاع اقتصادي تضعف خلال السنوات الثلاثين الماضية منذ غدت شركة "سيكيوريكور" (Securicor) من كبر الحجم في سنة 1971 بحيث نالت عروضاً في البورصة. كان هناك حوالي 2500 شركة في هذا المجال السنة الماضية. وكما

تعلم، فقد خَلَفَ تفكيكُ التصنيع في بريطانيا عدداً كبيراً من أشدّاء الرجال الذين بات حصول أحدهم على وظيفة حارس أمن أحدَ خيارات العمل القليلة المتاحة له. بل لعلنا نستطيع القول إن الاقتصاد بدلاً من أن يكون قائماً على تسخير الناس بعضهم لبعض في أعمالهم، بات قائماً على مراقبة الناس بعضهم لبعض.

لم يقتصر الأمر على تفعيل مزيد من القوة البشرية، بل مزيد من قوة السلاح كذلك. فاختصاصيو ضبط الجماهير يعولون اليوم على أربعة أنواع رئيسية في التعامل مع مظاهرات الشغب: الكيماويات (مثل الغاز المسيل للدموع)، والكيستيكا، أو علم الحركة، مثل مسدسات ضبط الشغب والذخيرة المطاطية، وخراطيم المياه وتقنية الصعق. وهذه قائمة بالأقطار تصور أنواع ضبط الجماهير المختشدة من التقليدي إلى الحديث: النرويج لا تستخدم أيّاً من الأنواع الأربعة، وفنلندا وهولندا والهند وإيطاليا تستخدم منها نوعاً واحداً فقط، هو الكيماويات. أما الدانمارك وإيرلندا وروسيا وإسبانيا وكندا وأستراليا فتستخدم نوعين فقط. أما بلجيكا والأقطار الكبرى -الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة إضافة إلى النمسا الصغيرة- فالأنواع الأربعة لديها رهن الإشارة. وواضح أن بريطانيا التي كانت تفخر يوماً بأن شرطتها تخلت بالكلية عن السلاح، لم تعد تعيش العالم النظامي الذي تعيشه النرويج أو فنلندا.

كيف حدثت هذه التطورات؟ أظن أن شيئين كانا يحدثان: أولهما انقلاب ما حلّه نوربرت إلياس (Norbert Elias) في عمل عنوانه "حركة الحضارة" (The Process of Civilisation). تحول السلوك العام في الغرب من القرون الوسطى فما بعد، إذ أصبح أقل عنفاً وأكثر "تأديباً" وأكثر اعتباراً، أولاً ضمن نخبة محدودة، ثم على نحو أكبر. لكن هذا لم يعد صحيحاً اليوم. فقد بتنا معتادين جداً على أشياء لم يكن لنا بها عهد من قبل، كالشتيمة في الشوارع والطرق، واستعمال اللغة النابية استعمالاً مقصوداً، إلى حد أننا لا نستطيع تحديد بدايات هذه الظاهرة. كما غدت الأوصاف المقذعة شائعة لفترة طويلة بين جماعات الذكور، كالجنود، وأصحاب الأعمال الشاقة، مع أنني لا أعتقد أن في جعبة أي جيش غربي ما في جعبة الجيش الروسي من كلام فاحش تنبو عنه الأسماع. ومع ذلك لما تركتُ الجيش بعد الحرب الأخيرة، وكان أول عهدي بمثل هذه التصرفات والكلمات،

رجعت إلى عالم أكثر تأديباً. أما النساء فلا يستعملن هذه اللغة إلا في النادر. على أن هذه التصرفات لم تبدأ إلا في الستينيات، وذلك كان هو العقد الذي بدأت فيه كلمة "fuck" تتداول في المطبوعات البريطانية العامة، فقد كان أول ظهور لها في قاموس بريطاني عام 1965، وفي قاموس أميركي عام 1969⁽¹⁾.

وقد ضعُفت، في الوقت نفسه، العادات والقوانين الاجتماعية التقليدية. فعلى سبيل المثال، يبدو واضحاً أن جُنَح المراهقين (ما بين 14 إلى 20 سنة) بدأت بازديادها اللامتكافئ في النصف الثاني من الستينيات. فصغار السن الذين يحركهم هرمون التستوستيرون وتدفعهم رغبة في تأكيد ذكوريتهم كانوا على الدوام مشاكسين، وخاصة إذا ما انتظمتهم مجموعات؛ وهي ظاهرة كانت في الوضع الطبيعي تبقى داخل حدود معينة من خلال غض النظر عنها في مناسبات خاصة. وقد انطبق هذا حتى على شُبان الطبقة الرفيعة من أعضاء النوادي الخاصة كنادي P.G. Wodehouse's Drones Club. ولو كنت تذكر، فإن نزوعهم إلى إيقاع خوذات رجال الشرطة في ليالي سباق القوارب أوقع برتاي ووتر (Bertie Wooster) في سجن فاين ستريت (Vine Street). لكن الأمر ليس راجعاً فحسب إلى تضعضع العادات والقوانين الاجتماعية، ولكن انخراط العادات والعلاقات داخل العائلة هو الذي حول صغار السن إلى ما كان الفكتوريون يمكن أن يسموه "الطبقات الخطيرة". لن أتحدث أكثر عن هذا، أو عما شهده القرن العشرون من عملية التحول إلى البربرية الأطول أمداً، والتي أدت إلى الوضع الفاضح الذي بات يقدم فيه المنظرون الغربيون عملياً تبريرات فلسفية للتعذيب، ولكنها بالطبع هناك في الذاكرة.

والثاني هو الظاهرة الأكثر مباشرة وقد بدأت في أواخر الستينيات. إنها الأزمة التي شهدناها في نوع الدولة التي كان علينا جميعاً أن نعيش فيها خلال القرن الماضي، أقصد الدولة القومية القطرية. فلمدة 250 سنة قبل نقطة التحول تلك ما برحت الدولة توسع قوتها، ومصادرها، ورقعة نشاطاتها، ومعرفتها وسيطرتها على ما يحدث على أراضيها. وقد كان هذا التطور بمنأى عن السياسة والأيدولوجية، فقد حدث في الدول الليبرالية والمحافضة والشيوعية والفاشية، وقد بلغ غايته في

(1) قاموس أصل الألفاظ وتاريخها عبر الإنترنت Online Etymological Dictionary.

العقود الذهبية لدولة الرفاهة والاقتصاد المختلط بعد الحرب العالمية الثانية. لكن كل هذا كان مؤسساً على التأكيد المسبق على احتكارها لقانون الدولة ومحاكمها دون غيرها من القوانين (كالقانون الديني أو قانون الأعراف). والأمر صحيح أيضاً بالنسبة لاحتكارها القوة المسلحة. لقد قامت أكثر الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر بمنع حمل السلاح واستعماله لجميع المواطنين باستثناء عملائها (إلا للألعاب الرياضية)، حتى، في النهاية، المبارزات بين طبقتي النبلاء والأرستقراط. (الولايات المتحدة في هذا الصدد هي إلى حد ما استثناء بين الدول الصناعية، ذلك أن معدل عمليات القتل العمدة فيها ما فتئ يشهد ارتفاعاً خلال القرنين الماضيين مقابل معدل هابط في أوروبا)⁽²⁾. أما في بريطانيا فقد منَع العُرف حتى استخدام المُدَى والخنجر في النزاعات الخاصة بوصفها "لا إنجليزية"، وتم استحداث قوانين الملاكمة، قوانين كوينزبري (Queensbury rules). حتى القوة الرسمية تم نزع سلاحها في الأماكن العامة في ظروف الاستقرار الاجتماعي. ولم تكن الشرطة مسلحة في المملكة المتحدة إلا في إيرلندا التي كان أمر الانقلاب العسكري فيها احتمالاً قائماً، لكن ليس في أراضي المملكة المتحدة الرئيسية. كما تم وضع قوانين للاحتجاجات الشعبية وأعمال الشغب والمسيرات، وبعبارة أوضح تم اختزالها في مظاهرات أضحت تدريجياً تتم عبر مفاوضات مسبقة مع الشرطة. وقد ذكّر عمدة لندن كن ليفنغستون (Ken Livingston) الصينيين بأن هذا هو ما وقع في كل من حديقة هايد بارك (Hyde Park) وميدان الطرف الأغر (Trafalgar square) منذ أيام العصر الفكتوري. وقد كان هذا صحيحاً حتى في بلدان نعلها مولعة بعنف الشوارع كفرنسا، بصرف النظر عن الشعارات النارية للمظاهرات الشعبية فيها⁽³⁾. من أجل ذلك لم يتمخض التمرد الطلابي في باريس سنة 1968 عن قتلى في أي من الطرفين، والشيء نفسه حصل في التحركات الأخيرة التي أبطلت قانون عمل الشباب الفرنسي الجديد.

(2) تُشرح مذهب الاستثناء الأمريكي "Explaining American Exceptionalism"، لإريك مونكون في المراجعة التاريخية الأميركية الثالثة، *American Historical Review III*، رقم واحد، فبراير 2006.

(3) فرض السيادة في الشارع *Les Pouvoir est dans la rue*، لدانيال تارتوسكي: الأزمات السياسية والتظاهرات في فرنسا (باريس، 1998)، "استنتاج"، وعلى وجه الخصوص ص 228.

لكنّ هناك عنصراً آخر ساهم في إضعاف الدولة، إذ بات ولاء المواطنين للدولة واستعدادهم لفعل ما تريده منهم يضمحل شيئاً فشيئاً. لقد خاضت الحربين العالميتين دولٌ محاربة بجيوش من الاحتياط، أي بجنود من المواطنين الذين كانوا على استعداد لأن يُقْتَلُوا أو يُقْتَلُوا بالملايين "في سبيل وطنهم" كما جاء في المثل. لكنّ الأمور لم تعد الآن كما كانت عليه قبلُ. وإني لأشك أن أي دولة من التي تعطي مواطنيها الخيار في الأمر، وبعض التي لا تعطيهم، يمكنها فعل ذلك الآن، بالتأكيد ليس الولايات المتحدة التي ألغت الخدمة العسكرية العامة إثر حرب فيتنام، لكن بطريق أكثر لطفاً، فهذا ينطبق أيضاً على استعداد المواطنين للالتزام بالقانون، أي إحساسهم بالمسوغات الأخلاقية للقانون. فلو شعرنا أن القانون يتسم بالشرعية، فسنكون على استعداد للالتزام به. إننا نعتقد أن لعبة كرة القدم تحتاج إلى حكام ورجال خطوط، وإننا نثق بهم لممارسة مهامهم الشرعية. ولو أننا ما وثقنا بهم، فإلى كم من القوة كنا سنحتاج لفرض النظام وحفظه في أرض الملعب؟ إن كثيراً من السائقين لا يقبلون التسويغ الأخلاقي لكاميرات مراقبة السرعة وعليه فلا يترددون في تجنيبها. ولو أنك استطعت أن تقوم بعملية تهريب في الخفاء، فمن سيسيء بك الظن؟ إن القانون إذا فقد الشرعية وصار الالتزام به بالدرجة الأولى خشية التعرض للعقوبة، غداً حفظه أكثر صعوبة بكثير، ناهيك بما سيكلفه ذلك من أموال. إن احتمالية التزام المواطنين اليوم بالقانون أو بأعراف السلوك الاجتماعي غير الرسمية باتت لأسباب شتى أقل مما كانت عليه في الماضي.

وعلاوة على ذلك، فإن العولمة والزيادة الكبيرة في القدرة على التحرك والإزالة الواسعة لقوات حفظ الحدود في أوروبا وأماكن أخرى؛ كل أولئك جعل من الصعب على الحكومات السيطرة على ما يدخل أراضيها أو يخرج منها، أو ما يقع فيها أو يجري عليها. ولذلك فإنه من المستحيل تقنياً السيطرة على أكثر من نسبة صغيرة من محتويات الحاويات التي تدخل موانئنا أو تخرج منها من غير تعطيل وتيرة الحياة الاقتصادية برمتها. وقد استغل التجار غير القانونيين وتجار المخدرات أو البشر هذا التسهيل أبشع استغلال، لعلمهم بعدم قدرة الدول على السيطرة على المعاملات المالية الدولية أو حتى مراقبتها. وتقول

أحدث⁽⁴⁾ دراسة لهذه الظاهرة وهي كتاب Moisés Naím بعنوان "اللاقانوني" (Illicit) "لقد أخفقت الحكومات في الصراع مع التجارة اللاقانونية العالمية... ببساطة ليس ثمة ما يشير إلى نُحُوس وشيك لنجم الشبكات المهولة العدد... العاملة في التجارة اللاقانونية".

كل ذلك قلّل على نحو كبير من قوة الدول والحكومات خلال السنوات الثلاثين الماضية، ففي أسوأ الحالات فقدت هذه الدول السيطرة على بعض أراضيها. فقد أعلنت المخابرات الأميركية (CIA) في سنة 2004 عن خمسين منطقة عبر العالم ليس للحكومات المركزية عليها سلطان، وإن كان ضعيف جداً. لكن لو كان لي أن أقتبس من كتاب Moisés Naím مرة أخرى فيما يتعلق بالاقتصاد اللاقانوني "فإنه من النادر اليوم وجود بلد من غير جيوب منعقدة القانون تشكل جزءاً من شبكات عالمية أكبر". أما في الحالات الأقل سوءاً فمن الممكن للدول التي كان يمكن أن تكون لولا هذا دولاً مستقرة ومزدهرة، مثل المملكة المتحدة وإسبانيا، أن تعيش لعقود مع مجموعات مسلحة صغيرة على أراضيها ليس بإمكان حكوماتها التخلص منها كلياً. وهذا على الرغم من الحقيقة المؤكدة أن معلوماتنا عن البلد والسكان اليوم أكبر منها بكثير في أي وقت مضى. ومع أن ما تتمتع به أجهزة الشرطة اليوم من قدرة تقنية تسمح لها بمراقبة المواطنين والتنصت على محادثاتهم وقراءة رسائلهم الإلكترونية، أو -كما هو الحال في بريطانيا- مشاهدتهم عبر كاميرات الدوائر المغلقة التي لا تُعدّ ولا تحصى، أكبر بكثير مما كان بمجوزة أي حكومة في السابق، فإن معرفتها بهويات من يعيشون على أراضيها أو أعدادهم أو أعمالهم أو الأماكن التي يعيشون فيها في أي لحظة هي أقل من معرفة الأجهزة السابقة. والذين يقومون بالإحصاءات اليوم هم أقل وثوقاً بمعلوماتهم مما كانوا عليه أيام جورج الخامس أو السادس، ولديهم العذر في ذلك.

كل ذلك يفسر لماذا يتعين على الدول المستقرة أن تتكيف إلى حد ما مع درجة أعلى بكثير من العنف غير الرسمي مما كانت عليه من قبل. ودونك إيرلندا الشمالية في السنوات الثلاثين الماضية، فبفضل مزيج من القوة والترتيبات الضمنية، والحكومة الفعالة والحياة العادية، بما في ذلك الحركة من وإلى المنطقة، استطاعت

(4) المحظور *Illicit*، موازي نايم (نيويورك، 2005).

المُضي برغم ما مرت به من وضع شبه حرب أهلية. لقد بات الأثرياء حول العالم يتكيفون مع تهديد الفقراء العنيفين عن طريق إنشاء تجمعاتهم المغلقة، وهي ظاهرة حديثة إلى حد ما في بريطانيا، أوضح ما تظهر في منطقة الدوكلاندز. ويقال إن ثمة مئة من هذه التجمعات في إنجلترا، أكثرها صغيرة، رغم أن هذا العدد لا يمثل شيئاً مقارنة مع العائلات السبعة ملايين التي تعيش في مثل هذه الوحدات المحصنة في الولايات المتحدة، أكثر من نصفها في تجمعات "يدخل إليها عبر بوابات وشيفرة دخول وبطاقات لفتح الأبواب وحراس أمن"⁽⁵⁾. وفيما يغدو الزمان أكثر عنفاً، تزداد وتيرة هذا التوجه، كما يمكن أن يؤكد كل من زار ريو دي جانيرو أو مكسيكو سيتي خلال الأعوام الماضية. لكن هل يمكن فعل أي شيء لضبط الأمور؟

يبرز هنا سؤالان، الأول: هل يمكن السيطرة على مشاكل النظام العام في عصر يتسم بالعنف؟ والجواب عنه يجب أن يكون نعم، رغم عدم وضوح الحد الذي يمكن بلوغه في ذلك. والتعامل مع مثيري الشغب من مشجعي كرة القدم مثال على كيفية فعل ذلك، فقد ظهر تشجيع الكرة كظاهرة جماهيرية في بريطانيا في الستينيات، ثم تمت محاكاته على نطاق واسع في غيرها من البلاد. وقد وصلت إلى الذروة في الثمانينيات مع ما شهدته مدينة برادفورد من أحداث مفعجة، ثم سقوط 39 قتيلًا في ملعب هيسل (Heyssel) في بروكسل خلال نهائيات الكأس الأوروبي بين نادبي ليفربول ويوفنتوس. وقد دار كلام كثير عن الحاجة إلى إجراءات شديدة الصرامة، مثل فرض بطاقات الهوية الإلزامية، لكن في الحقيقة منذ ذلك الحين تم تطوير مشاغب مشجعي الكرة في المملكة المتحدة بوسائل أكثر اعتدالاً، منها استحداث تغييرات تقنية، كالملاعب المزودة بمقاعد المتفرجين، وكاميرات المراقبة، والتحسين الواضح في عمل المخابرات وتبادل المعلومات، وأساليب بوليسية أكثر انتقاء، مثل عزل مثيري الشغب من المشجعين المعروفين بدلاً من "احتواء" البطانية للمشجعين الأجانب داخل الملعب وخارجه. وعلاوة على ذلك فقد صارت الشرطة أقدر على التركيز على الحوادث الأهم، إذ تم إسناد مهمة حفظ النظام داخل أرضية الملعب لحراس النادي، لكن تكاليف هذا العمل كانت

(5) *Gated Communities: Access Control Issues* مسائل مراقبة الدخول لكريس إي ماكغوي (www.crimedocter.com/gated.htm).

باهظة جداً من حيث المال والقوة البشرية. لقد احتيج إلى عشرة آلاف رجل لتسيير بطولة أوروبا لعام 96 في بريطانيا، وليت شعري كم كلف أمن مباريات كأس العالم لعام 2006 في ألمانيا من مال ورجال. لكن التحسن تم بدون الإجراءات الصارمة التي تم اقتراحها يوماً ما.

وعوداً على بدء، فإن نيويورك اليوم مكان آمنٌ بكثير مما كانت عليه، يؤكد هذا كلُّ مَنْ يذكر منا نيويورك القدرة والخطيرة إبان السبعينيات والثمانينيات. وبينما لا ننسى ما للعمدة رودى جوليانى (Rudy Giuliani) من فضل في ذلك، فإن نصيباً منه كبيراً يرجع إلى ما أحدثته الشرطة من تغييرات في أساليب عملها، كسياسة "اللا تهاون بالمرّة"، أكثر من رجوعه إلى زيادة أسلحة شرطة نيويورك الهائلة أصلاً.

يقودني هذا إلى السؤال الثاني: ما التوازن بين القوة والإقناع وبين ثقة الجمهور في ضبط النظام العام؟ إن حفظ النظام في عصر يتسم بالعنف ما برح يتحول إلى عمل أكثر صعوبة وأشد خطراً، خصوصاً لقوات الشرطة التي لا تفتأ تزيد من التسليح ورفع القدرات التقنية لأفرادها الذين عادة ما تراهم يستخدمون تجهيزات مصممة لصعد الهجوم الجسدي، تُذكر أشكالهم بجنود العصور الوسطى مثقلين بلاماتهم ودروعهم. والشرطة تحب أن ترى نفسها كجسد من "الحرس" يتمتعون بمعرفة مهنية خاصة، منفصلين عن الساسة (الذين ينتقدونهم جهلاً بهم) والمحاكم والإعلام الحر. إن العالم اليوم -وليس فقط خارج أوروبا- مليء بالشرطة وخدمات الأمن المقتنعة بأنه -بغض النظر عما تقوله الحكومات والإعلام للجمهور- ليس حكم القانون هو الذي يحفظ النظام بل القوة (أو حتى العنف إن لزم الأمر)، وأنهم في اعتقادهم هذا مؤيدون على الأقل بالدعم الضمني من قبل الحكومة والرأي العام. وفي هذا البلد، بعد سنوات الأمن والاستقرار في الخمسينيات والستينيات، كانت ردة الفعل الأولية على الأوضاع مع الجيش الجمهوري الإيرلندي وإضرابات المناجم وأعمال الشغب العرقية هي البدء بالمقارعة، أو الصيرورة إلى مزيد من المواجهة، حتى شبه العسكرية، وحتى في بلدان بريطانيا الرئيسية. وقد أدت مواجهة الإرهاب بدورها إلى مزيد من عسكرة الشرطة، فسياسة "أطلق لتقتل" تمخضت بالفعل عن وقوع ضحايا بريئة كان يمكن

تجنبها مثل البرازيلي جان شارل دي مينيز. ولحسن الحظ فإن بريطانيا لم تستدرج بعد أكثر في الطريق الذي سلكته القارة الأوروبية فتنشئ فرقاً مسلحة خاصة لقمع أعمال الشغب، كشركات الأمن الجمهوري الفرنسية (CRS).

ومن جهة أخرى، ثمة شيان هما جزء من حكمة الشرطة الأساسية، أولهما أن رجال الشرطة ليسوا طوباوين، فهم لا يحاولون القضاء كلياً على الجريمة، بل يكتفون بأن تقل نسبتهما ليتمكن وضعها تحت السيطرة وإبقاؤها بعيدة عن المدنيين. وأما الثاني وهو أشد اتصالاً بموضوعنا، فهو ألا يغضب الناس الذين تحاول الشرطة حماية نظامهم العام إذا قامت بفرز "مثيري الشغب" وملاحقتهم. إن القوة المبالغ فيها أو العلنية -خصوصاً ضد المجموعات- يمكن أن تثير غضب الجماهير، أو على الأقل غضب مجموعات كبيرة من التي تحوي نسبة كبيرة من مخالفتي القانون، كالسود ومراهقي المدن والآسيويين وغيرهم، فمثل هذا العمل سيؤدي إلى مضاعفة الأخطار التي تواجه النظام العام. وخير مثال على كيفية حدوث ذلك أعمال شغب كرنفال "نوتنغ هيل" في السبعينيات، التي أثارها عملية "أوقف وفتش" العشوائية التي نظمتها الشرطة ضد "الصوص الجيوب"، ورأى فيها السكان المحليون هجوماً متطرفاً ضد السود.. فهذا خطر حقيقي. وخلال أحداث شغب بريكستون سنة 1981 يكاد يكون مؤكداً أن الشرطة عدت جميع السود مشاغبين محتملين، ففاقت بذلك المشكلة مع السكان المحليين. ولحسن الحظ، خلال مشاكل إيرلندا الشمالية قاومت قوات الشرطة في أراضى بريطانيا الرئيسية على نحو كبير الرغبة في عدّ جميع الإيرلنديين أعضاء محتملين في الجيش الجمهوري. إن حفظ النظام العام، سواء في عصر يتسم بالعنف أم لا، يعتمد على توازن بين القوة والثقة والاستخبارات.

وفي ظل الظروف الطبيعية في هذا البلد، بعيداً عما يمكن أن يقع بين حين وآخر من كسر لها، يمكن للمرء بالجملة أن يثق في التوازن الذي أقامته الحكومة وقوى النظام العام. لكن منذ 11 سبتمبر 2001 لم تعد الظروف عادية، إذ أصبحنا نغرق في موجة من الخطابات السياسية عن الأخطار المحدقة غير المعروفة القادمة من الخارج، وهستيريا أسلحة الدمار الشامل، وما يسمى باعتباطاً "الحرب ضد الإرهاب"، و"الدفاع عن أسلوبنا في الحياة" ضد ما يعرفون هلامياً بالأعداء

الخارجيين وعملاتهم الإرهابيين في الداخل.. إنه خطاب صنع من أجل إخافة الناس أكثر منه لمحاربة الإرهاب، ولا أريد أن أشرح لك هذا الهدف بل أدعك تُعمل فيه عقلك! لأن ترويع الناس وإصابتهم بحالة من الهلع هو تماماً ما يسعى الإرهابيون جاهدين لتحقيقه. إن هدفهم السياسي لا يتحقق بقتل ذاك العدد من الناس، ولكن من خلال بث دعاية القتل التي تروغ المواطنين وتفقدتهم الثقة والأمل. ففي الوقت التي مرت فيه بريطانيا بمواجهة حقيقية متواصلة مع الإرهاب، وتحديدًا عمليات الجيش الجمهوري الإيرلندي، فإن القاعدة الأساسية التي سارت عليها السلطات المحاربة للإرهاب تمثلت في عدم إعطائهم أي نوع من الدعاية، وعدم الإعلان عن أي إجراءات لمجاثمتهم، ما كان إلى ذلك سبيل.

دعنا ننسى هذا الهراء.. إن ما يسمى "الحرب على الإرهاب" ليس حرباً إلا بالمعنى المجازي الذي نستخدمه لدى حديثنا عن "الحرب على المخدرات" أو "الحرب بين الجنسين"، "فالعُدو" ليس في وضع يُمكنه من هزيمتنا، أو حتى أن يلحق بنا خسائر فادحة. إن مسحاً للإرهاب العالمي حديثاً أجرته وزارة الخارجية الأميركية أحصى -باستثناء العراق الذي يَمُر بحرب حقيقية- 7500 "هجوم إرهابي" راح ضحيتها 6600 قتيل، مما يشير إلى أن أكثر هذه العمليات الهجومية فاشلة. إننا نواجه مجموعات إرهابية صغيرة اعتدنا على أمثالها لوقت طويل، مع اختلافين مهمين. فخلافاً للإرهابيين الأوائل، لدى هؤلاء استعداد للقيام بمذابح عشوائية، وربما في الواقع يهدفون إلى ذلك. بل لقد قاموا فعلاً بمذبحة واحدة راح ضحيتها أعداد تقدر بالآلاف، وعدد من العمليات قُدِّر قتلها بالمئات، وكثير من العمليات التي أودت بحياة العشرات. وأما الآخر، فهو الابتكار التاريخي المرعب للعمليات الانتحارية. هذان التجديدان من الخطر بما يكفي، ولا سيما في عصر الإنترنت والسهولة العامة في الحصول على الأسلحة الصغيرة الفتاكة. وأنا لا أنكر أن هذا يمثل تهديداً أخطر من الإرهاب السابق، وأتفق على أنه يسوغ المجهودات الاستثنائية لمن عليهم محاربته. لكن دعني أكررها، إنها ليست حرباً، ولا يمكنها أن تتحول إلى حرب.. إنها في الحقيقة مشكلة خطيرة جداً من مشاكل النظام العام.

لكن الأمن العام، ما يعنيه الناس بـ "القانون والنظام" تحميه في الأساس مؤسسات وسلطات الحياة المدنية في أوقات السلام، بما فيها الشرطة. أما مؤسسات

الحرب، وخصوصاً القوات المسلحة، فلا تستدعى إلا في أوضاع الحرب أو لدى إخفاق مؤسسات الخدمات المدنية، وهو أمر نادر الحدوث. حتى في أوضاع الحرب الجزئية، كما هو الحال في إيرلندا الشمالية، عرفتنا التجربة الطويلة بالمخاطر السياسية التي ينطوي عليها حفظ النظام بالجنود، بدون قوة شرطة نظامية مستقلة عن الجيش. ورغم كل ما يقال عن الإرهاب، فإنه ليس في دول الاتحاد الأوروبي من هي في حالة حرب، أو يمكن أن تكون. كما ليس في أي من دول الاتحاد نسيج اجتماعي أو سياسي بلغ من الضعف أن تُزعزع استقراره مجموعات صغيرة من النشطاء. إن الإرهاب الدولي في المرحلة الراهنة أكثر خطراً من الحركات التي عرفناها في الماضي، لأنه قادر على إحداث المجازر، والمجازر العشوائية المقصودة، ولكن ليس بوصفه كياناً سياسياً أو إستراتيجياً. بل لعلني أقول إنه أقل خطراً من وباء الاغتيالات السياسية منذ السبعينيات والذي لم يلفت نظر الإعلام على نحو كبير لأنه لم يَطُلْ بريطانيا والولايات المتحدة. حتى أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تَهزْ نيويورك لأكثر من سويعات، وتم التعاطي معها بسرعة وكفاءة بواسطة الخدمات المدنية العادية.

إن الإرهاب يتطلب مجهودات خاصة، لكن من المهم ألا نبخع أنفسنا من أجله. فنظرياً، إن بلداً لم يفقد أعصابه خلال ثلاثين سنة من المشاكل الإيرلندية عليه ألا يفقدها الآن. أما عملياً، فإن الخطر الحقيقي للإرهاب لا يكمن فيما تمثله مجموعات مجهولة الهوية من المتطرفين من خطر، ولكن فيما تثيره أعمالهم من خوف غير معقول، تشجعه اليوم وسائل الإعلام والحكومات على السواء. هذا واحد من الأخطار الكبرى التي نعيشها في هذا الزمان، هو بلا ريب أكبر من المجموعات الإرهابية الصغيرة.

الإمبراطورية لا تنفك آخذة في التوسع أكثر فأكثر

مر العالم اليوم بوضع ليس له به سابق عهد، فما شهدناه في السابق من إمبراطوريات عالمية عظيمة، كالإمبراطورية الإسبانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والإمبراطورية البريطانية في القرنين التاسع عشر والعشرين، لا يكاد يشبه الإمبراطورية الأميركية التي نراها اليوم.

لقد بتنا نعيش اليوم في عالم شديد التداخل، بالغ التعقيد، مترابط التفاعلات، إن بَرَدَ فيه الغربُ عطسَ لبرده الشرق، وإن تململ يوماً الشرق تنبه لتململه الغرب. ودونك وباءُ الالتهاب الرئوي الحاد (الساارز) مثلاً: بدأ في بقعة نائية في مجاهل الصين، لكنه غداً في ظرف يومين ظاهرة عالمية، والارتباك الذي أصاب نظام المواصلات في العالم وتأثرت به الاجتماعات والمؤسسات الدولية، والأسواق العالمية، وحتى اقتصادات برمتها، حصل بسرعة لم تكن لتتخيل في أي فترة حلت.

فالعالم اليوم يشهد قوة مهولة من التقنية المستمرة التحديث في عالم الاقتصاد، وقبل كل شيء، في القوة العسكرية، إذ باتت التقنية أكثر حسماً في المجالات العسكرية منها في أي وقت مضى. وباتت القوة السياسية على الصعيد العالمي تتطلب اليوم امتلاك ناصية هذه التقنية تَطَلُّبُها دولةً متناهية في الكبر من حيث الحجم، الذي لم يكن ذا أهمية من قبل: فبريطانيا التي أدارت أكبر إمبراطورية في وقتها لم تكن إلا دولة من ذوات الحجم المتوسط، حتى بمعايير ذلك الوقت. أو لم يكن بمقدور هولندا -وهي دولة في نفس حجم سويسرا- أن تغدو لاعباً عالمياً في القرن السابع عشر؟ أما اليوم فمن غير المتصور أن تصبح أي دولة، مهما بلغت من الغنى والتقدم التقني، قوةً عالمية ما لم تكن دولة عملاقة من حيث الحجم.

إن سياسة اليوم تتسم بطبيعتها المعقدة، والحقبة التي نعيش فيها لا تزال حقبة الدولة القومية، الجانب الوحيد للعولمة حيث تتوقف العولمة عن العمل. ولكنه نوع غريب من الدولة حيث يلعب السكان العاديون، في كل واحدة منها، دوراً هاماً. فصناع القرار في الماضي كانوا يديرون شؤون الدول بمعزل عما كانت تفكر فيه الجماهير العريضة، إلا في القليل النادر، وخلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان بوسع الحكومات الاعتماد على تعبئة شعوبها، أما الآن فهذا أمر غير قابل للتفكير فيه. إلا أن ما تعتقده الجماهير أو ما هي مستعدة لفعله، بات اليوم موجّهاً إليها أكثر من أي وقت مضى.

إن مما يميز به المشروع الإمبريالي الأميركي أن جميع القوى العظمى والإمبراطوريات السابقة كانت تعلم أنها لم تكن وحدها على الساحة الدولية، ولم تهدف أيٌّ منها للسيطرة على العالم؛ لم تعتقد أي منها أنها كانت معصومة من الناس، حتى لو رأت أنها كانت مركزية للعالم، كالصين مثلاً، أو الإمبراطورية الرومانية في أوج قوتها. فالسيطرة الإقليمية كانت الخطر الأكبر في نظر نظام العلاقات الدولية التي عاش العالم في ظلها حتى نهاية الحرب الباردة. ولا ينبغي لنا أن نخلط بين القدرة على الوصول إلى أرجاء العالم المتباعدة، التي أضحت ممكنة بعد سنة 1492، وبين السيطرة عليه.

لم يعرف القرن التاسع عشر إمبراطورية عالمية سوى الإمبراطورية البريطانية، من حيث القدرة على التحرك والفعل عبر المعمورة، وهي بهذا المعنى يمكن أن تمثل سابقة للإمبراطورية الأميركية. وفي المقابل، فقد حلم الروس أيضاً بتحويل العالم إبان الفترة الشيوعية، ولكنهم أدركوا تماماً أن السيطرة على العالم كانت، حتى في أوج قوة الاتحاد السوفيتي، فوق وسعهم ووراء طاقتهم. وخلافاً لشعارات الحرب الباردة، فإنهم لم يحاولوا جادين القيام بمثل هذه السيطرة.

لكن الفروق بين مطامح الولايات المتحدة اليوم ومطامح بريطانيا منذ أكثر من قرن مضى كبيرة، أولها أن الولايات المتحدة بلد هائل يقطنه أحد أكبر الشعوب في العالم، ولا يزال عدد سكانه في ازدياد مطرد، خلافاً للاتحاد الأوروبي، نظراً لما يتدفق عليه من هجرة تكاد تكون غير محدودة. وهناك فروق في الأسلوب أيضاً، فالإمبراطورية البريطانية في أوج عظمتها احتلت ربع وجه المعمورة وأدارته. أما

الولايات المتحدة فلم تمارس الاستعمار إلا فترة وجيزة خلال الموضة الدولية للاستعمار الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. لقد عملت الولايات المتحدة عوضاً عن ذلك مع الدول التابعة لها والتي تدور في فلكها، ولا سيما في الفضاء الغربي حيث لم يكن لها منافسون. وخلافاً لبريطانيا، فقد ابتدعت سياسة للتدخل المسلح في هذه الدول خلال القرن العشرين.

ونظراً لأن القوة الحاسمة للإمبراطورية العالمية كانت في تلك الأيام تتمثل في البحرية، فقد استولت الإمبراطورية البريطانية على القواعد ومناطق المراحل البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية عبر العالم. ولذلك رفر العلم البريطاني من جبل طارق إلى سانت هيلينا إلى جزر فوكلاند، وما زال إلى اليوم مرفرفاً. أما الولايات المتحدة، فلم تحتج إلى هذا النوع من القواعد خارج منطقة المحيط الهادي إلا بعد سنة 1941، لكنها توصلت إليه عبر اتفاقيات مع ما يمكن تسميته في تلك الأيام بتحالف الراغبين. على أن الوضع اليوم مختلف، فقد باتت الولايات المتحدة تدرك حاجتها إلى السيطرة المباشرة على عدد كبير من القواعد العسكرية، وحاجتها كذلك إلى مواصلة السيطرة غير المباشرة عليها.

هذه فروق هامة في بنية الدولة المحلية نفسها وفي أيديولوجيتها، فالإمبراطورية البريطانية كان هدفها بريطانياً وليس عالمياً، رغم أن المروجين لها وجدوا بالطبيعة أيضاً دوافع أكثر إنسانية لها في ذلك. فقد وُظف قانون إلغاء تجارة الرقيق لتسويق القوة البحرية البريطانية، كما يتم اليوم كثيراً توظيف حقوق الإنسان لتسويق استخدام القوة العسكرية الأميركية. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة - مثل فرنسا وروسيا الثورتين - قوة عظمى تعتمد على ثورة عالمية، ومن ثم تؤمن بأن على سائر العالم أن يتبع منهجها، أو حتى أن عليها أن تقدم يد العون في سبيل تحرير سائر العالم. ثمّة بضعة أمور هي أكثر خطورة من تحقيق الإمبراطوريات مصالحها الخاصة معتقدة بأنها بفعل ذلك تسدي للإنسانية معروفاً.

على أن الفرق الأساسي - على أي حال - أن الإمبراطورية البريطانية رغم كونها عالمية (بل حتى أكثر عالمية من الولايات المتحدة الآن من حيث إنها وحدها حكمت من المحيطات ما لم يحكم أي بلد في زماننا هذا مثله من الأجواء) لم تكن تسعى إلى قوة عالمية، ولا حتى إلى قوة أراض عسكرية وسياسية في مناطق مثل

أوروبا وأميركا. لقد عملت الإمبراطورية من أجل خدمة المصلحة الأساسية لبريطانيا والتي كانت تتمثل في مصالحها الاقتصادية، مع أقل قدر ممكن من التدخل. لقد كانت على وعي دائم بوسع بريطانيا من حيث الحجم والمصادر. وبعد سنة 1918 كانت في الواقع على وعي بأنهارها الاستعماري.

لكن الإمبراطورية العالمية لبريطانيا، التي كانت الأمة الصناعية الأولى، عملت مع بذور العولمة التي قدم تطور الاقتصاد البريطاني الكثير لدفعها قدماً. لقد كانت الإمبراطورية البريطانية نظاماً للتجارة الدولية التي اعتمدت في الأساس، إذ تقدمت الصناعة في بريطانيا، على تصدير المصنعين للدول الأقل تطوراً، وفي المقابل أضحت بريطانيا أكبر سوق للمواد الخام في العالم، وإذا لم تعد ورشة العالم أمست مركزه المالي.

أما الاقتصاد الأميركي فلم يكن كذلك، فقد اعتمد على حماية الصناعات الوطنية في سوقها الهائلة في وجه المنافسة الخارجية، وهذا لا يزال عنصر قوة في سياسة الولايات المتحدة. وعندما أصبحت الصناعة الأميركية مسيطرة عالمياً، فقد ناسبتها التجارة الحرة كما ناسبت الصناعة البريطانية. لكن أحد جوانب الضعف في الإمبراطورية الأميركية في القرن الحادي والعشرين هو تحديداً أن اقتصاد الولايات المتحدة في العالم الصناعي الذي نعيشه اليوم لم يعد مسيطراً كما كان من قبل، فما تستورده الولايات المتحدة بكميات هائلة هو مصنوعات من سائر العالم، ومقابل هذا تبقى ردة فعل المصالح التجارية والناخبين وقائية. ثمة تناقض بين أيديولوجية عالم تطفئ فيه التجارة الحرة الحكومة أميركياً وبين المصالح السياسية ذات العناصر الهامة داخل الولايات المتحدة التي تجدد هذا الأمر يضعفها.

إحدى الطرق القليلة التي يمكن من خلالها التغلب على هذا الضعف هي التوسع في تجارة السلاح، وهذا عنصر اختلاف آخر بين الإمبراطوريتين البريطانية والأميركية. فمنذ الحرب العالمية الثانية تحديداً، بلغ التسليح المتواصل في الولايات المتحدة مبلغاً كبيراً في وقت من السلام لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث، وذلك يمكن أن يكون السبب لسيطرة ما أسماه الرئيس أيزنهاور بالجمع الصناعي العسكري. وخلال الحرب الباردة كان حديث الجانبين وفعلهما كما لو أن الحرب كانت مشتعلة، أو أنها كانت على وشك الاندلاع. أما الإمبراطورية البريطانية فقد

وصلت إلى ذروتها خلال قرن (1815 إلى 1914) من غير حروب دولية كبرى. أضف إلى ذلك أنه برغم عدم التكافؤ الأكيد بين الولايات المتحدة والقوة السوفيتية، فقد أصبح دافع تنمية سلاح الولايات المتحدة أشد قوة حتى قبل انتهاء الحرب الباردة، وقد استمر في ذلك النمو منذ ذلك الحين.

لقد جعلت الحرب الباردة من الولايات المتحدة مهيمن العالم الغربي، لكنها كانت في ذلك رأساً لتحالف كامل، إذ لم يكن ثمة لبس في أنها كانت قوة نسبية، فالقوة كانت في واشنطن وليس في أي مكان آخر. ومن وجه اعترفت أوروبا حينئذ بمنطق إمبراطورية أميركية عالمية، بينما تقوم حكومة الولايات المتحدة اليوم بردة فعل لحقيقة أن الإمبراطورية الأميركية وأهدافها لم تعد مقبولة قبولاً صادقاً. ليس هناك تحالف الراغبين، فالسياسة الحالية للولايات المتحدة في الحقيقة أقل قبولاً من سياسة جميع ما سبقها من حكومات أميركية، بل ربما أقل قبولاً من سياسة أي حكومة في أي دولة عظمى.

فالأمركيون قادوا التحالف بدرجة من الفضول معروفة في الشؤون الدولية، ولو لم يكن ذلك إلا لأن الأوروبيين يجب أن يكونوا في الخط الأول في مجابهة الجيوش السوفيتية، ولكنهم أصروا على أن يكون تحالفاً دائماً الالتحام بالولايات المتحدة من خلال اعتماده على التقنية العسكرية الأميركية. فقد عارضوا على الدوام أي قوة عسكرية مستقلة محتملة في أوروبا. إن جذور الاحتكاك الطويل بين الأمريكان والفرنسيين منذ أيام ديغول تكمن في رفض الفرنسيين أي تحالف بين الدول بوصفه تحالفاً أبدياً، وإصرارهم على التمتع بمقدرة مستقلة على إنتاج معدات عسكرية عالية التقنية. ومع ذلك فقد كان التحالف مع كل ما فيه تحالفاً للراغبين حقيقياً.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي فعلياً إلى بروز الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية، لم تستطع أي قوة أخرى منازعتها أو محاولة ذلك. وعليه فمن الصعب فهم الظهور المفاجئ لما لدى الولايات المتحدة من قوة بطش غير عادية، والاستعراض المثير للغضب لهذه القوة، ولا سيما أنها لا تلائم السياسات الإمبريالية التي تم تكوينها خلال الحرب الباردة والتي جربت لفترات طويلة، ولا مصالح اقتصاد الولايات المتحدة. فالسياسة التي تغلبت أخيراً في

واشنطن تبدو لجميع المراقبين من الخارج من الجنون بحيث يصعب فهم المقصود بها. لكن من الواضح أن ما في عقول النخبة التي تتحكم الآن في صنع القرار، أو على الأقل بيدها نصف صنع القرار في واشنطن، هو جعل الشعب يؤمن بفكرة التفوق العالمي عبر القوة العسكرية، وهدفها من وراء ذلك لا يزال يكتنفه الغموض.

فهل سيكتب لها النجاح؟ إن العالم من التعقيد اليوم بحيث لا يتأتى لأي دولة مفردة فرض سيطرتها عليه. وإذا ما استثنينا ما تملكه الولايات المتحدة من تفوق عسكري في الآلة الحربية العالية التقنية، فإنها تعتمد على أصول متأكلة، أو ما لها التآكل والاضمحلال. فاقصادها، رغم حجمه الكبير، يشكل نصيباً آخذاً في التقلص من الاقتصاد العالمي، كما أنها باتت مكشوفة على المدين القصير والطويل معاً. تخيل مثلاً، لو قررت مجموعة أوبك غداً أن تحول جميع تعاملاتها إلى اليورو بدلاً من الدولار!

وبرغم أن الولايات المتحدة تحتفظ ببعض المزايا السياسية، فإنها قذفت بكثير منها من النافذة خلال الشهور الثمانية عشرة الماضية. يبقى هناك الأصول الصغيرة، كالأهمية البالغة لسيطرة الثقافة الأميركية على ثقافة العالم، ولغة الإنجليزية. لكن الأصل الكبير الذي لا يزال لدى الأميركيين للمشاريع الإمبريالية في الوقت الحاضر هو الجيش، فلا أحد ينافس الإمبراطورية الأميركية من حيث الجيش، ومن المتوقع أن تبقى كذلك في المستقبل المنظور. لكن ذلك لا يعني أنه سيكون بيدها الفصل، فقط لأن بيدها الفصل في الحروب المحلية. ولأهداف عملية فإنه لا أحد بمقدوره بلوغ تقنية الأمريكان، حتى الصينيين. لكننا نحتاج هنا إلى وقفة مع حدود التفوق التقني الكبير.

واضح أن الأمريكان لا يسعون، نظرياً، إلى احتلال العالم بأسره.. ما يسعون إليه أن يخوضوا حروباً ويخلفوا وراءهم حكومات تأتمر بأمرهم، ثم يعودوا إلى بلادهم. لكن هذا لن ينجح، فهو من الناحية العسكرية المحضة يُغفل الضرورات الكبيرة التي يتعين فعلها على المحتل، كحكم البلاد والحفاظ عليها، كما فعل البريطانيون على سبيل المثال في النموذج الاستعماري التقليدي في الهند. إن نموذج "الديمقراطية" الذي يريد الأمريكان تقديمه للعالم مع العراق ليس بنموذج ولا علاقة له بهذا الهدف. والاعتقاد بأن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى متحالفين حقيقيين

من الدول الأخرى، أو دعم شعبي صادق في البلاد التي يمكن لجيشها أن يحتلها الآن (ولا يديرها فعلياً)، ضرب من الخيال.

لقد كانت الحرب على العراق نموذجاً لما يعتور اتخاذ القرار في الولايات المتحدة من عبث كبير وطيش، فالعراق كان بلداً هزمته الولايات المتحدة ولكنه رفض أن يركع أمامها. لقد كان من الضعف بحيث يمكن هزيمته بيسر. وقد اتفق أن فيه أصولاً تتمثل في النفط، لكن الحرب كانت أساساً من أجل استعراض القوة الدولية. أما السياسة التي يتحدث عنها المجانين في واشنطن -وتحديداً إعادة تشكيل الشرق الأوسط برمته- فليس لها من معنى. فإذا كانوا يسعون لتغيير النظام في المملكة العربية السعودية، فماذا سيضعون مكانه؟ ولو كانوا جادين في تغيير الشرق الأوسط، فإننا نعرف أن الشيء الوحيد الذي عليهم فعله هو الاعتماد على الإسرائيليين. لقد كان والد "بوش" مستعداً لفعل ذلك، لكن المتنفذ الحالي في البيت الأبيض غير مستعد، بل إن إدارته قوضت إحدى حكومتين مضمونتي العلمانية في الشرق الأوسط، وهي بصدد الزحف ضد الأخرى.. سوريا.

ويمنطق العلاقات العامة فإن فراغ هذه السياسة واضح من طريقة عرض أهدافها، فعبارات "محور الشر" أو "خارطة الطريق" لم يقصد منها أن تكون بيانات سياسية، ولكن "مقتطفات" تتجمع لتكون فيما بعد سياستها الخاصة. والكلام الجديد الذي ملأ أسماع الدنيا في الشهور الثمانية عشر المنصرمة مؤشر على غياب السياسة الحقيقية، فليس لدى بوش سياسة، ولكن تصرف مرحلي. والمسؤولون من أمثال ريتشارد بيرل وبول ولفويتز يتحدثون كرامبو في السر والعلن، فكل ما يهم هو قوة الولايات المتحدة التي لا تقهر. لكن بالمنطق الحقيقي فهم يعنون أن بوسع الولايات المتحدة غزو أي بلد صغير الحجم حيث يستطيعون الانتصار عليه بسرعة كافية. هذه ليست سياسة، ولن يكتب لها النجاح، وستكون نتائجها على الولايات المتحدة جدّ وخيمة. أما داخلياً، فالخطر الحقيقي الذي يتعرض له بلد يسعى للسيطرة على العالم بوسائل عسكرية، أساساً، يتمثل في العسكرية، وهو خطر تم الاستخفاف به على نحو كبير.

أما دولياً، فالخطر يكمن في زعزعة استقرار العالم. وما الشرق الأوسط إلا مثلاً على هذه الزعزعة: فهو أقل استقراراً اليوم مما كان عليه قبل عشر سنوات، أو

حتى خمس سنوات. فسياسة الولايات المتحدة تضعف كل إجراءات حفظ النظام البديلة، الرسمية منها وغير الرسمية. ففي أوروبا أفسدت الناتو، ولئن لم يكن ذلك بالخسارة الكبيرة، فإنها تحاول أن تجعل منه قوة شرطة عسكرية لأن الولايات المتحدة نمر من ورق. كما أنها قامت بتخريب مقصود للاتحاد الأوروبي، وما فتئت تسعى سعياً ممنهجاً لتخريب إنجاز آخر من الإنجازات الكبيرة للعالم منذ سنة 1945، وهو دول الرفاه الاجتماعي الديمقراطية الغنية. إن ما يتصوره الناس على نحو كبير من الأزمة التي طالت مصداقية الأمم المتحدة أقل مأساوية مما يبدو، لأن المنظمة الدولية لم تك قط قادرة على أكثر من القيام بأعمال هامشية، بسبب اعتمادها الكامل على مجلس الأمن واستعمال حق النقض الأميركي.

كيف سيواجه العالم الولايات المتحدة أو سيحتويها؟ بعض من يعتقدون بعجزهم عن مواجهة الولايات المتحدة يفضلون اللحاق بركبها. والأخطر منهم أولئك الذين يكرهون أيديولوجية البنتاغون، ولكنهم يدعمون مشروع الولايات المتحدة بحجة أنه سيزيح في طريقه بعض الأنظمة الظالمة محلياً وإقليمياً، وهذا ما يمكن أن يدعى إمبريالية حقوق الإنسان، وقد شجعها إخفاق أوروبا في البلقان في التسعينيات. واختلاف الرأي حول حرب العراق أوضح أن أقلية من المثقفين ذوي التأثير -مثل مايكل إغنايف في الولايات المتحدة وبرنار كوشنر في فرنسا- كانت مستعدة لتأييد الغزو الأميركي، لأنهم يعتقدون بأن من الضروري أن يكون هناك قوة تنظم مشاكل العالم. إن ثمة قضية حقيقية يجب طرحها، وهي أنه توجد حكومات في غاية السوء سيكون زوالها كسباً كبيراً للعالم، لكن هذا لا يسوّغ أبداً ما يواجهه العالم من خطر خلق قوة ليست مهتمة أساساً بعالم ليست تفهمه، ولكنها قادرة على التدخل الحاسم بالقوة المسلحة إذا ارتكب أي بلد أمراً لا ترغب فيه واشنطن.

وانطلاقاً من هذه الخلفية يمكننا أن نرى الضغط المتنامي على وسائل الإعلام التي يجب أن تكون أيضاً محتكرة في عالم يقيم اعتباراً كبيراً للرأي العام. لقد جرت محاولات ممنهجة خلال حرب الخليج في سنتي 1990 و1991 لتجنب الحالة الفيتنامية من خلال منع وسائل الإعلام من الاقتراب من ساحة الأحداث أنى كانت. لكن تلك المحاولات باءت بالفشل، لأن بعض وسائل الإعلام، كشبكة "CNN" كانت

موجودة، حتى في بغداد، تنقل الأخبار بروايات غير التي كانت تريدها واشنطن. كما أن السيطرة لم تفلح خلال الحرب على العراق أيضاً، مما دعا إلى إيجاد وسائل أكثر نجاعة. ولعلها تكون السيطرة المباشرة على وسائل الإعلام، أو حتى اللجوء إلى السيطرة التقنية، بوصفها ملاذاً أخيراً، بل يمكن أن تتكاتف الحكومات ومحتكرو الحقوق من أجل سيطرة أكبر مما استخدم مع "Fox News" مثلاً، أو سيلفيو برلسكوني في إيطاليا.

أما كم ستستمر الولايات المتحدة في تفوقها الحالي، فمن غير الممكن تقدير ذلك. لكن ما نستطيع القطع به أنه سيكون تاريخياً ظاهرة عابرة، شأن جميع ما سبق من إمبراطوريات. لقد شهدنا خلال عمر واحد نهاية جميع الإمبراطوريات الاستعمارية، ونهاية ما يسمى "إمبراطورية الألف سنة" الألمانية (التي لم تكد تعمّر سوى 12 سنة)، ونهاية حلم الاتحاد السوفيتي بثورة عالمية.

ثمة أسباب داخلية لعدم بقاء الإمبراطورية الأميركية، أو شكها أن معظم الأميركيين ليسوا معنيين بأمر الاستعمار ولا بالسيطرة على العالم بمعنى حكمه، فما يعنيههم هو ما يحدث لهم داخل الولايات المتحدة. ذلك أن الاقتصاد الأمريكي بات من الضعف بحيث يمكن أن تقرر الحكومة الأميركية والناخبون معاً - في مرحلة ما - أن الالتفات إليه أهم بكثير من مواصلة المغامرات العسكرية خارج البلاد، ولا سيما أن هذه المغامرات سيدفع الأميركيون أنفسهم شطراً كبيراً من تكاليفها، وهو ما لم يكن الحال في حرب الخليج، ولا في حالة الحرب الباردة إلى حد بعيد جداً.

ومنذ سنة 1997/1998 ما فتئنا نعيش أزمة في اقتصاد العالم الرأسمالي، فهو لن ينهار، ومع ذلك، فمن غير المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة ما هي فيه من شؤون خارجية طموحة عندما يكون لديها مشاكل جدية في الداخل. حتى بمعايير الأعمال المحلية فإن بوش ليس لديه سياسة اقتصادية كافية للولايات المتحدة. كما أن سياسته الخارجية الحالية تفتقر إلى العقلانية، ولا تخدم المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة، ولا المصالح العالمية، وبالتأكيد لا تصب في مصلحة رأسمالية الولايات المتحدة. ومن هنا كان الاختلاف في الرأي داخل الحكومة الأميركية.

والمسألة الحاسمة الآن هي ماذا سيفعل الأميركيون بعد؟ وكيف ستكون ردة فعل البلدان الأخرى؟ هل ستمضي بعض البلدان - كبريطانيا، العضو الحقيقي الوحيد في

التحالف الحاكم- في دعم كل ما تخطط له الولايات المتحدة؟ من حيث المبدأ، على هذه الحكومات الإشارة إلى أن ثمة حدوداً لما يمكن للأمريكان فعله بقوتهم. وأفضل إسهام في هذا السياق إلى الآن قدمه الأتراك، ببساطة بقولهم إن هناك أشياء ليسوا على استعداد لفعلها، رغم أنهم يعلمون أن قولهم هذا سيكون مكلفاً. لكن ما يشغل الناس هذه الساعة إن لم يكن احتواء الولايات المتحدة، فتعليمها بأي ثمن، أو إعادة تعليمها. لقد اعترفت الولايات المتحدة وقتاً ما بحدودها، أو على الأقل كان لديها الرغبة في أن تتصرف كما لو أن لقوتها حدوداً. وقد كان ذلك إلى حد بعيد بسبب الخوف من جهة ما، هي الاتحاد السوفيتي. أما وقد غاب هذا الضرب من الخوف، فينبغي أن يحل محله النظر إلى المصلحة الخاصة المستنيرة والتعليم.

المؤلف في سطور

ولد إريك هوبزباوم سنة 1917 في مدينة الإسكندرية بمصر لأبوين يهوديين، وانتقل إثر وفاة والديه، سنة 1931، إلى فينا، ومنها إلى برلين، حيث قضى من عمره سنتين، ارتحل إثرهما إلى لندن 1933. وقد انضم هوبزباوم سنة 1936 إلى الحزب الشيوعي، كما كان عضواً في مجموعة مؤرخي الحزب الشيوعي من سنة 1946 إلى سنة 1956.

حصل هوبزباوم على درجة الدكتوراه في التاريخ من كلية الملوك بجامعة كامبردج، وكانت أطروحته حول الجمعية الفابية. وقد عمل محاضراً في قسم التاريخ بكلية بيرك بجامعة لندن منذ سنة 1947، كما عمل إبان الستينيات أستاذاً زائراً بجامعة ستانفورد، إلى أن نال درجة الأستاذية سنة 1970، ثم غدا زميلاً في الأكاديمية البريطانية سنة 1978. وهو يعمل الآن رئيساً لكلية بيرك، وأستاذاً زائراً في عدد من كبريات الجامعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية.

ويعتد هوبزباوم من أشهر المؤرخين المعاصرين في بريطانيا وأوروبا، بل يعدّه الباحثون اليساريون أبرز المؤرخين المعاصرين في العالم أجمع، أو أفضل مؤرخي القرن العشرين على الإطلاق. وهو من الكتاب الكثيرين، وقد تعددت الموضوعات التي تناولها في كتاباته، وبوصفه مشبعاً بيساريته، فقد ركز في تناوله التاريخي على الثورتين: السياسية الفرنسية والصناعية البريطانية. وتشتمل قائمة الكتب التي ألفها على عناوين كثيرة، يأتي في مقدمتها كتابه الشهير المتمردون البدائيون، وهو من أوائل كتبه الهامة، وكذلك كتاباه عصر الثورة، وعصر رأس المال، وهذا الكتاب الذي نضجه اليوم بين يدي القارئ العربي.

العولمة والديمقراطية والإرهاب

ولد إريك هوبزباوم سنة 1917 في مدينة الإسكندرية بمصر لأبوين يهوديين، وانتقل إثر وفاة والديه، سنة 1931، إلى فيينا، ومنها إلى برلين، حيث قضى من عمره سنتين، ارتحل إثرهما إلى لندن 1933.

حصل هوبزباوم على درجة الدكتوراه في التاريخ من كلية الملك بجامعة كامبردج. وقد عمل محاضراً في قسم التاريخ بكلية بيربك بجامعة لندن منذ سنة 1947، وهو يعمل الآن رئيساً لكلية بيربك، وأستاذاً زائراً في عدد من كبريات الجامعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية.

ويعد هوبزباوم من أشهر المؤرخين المعاصرين في بريطانيا وأوروبا، وهو من الكتاب الكثرين، وتشتمل قائمة الكتب التي ألفها على عناوين كثيرة، يأتي في مقدمتها كتابه الشهير «المتصدرون البدائيون»، وهو من أوائل كتبه الهامة، وكذلك كتاباه «عصر الثورة»، و«عصر رأس المال»، وهذا الكتاب الذي نضجه اليوم بين يدي القارئ العربي.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه عدداً من المقالات المتمعة لمؤرخ يعد من أشهر المؤرخين البريطانيين، إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، لا تَمَكَّنْ هذه المقالات المرء من رؤية ملامح ذلك القرن فحسب، بل تمضي به إلى تلة مشرفة يستطيع من عليها أن يلقي نظرة يستشرف بها آفاق المستقبل من الأيام، مما تمخض عنه ذلك القرن العجيب.

ولعل ما سيلفت نظر القارئ أن المؤرخ في مقالاته هذه، تجاوز كعادته الوصف إلى التحليل، والسرد إلى التمهيص، والتعامل مع الأحداث منفصلة إلى تلمس أوجه الترابط بينها، ومصاقبة الأشباه منها والنظائر، وبيان أثر كل منها في غيره، تسعفه في ذلك أدوات البحث الحديثة، وتدعم تحليلاته الإحصائيات والأرقام، فهو لم يقصر وظيفته على تذكر ما نسيه الآخرون أو تناسوه، أو رسم لوحة تاريخية لأحداث قرن خلا من الزمان.

فقد حاول المؤرخ في هذه المقالات استقراء وضع العالم في مطلع الألفية الثالثة، وسبر بعض ما نواجهه اليوم من مشاكل سياسية رئيسية، وقد سبق أن نشر منها من قبل عدداً، وبخاصة في كتابه الموسوم بـ«مختصر في تاريخ القرن العشرين» و«عصر التطرف» و«حديث في القرن الجديد مع أنطونيو بوليتو»، و«الأمم والقوميات».

وآثر المؤلف أن يركز في مجموع مقالاته هذه، ولاسيما ذات الطابع السياسي منها، على خمس مجالات تتطلب اليوم تفكيراً واضحاً ونظراً واعياً، هي مسألة الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين، وماضي إمبراطوريات العالم ومستقبلها، وطبيعة القومية وسياقها المتقلب، وآفاق الديمقراطية الليبرالية، ومسألة العنف السياسي والإرهاب.

من مقدمة المترجم

ISBN 978-9953-87-801-0



علي مولانا



9 789953 878010

مكتبة مذبولي

Madbouly Bookshop
info@madboulybooks.com



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES